وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس المدية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع :علوم التسيير
تخصص: علوم مالية

الموضوع:

تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة1990-2014

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

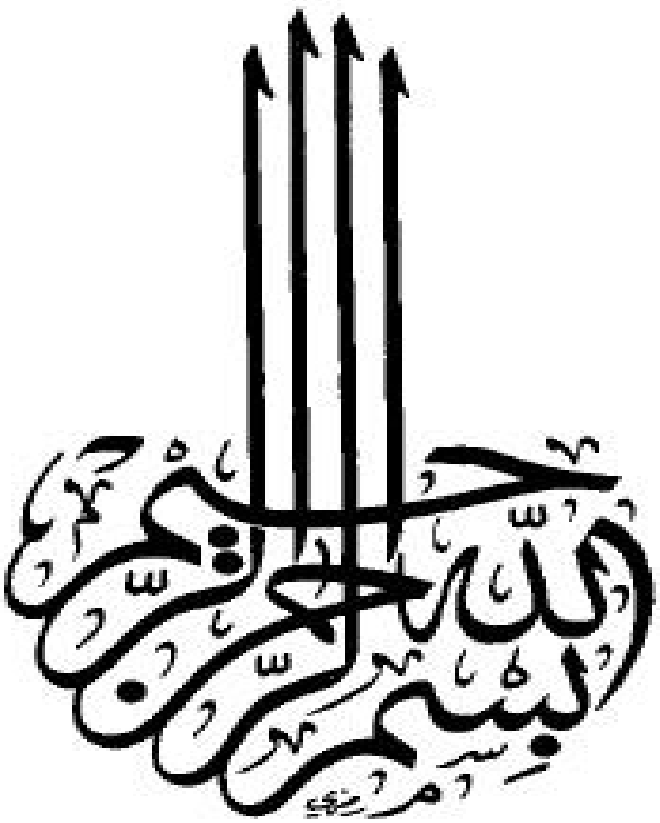
إعداد الطالبة
* دحماني آمال

إشراف الدكتور :
* شبوطي حكيم

أعضاء لجنة المناقشة

-أ.د/ سعداوي موسى	أستاذ التعليم العالي بجامعة المدية	رئيسا
-د/ شبوطي حكيم	أستاذ محاضر/ أ بجامعة المدية	مشرفا ومقررا
-د/ خليفة مونيا	أستاذة محاضرة/ أ بجامعة خميس مليانة	ممتحنا
-د / حمداني محي الدين	أستاذ محاضر / أ بجامعة المدية	ممتحنا

يـ : 2016/ 2017


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

إلهي لا يطيب الليل إلّا بشكرك و لا يطيب النهار إلّا بطاعتك و لا تطيب اللّحظات إلّا بذكرك

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة فهو نبي الرحمة و نور العالمين

سيدنا محمد ﷺ

أقدم شكري و تقديري إلى أستاذي الفاضل الدكتور شبوطي حكيم على المجهودات المبذولة ، المساعدات المقدمة، و التوجيهات السديدة التي كان لها الأثر الكبير على تطور و إتمام هذا البحث، فله مني فائق التقدير و الامتنان فجزاه الله عني و عن طلبة العلم كل خير

كما أشكر الأستاذ بوطيارة عنتر على المساعدة في إنجاز هذا العمل فجزاه الله خيرًا

إلى السادة الأساتذة الكرام من مؤطر، أعضاء لجنة المناقشة وزملائي الكرام



بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على رسولنا الكريم

إلى الوالدين الكريمين

إلى زوجي العزيز

إلى الإخوة والأخوات: ، نبيل، خليل، جليل، نورة وشمس الأصيل

إلى جميع الجزائريين

أهدي هذا العمل المتواضع

فهرس المحتويات	
شكر وتقدير	I
الاهداء	II
فهرس المحتويات	III
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال والملاحق	VIII
الملخص	X
المقدمة	أ-ح
الفصل الأول: الإطار النظري للنفط	01
تمهيد الفصل الأول	01
المبحث الأول: ماهية النفط	02
المطلب الأول: تعريف النفط وأشكاله	02
المطلب الثاني: خصائص ومميزات النفط	04
المطلب الثالث: مقياس الوحدة النفطية	09
المبحث الثاني: مراحل تطور أسعار النفط ونظم التسعير في السوق الدولية	10
المطلب الأول: مرحلة هيمنة الشركات العملاقة (1859-1973)	11
المطلب الثاني: مرحلة زوال السيطرة الاحتكارية للشركات العملاقة (1974-1986)	17
المطلب الثالث: مرحلة انهيار نظام أوبك للتسعير وانطلاق التسعير المعتمد على السوق (بعد عام 1986)	23
المبحث الثالث: محددات الأسعار النفطية في الأسواق العالمية	36
المطلب الأول: الأسواق العالمية	36
المطلب الثاني: محددات العرض والطلب على النفط	42
المطلب الثالث: الأسعار النفطية	56
خلاصة الفصل الأول	63
الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على نمو الاقتصاديات النفطية	64
تمهيد الفصل الثاني	64
المبحث الأول: النمو الاقتصادي ونظرياته	65

المطلب الأول: النمو الاقتصادي والتنمية	65
المطلب الثاني: عوامل قياس النمو الاقتصادي وأنواعه	71
المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي ومحدداته	75
المبحث الثاني: الاقتصاديات النفطية	89
المطلب الأول: الريع والدولة النفطية	89
المطلب الثاني: الشركات الفاعلة في الصناعة النفطية	93
المطلب الثالث: عقود استغلال النفط	100
المبحث الثالث: العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي	105
المطلب الأول: الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي	105
المطلب الثاني: الأثر المتبادل بين النمو الاقتصادي وتقلبات أسعار النفط	108
المطلب الثالث: الصناديق السيادية لتحييد آثار تقلبات أسعار النفط	112
خلاصة الفصل الثاني	118
الفصل الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر	119
تمهيد الفصل الثالث	119
المبحث الأول: قطاع النفط في الجزائر	120
المطلب الأول: تاريخ قطاع النفط في الجزائ	120
المطلب الثاني: واقع قطاع النفط في الجزائر	129
المطلب الثالث: أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري	140
المبحث الثاني: واقع النمو في الجزائر في ظل الريع النفطي(1990–2015)	142
المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي	142
المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية الذاتية	147
المطلب الثالث: مسار النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات المطبقة في الجزائر	156
المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر السعر النفطي على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990–2014)	159
المطلب الأول : بناء المعادلات النظرية للنموذج	159
المطلب الثاني: تحديد الشكل الرياضي للنماذج المقترحة	160
المطلب الثالث: تقييم النماذج المقترحة	164

خلاصة الفصل الثالث	170
الخاتمــة	171
قائمة المرجع	174
قائمة الملاحق	189

فهرس الجداول		
رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01-1	حجم الطاقة الحرارية المولدة من كيلوغرام واحد من مصادر الطاقة	05
02-1	معاملات التحويل بين وحدات الحجم	09
03-1	معاملات التحويل للمشتقات النفطية	10
04-1	تطور الأسعار المعلنة لبعض أنواع بترول الخليج خلال الفترة 1970-1973	17
05-1	تطور أسعار نفط الإشارة(العربي الخفيف) خلال الفترة1974-1985	19
06-1	احتياطي النفط عربيا وعالميا، 2011-2019 (مليار برميل عند نهاية السنة)	44
01-2	الفرق بين النمو والتنمية	70
02-2	خصائص العلاقات المالية القائمة بين الدولة وشركات النفط الوطنية	98
03-2	الإيرادات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط2011-2014	106
04-2	نسبة الإيرادات النفطية لبعض الدول العربية المصدرة للنفط في الناتج المحلي2011 -2014	108
05-2	صناديق الثروة السيادية العربية	113
06-2	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2012	116
01-3	ديناميكية سيطرة سوناطراك على القطاع البترولي الوطني وتطوره	122
02-3	أهم الفروقات في بنود القانون 86-14 والقانون 05-07	127
03-3	إنتاج الطاقة في الجزائر خلال الفترة(2010-2014)	130
04-3	استهلاك الطاقة في الجزائر 2010-2014	131
05-3	طاقة مصافي النفط الجزائرية عام 2012	133
06-3	إنتاج واستهلاك المشتقات النفطية بالجزائر 2010-2014	134
07-3	ناقلات النفط والغاز المسال في الجزائر نهاية عام 2014	136
08-3	شبكة خطوط أنابيب النفط(الخام والمشتقات) في الجزائر نهاية 2014	136

09–3	التجارة الخارجية للمشتقات النفطية خلال الفترة 2010–2014	138
10–3	مقومات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004	149
11–3	معدلات النمو القطاعية للفترة (2001–2004)	150
12–3	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	152
13–3	المحاور الأساسية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي	154
14–3	نتائج التقدير للعلاقة بين النمو الاقتصادي وسعر البترول للفترة (1990–2014)	164
15–3	تقييم المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج	165
16–3	نتائج التقدير للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الفلاحة وسعر البترول للفترة (1990–2014)	165
17–3	تقييم المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج	166
18–3	نتائج التقدير للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الصناعة وسعر البترول للفترة (1990–2014)	166
19–3	تقييم المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج	167
20–3	نتائج التقدير للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الخدمات وسعر البترول للفترة (1990–2014)	168
21–3	تقييم المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج	168

فهرس الأشكال والملاحق		
رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-01	الأسعار الفورية لسلة أوبك بالعملات المختلفة خلال الفترة (2000-2009)	25
1-02	معدلات النمو الاقتصادي العالمي ربع السنوية للفترة(2006-2009)	28
1-03	الاستهلاك العالمي من الوقود السائل	28
1-04	العلاقة بين حجم الأصول المالية المتداولة في العقود الآجلة للنفط وأسعار سلة أوبك	29
1-05	إجمالي إنتاج أوبك من النفط	30
1-06	الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك(2012-2015)	31
1-07	المعدل الأسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك(2014-2015)	32
1-08	العرض والطلب العالمي على النفط خلال(2014-2015)	32
1-09	إنتاج النفط الصخري وعدد الحفارات العاملة في الولايات المتحدة	33
1-10	التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك النفط في الولايات المتحدة (1949-2006)	48
1-11	النمو في السيارات العاملة بالغاز الطبيعي	50
1-12	التغير في المخزون النفطي في نهاية شهر أغسطس 2015	55
1-13	الحالات المتحكمة في تحديد أسعار السلع(العرض والطلب منخفضا المرونة)	56
1-14	الحالات المتحكمة في تحديد أسعار النفط(العرض والطلب عاليا المرونة)	57
1-15	المعدل الشهري لأسعار النفط التاريخية مع وبدون تأثير التضخم	61

01–2	مقارنة عائدات الضرائب على النفط لمجموعة الدول السبع الصناعية بعائدات الدول العربية المنتجة للنفط، للفترة(2007–2011)	91
02–2	النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط(2008–2010)	111
01–3	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (2014–1990)	129
02–3	نسبة إنتاج النفط من إجمالي العالم لسنة 2014	130
03–3	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة(1990–2014)	131
04–3	نسب توزع استهلاك الطاقة في الجزائر خلال 2014	132
05–3	توزع نسب الطاقة التكريرية في مصافي الجزائر	133
06–3	مقارنة إنتاج واستهلاك إجمالي المشتقات النفطية(2010–2014)	135
07–3	مقارنة إنتاج واستهلاك المنتجات النفطية في الجزائر خلال عام 2014	135
08–3	صادرات وواردات النفط الخام(1990–2014)	137
09–3	صادرات النفط الخام لسنة 2014	137
10–3	التجارة الخارجية للمشتقات النفطية خلال الفترة (2010–2014)	138
11–3	صادرات المشتقات النفطية لسنة 2014	139

12–3	الصادرات الجزائرية من النفط الخام والمشتقات خلال الفترة (2010–2014)	139
13–3	تطور نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تشكيل بنية الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال (2000–2015)	140
14–3	تطور نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات خلال الفترة (2000–2015)	141
15–3	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2015)	156
16–3	تطور الناتج الداخلي الخام وقطاعاته في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)	157
17–3	تطور معدلات نمو قطاعات الناتج المحلي في الجزائر خلال (2014–2015)	158
18–3	ا لشكل الأسي للعلاقة بين النمو الاقتصادي الحقيقي وسعر النفط	160
19–3	الشكل الخطي للعلاقة بين النمو الاقتصادي الحقيقي وسعر النفط	160
20–3	الشكل اللوغاريتمي للعلاقة بين النمو الاقتصادي الحقيقي وسعر النفط	160
21–3	الشكل الأسي للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الفلاحة وسعر النفط	162
22–3	الشكل الخطي للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الفلاحة وسعر االنفط	161
23–3	الشكل اللوغاريتمي للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الفلاحة وسعر النفط	161

24-3	الشكل الأسي للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الصناعة وسعر االنفط	162
25-3	الشكل الخطي للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الصناعة وسعر النفط	162
26-3	الشكل الوغاريتمي للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الصناعة وسعر النفط	162
27-3	الشكل الأسي للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الخدمات وسعر النفط	163
28-3	الشكل الخطي للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الخدمات وسعر النفط	163
29-3	الشكل اللوغاريتمي للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الخدمات وسعر النفط	163
	فهرس الملاحق	
رقم الملحق	العنوان	الصفحة
(1)	تطور إنتاج المحروقات(1962-2012)	189
(2)	صادرات وواردات النفط الخام خلال الفترة(1990-2015)	190
(3)	التطور التاريخي للناتج الوطني الخام، أسعار البترول، القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، الصناعة والخدمات(1990-2014)	191

الملخص:

إن هذه الدراسة تسلط الضوء على كيفية تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن أجل هذا حاولنا معرفة ما هي أهم العوامل التي تتحكم في أسعار النفط، وكيف تتغير وتتحدد موازين القوى في السوق العالمية للنفط، من خلال إبراز مفهوم الدولة النفطية وكيف ترتبط مع بقية الأطراف المحددة للأسعار في السوق النفطية. هذا فضلا عن إظهار الأثر المتبادل لتقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي.

كما أن هذه الدراسة تبحث في واقع قطاع النفط في الجزائر، وتظهر أهمية إيراداته في تكوين الناتج المحلي الخام للاقتصاد الجزائري، وفي موارد الميزانية العامة للدولة، وكذلك كيفية تأثير النفط على السياسات التنموية التي تنتهجها الدولة.

الكلمات المفتاحية:

أسعار النفط، نمو اقتصادي، سياسة التنمية.

The abstract:

This study sheds the light on how the fluctuations in oil prices affacted the economic growth in Algeria . For that،we tryed to know what are the factors that affected the oil pricing and how the balances of power changed in the world oil market, and What is the concept of the oil state? and how it is associated with the rest of the parties in the international market to determine the prices. As well as showing the mutual impact of oil price fluctuations and economic growth.

Also This study examines the reality of the oil sector in Algeria and reveals that the revenue of oil export constitutes an important element in the GDP of Algeria ,and the major element in the annual budjet, what makes the development policy depends on the revenue of oil sector.

Key words:

Oil prices , Economic growth, Development polic

المقـدمة :

يعتبر النفط المحرك الرئيس لاقتصاد العالم، وشريانا من أهم شرايين الحياة، وقد اكتسب مثل هذه الّأهمية البالغة لكونه سلعة إستراتيجية عالمية، ومادة أولية حيوية للطاقة، الحركة والتصنيع، هذا فضلا عن أنه أقل مصادر الطاقة تكلفة، وعامل أساسي في التنمية الاقتصادية للدول.

إن إنتاج النفط، تسويقه ونقله على نطاق عالمي له تأثير كبير سواء على الدول التي تعتمد عليه كمصدر للدخل والعملة الصعبة، أو تلك التي يرتكز عليه نشاطها الصناعي،إذا فقد تشكلت من الصراع القائم للسيطرة على سوقه معالم الخريطة الاقتصادية العالمية.

إن ما تتعرض له أسعار النفط من تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبيا نتيجة الأزمات المالية العالمية، زيادة الطلب، أو عوامل ترتبط بالعرض وعدم قدرته على مواكبة نسق نمو الطلب على البترول، له أثر سلبي على اقتصاديات الدول، وبرامج التنمية فيها خاصة منها الدول ذات الاقتصاد الريعي النقيض للاقتصاد الإنتاجي لأنه اقتصاد هش دائم التعرض للاضطرابات التي تؤثر على كافة مستويات البنى الهيكلية للمجتمع، وعلى كافة الخطط التنموية، والبرامج الإنعاشي.

والجزائر بصفتها دولة مصدرة للنفط فقد كانت ومازالت الإيرادات البترولية تشكل المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، والمورد الأساسي لتمويل نفقاتها العامة،الأمر الذي جعل من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهون بتقلبات أسعار النفط الدولية، ولقد كان لارتفاع أسعار النفط منذ بداية الألفية الثالثة عدة انعكاسات على الأوضاع والسياسات الاقتصادية فيها فزيادة الإيرادات النفطية قد ساعدت في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وكذلك مستويات المعيشة من خلال انتهاج سياسة تنموية توسعية رصدت لها مبالغ ضخمة لإنعاش الاقتصاد ، إلا أنه لا يمكن تجاهل تضرر الجزائر بعاصفة الأزمة المالية العالمية بداية من عام 2008 وكذلك الهبوط السريع لأسعار النفط بداية من النصف الثاني لعام 2014، الأمر الذي سيؤثر لا محالة على تنفيذ مختلف البرامج التنموية، ويثبت من جديد هشاشة الاقتصاد، وأهمية البحث عن بدائل خارج قطاع المحروقات، لبناء اقتصاد متنوع يعتمد على عدة قطاعات منتجة لتنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني والتخلص من التبعية للمحروقات.

1- إشكالية البحث:

لمعالجة الموضوع سنحاول طرح الإشكالية الرئيسية المتضمنة في السؤال الجوهري التالي:

-ما هي انعكاسات تغير أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 ؟

وحتى يمكننا الإلمام بالموضوع، حاولنا تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مراحل تطور أسعار النفط الخام في السوق الدولية؟
- ما هي العوامل الأساسية المحددة لأسعار البترول؟ وكيف تتغير موازين القوى في السوق النفطية العالمية؟
- ماذا نقصد بالنمو الاقتصادي وما هي محدداته؟
- ما هي انعكاسات تغير أسعار النفط في السوق العالمية على إيرادات قطاع المحروقات في الجزائر، وعلى النمو الاقتصادي، والإصلاحات الاقتصادية التي تم إتباعها؟
- ما نوع العلاقة بين سعر النفط العالمي، والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام دراسة قياسية؟

2- فرضيات البحث :

- تتحدد أسعار النفط من خلال العلاقة بين الشركات البترولية العالمية، البلدان المنتجة، والبلدان المستهلكة وترتبط طرق تسعيرها بالعوامل الجيوسياسية فضلا عن العوامل الاقتصادية، وميكانيزمات العرض والطلب.
- يعتبر النفط العامل الأساسي في صياغة برامج التنمية بالجزائر، وذلك باعتبار اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية.
- إن النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر حصرا بتغيرات أسعار النفط في العالم.

3- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها في كون موضوع التذبذبات التي تعرفها أسعار النفط في الآونة الأخيرة يحضا باهتمام كبير لدى الاقتصاديين من أجل تحليل تداعيات كل من الأزمة المالية العالمية، وكذا هبوط أسعار النفط بدءا من النصف الثاني لعام 2014 على اقتصاد الجزائر، ومحاولة الوصول للبدائل المناسبة. كما تكمن أهمية هذا البحث في القيام بدراسة قياسية لتحديد أثر التغيرات الخارجية في سعر البترول العالمي على النمو الاقتصادي في الجزائر حتى يقوم من بيدهم القرار ببناء توجهاتهم، وتوقعاتهم المستقبلية.

4- أهداف الدراسة:

تسعى دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة سيرورة السوق النفطية وكيف يتم تحديد السعر فيها.
- توضيح أهمية الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري.
- إبراز أهم تأثيرات تذبذب أسعار النفط على اقتصاد الجزائر.
- اكتشاف طبيعة العلاقة بين قطاع المحروقات و القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتوضيح الأثر الذي تحدثه الصدمات النفطية على النمو الاقتصادي و المستوى المعيشي للأفراد في الجزائر.

5- دوافع الدراسة :

من بين الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

- تزايد أهمية النفط كسلعة مالية تتداول في البورصات العالمية، وتعاظم دوره كمصدر تمويل مهم في عملية التنمية الاقتصادية.

- اهتمامنا بضرورة القيام بدراسة قياسية تمكن متخذي القرارات الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية من إيجاد التحاليل التي تساعد على تشريح الواقع الاقتصادي في الجزائر.

-إن سلسلة الانهيارات التي عرفتها أسعار النفط بدءا من النصف الثاني من سنة 2014 وما نتج عنها من تردي مداخيل الدولة الجزائرية، وتآكل احتياطاتها من العملة الصعبة، قد يؤدي إلى تعطل الكثير من البرامج

التنموية، وهو الأمر الذي جعل مشكلة تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على النمو الاقتصادي تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى المزيد من الدراسة والبحث، لهذا حاولنا إثراء المكتبة الجزائرية بهذا البحث.

6- حدود الدراسة:

-الحدود الزمانية: تم التركيز في هذه الدراسة على تقلبات أسعار البترول في الجزائر في الفترة بين 1990 – 2014.

- الحدود المكانية: ترتكز دراستنا هذه في حدودها المكانية على الجزائر حصرا.

7- منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها، فإننا سنعتمد في دراستنا على استخدام المنهج التاريخي لتتبع التطور التاريخي لأسعار البترول، وكذا المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع حتى نستطيع فهم الظواهر الاقتصادية. أما المنهج الاستقرائي فنستخدمه في الفصل التطبيقي باللجوء إلى أدوات القياس الاقتصادي لتحديد العلاقة بين أسعار البترول و النمو الاقتصادي في الجزائر.

8- الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي نجد:

- دراسة لحمادي نعيمة، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية" خلال الفترة1986-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2009.

حيث تطرقت الباحثة على اقتصاديات الدول العربية بين النفط والتنمية الاقتصادية، بدءا من تقديم وشرح مفاهيم حول النفط والتنمية، ثم دراسة تطور سعر النفط ومحدداته، وصولا إلى إبراز تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية الاقتصادية ومدى تحقيقها في الدول العربية .

-دراسة لـ Mahmud Suleiman ، " Oil Demand, Oil Prices,Economic Growth and the Resource curse ,Theses submitted for the degree of Doctor of Philosophy, Scool of economics,University of Surrey,2013

حيث حاول الباحث تحديد العلاقة بين استهلاك النفط والدخل في ستة مناطق من العالم بتطبيق تقنيات نماذج السلاسل الزمنية وكذلك تحديد مقدار الطلب على النفط في كل منطقة حتى عام2030،بالإضافة إلى محاولة تحديد العلاقة السببية بين أسعار النفط والناتج المحلي الخام للدول خارجOECD وقد توصلت الدراسة إلى ان لأسعار البترول تأثير كبير على الدول المصدرة للنفط، وتأثير ضعيف على الدول المستوردة له.

- دراسة لقويدري قوشيح بوجمعة،"انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،2009، والتي تطرق فيها إلى توضيح مراكز الاحتياطي، والإنتاج، والاستهلاك العالمي، ثم عمل على استعراض أهم التطورات الحاصلة في أسعار البترول، وكذا دراسة تأثير تقلبات الأسعار على كل من الميزان التجاري، الناتج الإجمالي، والميزانية العامة للدولة.

- دراسة لبوعوينة مولود،" العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى في الجزائر باستخدام منهجية VAR"،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر،2010، والتي تطرقت فيها إلى توضيح تطور أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، ثم عمل على شرح تقنية الانحدار الذاتي VAR، ليختم بنمذجة قياسية لعلاقة سعر البترول ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

- بيبي يوسف،" أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2012، والتي تطرق فيها إلى توضيح عوامل عدم استقرار سوق النفط، وأثرها على السياسات الحكومية، كما بينت إجراءات الحكومة الجزائرية المتخذة لاحتواء أثر اضطراب سوق النفط على السياسة المالية للدولة .

- وقد ناقش ملتقى دولي بالمدية خلال سنة 2015 موضوع انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له وكان من بين البحوث المقدمة عمل مقدم من طرف (جودي بوعمرة) تحت عنوان أثر تقلبات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر تضمن البحث تعريف للسياسة المالية وأدواتها، ثم

دراسة قياسية للعلاقة بين تقلبات أسعار البترول والإنفاق الحكومي خلال الفترة 1990-2013 والتي توصلت إلى ان العلاقة بين أسعار البترول والإنفاق الحكومي هي من أقوى العلاقات التي تربط متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري وأن سبب التغيرات في الإنفاق الحكومي هي التقلبات الحادثة في أسعار البترول بنسبة(92,84%) تاركا نسبة(7,16%) لتأثير المتغيرات الأخرى.

- **مخطط الدراسة:**

حتى يتم التطرق إلى هذه الدراسة بشكل مفصل ارتأينا تقسيم العمل إلى ثلاثة فصول هي كالتالي:

- الفصل الأول: تم تخصيصه للإطار النظري للنفط بدءا بماهية النفط ثم مراحل تطور أسعار النفط ونظم التسعير في السوق الدولية، وأخيرا البحث في محددات الأسعار النفطية في الأسواق العالمية.
- الفصل الثاني: تم تخصيصه لدراسة أثر تقلبات سوق النفط على نمو الاقتصاديات النفطية، حيث نحاول في المبحث الأول التعرف على الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية، وأهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي ومحدداته، وفي المبحث الثاني سنتناول الاقتصاديات النفطية وذلك بتحديد مفهوم الدولة النفطية والشركات الفاعلة في السوق النفطية، وكذا أنواع عقود استغلال النفط، وفي المبحث الثالث سنتطرق إلى العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي.
- الفصل الثالث: تم تسليط الضوء فيه على انعكاسات تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث نتحدث أولا عن قطاع النفط في الجزائر، ثم نتناول في المبحث الثاني واقع النمو في ظل الريع النفطي، وصولا إلى الدراسة القياسية في المبحث الثالث لتحديد أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).

الفصل الأول: الإطار النظري للنفط

تمهيـد:

يعتبر النفط من مصادر الطاقة الأحفورية، حيث يتواجد بباطن الأرض بكميات محدودة وغير قابلة للتجدد، ويتطلب إنتاجه واستغلاله بشكل تجاري إقامة صناعة بترولية ترتكز على مجموعة من الأنشطة المتكاملة فيما بينها.

ولما كانت أسعار النفط، وتجارته لها آثار عالمية على كل من الدول التي تعرض البترول والدول التي تطلبه، كان الصراع متواصلا حول السيطرة على سوقه من طرف الشركات البترولية، والدول المنتجة التي أغلبها من الدول النامية الساعية دوما إلى رفع الأسعار حتى تضمن لاقتصادياتها النمو والازدهار، وكذلك الدول المستهلكة التي أغلبها من الدول الصناعية الساعية إلى خفض أسعار النفط الخام حتى تستفيد من فوائد مالية جراء استخدامها للنفط الأجنبي الرخيص.

ولإعطاء صورة واضحة وشاملة على النفط، والتطور التاريخي لأسعاره مبينين التحولات التي مست نظم تسعيره، وكذلك العوامل المحددة لأسعاره في السوق العالمية للنفط ارتأينا تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية النفط.

المبحث الثاني: مراحل تطور أسعار النفط الخام ونظم التسعير في السوق الدولية.

المبحث الثالث: محددات الأسعار النفطية في الأسواق العالمية.

المبحث الأول: ماهية النفط

عرف البشر النفط منذ قديم الزمان، لكنهم استخدموه لأغراض تختلف عما يستخدم لأجلها اليوم، فقد استخدمه قدماء المصريين في التحنيط، كما استعمله سكان العراق، وبلاد فارس في أغراض البناء، طلاء السفن، والإنارة.

بيد أن أهميته كمصدر للطاقة لم تدرك إلا مع إطلالة القرن العشرين، عندما امتد الإقبال عليه مع زحف موجة الاختراعات العلمية، وتطور التكنولوجيا الحديثة، التي جعلت منه أهم مصدر للطاقة نظرا لما يتمتع به من خصائص ومزايا فريدة ساعدته على مواكبة ومسايرة التقدم في القطاعات الصناعية والخدماتية الأساسية.

المطلب الأول: تعريف النفط وأشكاله

الفرع الأول: تعريف النفط

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على هاته المادة التي باكتشافها تغير مجرى حياة البشرية جمعاء وهذا يرجع للأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها.

كلمة البترول من أصل لاتينيPetroléum وهي مشكلة من شقين Petr بمعنى صخر، و oléum بمعنى زيت، فالبترول يعني زيت الصخر، والبترول مادة بسيطة ومركبة. فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائيا من عنصرين فقط، ومركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها[1].

أما كلمة نفط والمرادفة لكلمة بترول فهي من أصل يونانيNaphta وتعني الزيت الجبلي.

والبترول الخام مادة سائلة، ويحمل ألوانا مختلفة كالأسود، البني، الأخضر، والأصفر. ويتميز بكثافة تتحدد بنسب ذرات الكربون المتواجدة فيه.[2]

كما يعتبر البترول أهم مصدر للطاقة وواحد من أهم مصادر الثروة الطبيعية في العالم، ويمكن تعريف البترول بأنه مزيج معقد من المركبات الهيدروكربونية التي تختلف بعض الخصائص الطبيعية لكل منها عن الأخرى نظرا لاختلاف عدد ذرات الكربون في جزيئاتها، غير أنها جميعا تتكون من عنصرين فقط هما الكربون والهيدروجين[3].

---

[1] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص: 08.

[2] مدحت العراقي، الارتفاع في أسعار النفط، الأسباب التداعيات، التوقعات، مجلة دراسات اقتصادية، العدد08، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، جويلية2006، ص:11.

[3] مصباح عبد العزيز، أساسيات صناعة البترول، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص:5.

كما أن دفن الرواسب الغنية بالمواد العضوية في صخور على أعماق تزيد على 7500 قدم، يسبب تكسر الجزيئات العضوية الكبيرة إلى جزيئات أصغر والجزيئات التي تحوي ما بين خمس ذرات وعشرين ذرة من الكاربون تكون سائلة أي نفط خام[1].

وتنقسم النظريات المفسرة لتكون البترول إلى نظريات تعتمد على المصدر العضوي النباتي حيث أن المواد النباتية اندثرت وطمرت في باطن الأرض عبر آلاف السنين، وتحللت في باطن الأرض لتكون البترول، وأخرى تعتمد المصدر العضوي الحيواني في أصل تكون البترول حيث اندثرت بعض الأسماك والزواحف، وبأعداد كبيرة تحت قاع البحار والمحيطات وتحللت في أعماق الأرض مكونة مادة البترول[2].

إن أصل البترول غير معروف، لكن تكهنات العلماء تشير إلى أنه قد تكون بسبب تحول النباتات والحيوانات والكائنات البحرية بعد اندثارها وترسبها في البحار، والرأي السائد هو البترول بعد تكونه في هذه الطبقات، انتقل إلى الطبقات الصخرية الخازنة التي يوجد فيها الآن.[3]

كما يجب أن يكون هناك عوامل وظروف ينبغي أن تتوفر حتى يمكن القول بوجود تجمع بترولي في منطقة ما، ويمكن أن نحدد تلك الظروف والعوامل في مجموعة من الجوانب تتمثل في[4]:

- أن يكون هناك مصدر نتج عنه تكون الزيت الأسود.
- أن يكون البترول أو السائل الأسود تجمع وتركز في مكمن معين، أو حوض معين في باطن الأرض.
- أن تكون هناك عوامل قامت بحفظ البترول من التسرب، أو التلف على مر السنين.

الفرع الثاني: أشكال النفط

يأخذ البترول عدة أشكال منها الشكل سائل، ويسمى بالزيت الخامCrude Oil أو يأخذ شكلا غازيا ويسمى الغاز الطبيعي Natural Gaz [5].وهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غازية أهمها الميثانMéthane والإيثانEthane والبروبين Propane والبوتانButane والنتروجين وثاني أكسيد الكربون والكبريت وبنسب متفاوتة أو قد يأخذ شكل صلب ويتكون من عروق إسفلتية صلبة عبارة عن

[1] كينيث س. ديفيس، ترجمة صباح صديق الدملوجي، ما بعد النفط، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط01،2009، ص:54.

[2] ميهوب مسعود، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري(1986-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2012، ص:05.

[3] إميل جي بورسيك، ترجمة طارق بن فارس الفارس وابراهيم بن صالح المعتاز، خواص موائع المكامن البترولية، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 2000، ص: 02.

[4] ابراهيم طه عبد الوهاب، محاسبة البترول، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص: 20.

[5] حسين عبد الله، اقتصاديات البترول، دار النهضة العربية، القاهرة،ط 02، 1979، ص:03.

صخور القار أو حجر السجيل، ويتم استغلال هذا النوع من النفط بتكلفة جد مرتفعة لهذا لا يتم اللجوء إليه إلا في حالة ارتفاع أسعار النفط الخام[1].

وتنقسم مستخرجات البترول إلى ثلاثة مجاميع:[2]

1- هيدروكربونات غازية مثل الميثان والبيوثان.

2- هيدروكربونات سائلة مثل جزيئات الكازولين، البنزين، والكيروسين.

3- هيدروكاربونات صلبة مثل شمع البارافين والإسفلت.

حيث يتم فصل المكونات الثلاثة عن بعضها البعض خلال عملية تكرير البترول.

المطلب الثاني: خصائص ومميزات النفط

يتمتع النفط بمجموعة من الخصائص والمميزات، والتي جعلت منه مادة ذات أهمية بالغة.

الفرع الأول: المكونات الكيميائية والخصائص الفيزيائية للنفط

مع التقدم المستمر وتطور الآليات، تمكن الإنسان من التعرف على المكونات الكيميائية والخصائص الفيزيائية للنفط والتي تميزه عن غيره من المواد.

أولا- المكونات الكيميائية

يتكون البترول أساسا من الكربون والهيدروجين، حيث يشكل الكربون نسبة تتراوح ما بين (84-87)% من الوزن في حين تشكل نسبة الهيدروجين ما بين (11-14)%من الوزن[3].

كما يوجد في الزيت الخام مجموعة من العناصر والتي تعتبر من الشوائب وهي كالتالي:[4]

1- الكبريت: تتراوح نسبته بين 0.1% و5.5%.

2- الأكسجين: تصل نسبته في الزيت الخام إلى 0.4%.

3- النتروجين:وهو أكثر العناصر الثانوية شيوعا في البترول تصل نسبته إلى 0.82%.

4- بقايا هيكلية سيليسية: وهي بقايا كائنات حيوانية دقيقة لها أصداف.

5- مواد فحمية ولجنيت: وهي نواتج كائنات نباتية.

6- طحالب وكائنات وحيدة الخلية: هذه الكائنات تعيش على الزيت الخام.

7- معادن: مثل اليورانيوم، الرصاص، الألمنيوم، الكالسيوم، الفضة، والقصدير.

---

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص: 09.

[2] سهير سعود صالح، مستقبل اقتصاديات السوق، رسالة ماجستير في كلية التجارة، جامعة عين شمس،القاهرة، 2007، ص: 10.

[3] بنين بغداد، نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص:04.

[4] أحمد رمضان شقيلية، النفط العربي وصناعة تكريره، تهامة للنشر، جدة، المملكة العربية السعودية، 1981، ص:30.

ثانيا– الخصائص الفيزيائية للنفط الخام

للنفط الخام مجموعة من الخصائص الفيزيائية تساعدنا في معرفة نوعية البترول نذكر منها:

1– درجة الغليان والتبخر: إن النفط خليط من عدد كبير من الأجسام بنسب متفاوتة، ولذلك يتميز كل نوع م أنواع النفط بدرجة الحرارة التي يبدأ فيها بالغليان، وبدرجة الحرارة النهائية التي يتبخر فيها بكامله، ولا تتجاوز الدرجة التي يبدأ فيها النفط بالغليان من أجل بعض أنواع النفط الخفيف 25%م وتزيد على 100%م من أجل بعض أنواع النفط الثقيل[1].

2– الطاقة الحرارية المختزنة: يحتوي البترول على مقدار كبير من الطاقة، وهذا ما يبينه الجدول التالي:[2]

الجدول رقم(1–1): حجم الطاقة الحرارية المولدة من كيلوغرام واحد من مصادر الطاقة

مصدر الطاقة	عدد الوحدات الحرارية الناتجة
البترول	10000
الغاز الطبيعي	7700
فحم اللجنيت	2000
كيلوواط ساعة من الكهرباء	2800

المصدر: محمد خميس الزوكة، جغرافيا الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص:73.

3– نقطة الانسكاب: يقصد بها درجة انسياب المادة البترولية كمادة سائلة، وهي مرتبطة بالمادة الشمعية المتواجدة بالبترول الخام، وتدل على مقدار لزوجته وأقل درجة حرارة ينسكب بها، ويؤثر ارتفاعها على جودة البترول، تكاليف إنتاجه، وبالتالي سعره[3].

وعند ارتفاع نقطة الانسكاب تزيد درجة لزوجة النفط الخام، ومن ثمة يتطلب الأمر تسخينه حتى يسهل تدفقه ونقله، خاصة في البلدان التي تنخفض بها درجات الحرارة[4].

لهذا فان ارتفاع نقطة الانسكاب يؤدي إلى[5]:

أ– خفض أو تدني نوعية وجودة البترول الخام.

ب– تخفض سعر البترول الخام.

---

[1] صلاح يحياوي وفاروق الصوفي، أساسيات في تصنيع النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت، ص:63.

[2] محمد خميس الزوكة، جغرافيا الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص:73.

[3] محمد عبد القادر، كيماويات المنتجات البترولية، الدار المصرية للعلوم، القاهرة، 2008، ص: 87.

[4] محمد خميس الزوكة، مرجع سابق، ص:73.

[5] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص:10.

ت- زيادة التكاليف الإنتاجية للبترول.

4- درجة الكثافة النوعية: وتعني نسبة وزن حجم مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء، عندما تتعادل درجاتهما الحرارية، تتراوح بين 1 إلى 60 درجة، وكلما كانت درجة الكثافة النوعية كبيرة كان النفط خفيف[1].

حيث أن الأنواع الخفيفة أكثر إنتاجا للحرارة عند احتراقها بينما تقل القيمة الحرارية للأنواع الثقيلة[2].

ويتم التعبير على درجة الكثافة النوعية باستخدام المقياس الذي وضعه معهد البترول الأمريكي API (American Ptroleum Institute) حيث [3]:

درجة API= 114.5/ درجة الكثافة النوعية عند درجة حرارة 60°ف - 131.5

وعادة ما يعكس تصنيف النفط على أساس الكثافة اهتمامات صناعة التكرير، فالكثافة تدل على محتوى النفط من المنتجات عالية القيمة[4].

يصنف المهد الأمريكي للبترول النفط الخام إلى ثلاثة أصناف تبعا لدرجة الكثافة فنجد النفط الثقيل، المتوسط، والخفيف[5]:

- كثافة البترول الثقيل API<25 يتمركز بالأخص في أمريكا اللاتينية.
- كثافة البترول المتوسط 25<API<35 يتمركز خصوصا في الشرق الأوسط.
- كثافة البترول الخفيف API>35 يوجد بالشرق الأوسط، شمال إفريقيا، أمريكا الشمالية، وبحر الشمال في أوربا.

هذا ويمكن أن ينتج البلد الواحد عدة أنواع من النفط الخام، ولكل نوع كثافته الخاصة[6].

5- نسبة الكبريت في النفط الخام: تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه، لأن النسب المرتفعة من الكبريت في النفط الخام تؤدي إلى تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، كما أن احتراق الكبريت مع البنزين يؤدي إلى ارتفاع نسبة التلوث الجوي، وعلى هذا الأساس يصنف النفط

---

[1] مُحَّد عبد القادر، مرجع سابق، ص: 87.

[2] أحمد رمضان شقيلية، مرجع سابق، ص: 29.

[3] محمود فوزي أبو السعود وآخرون، الموارد واقتصادياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص:142.

[4] علي رجب، تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة، الثقيلة، واتجاهاتها المستقبلية، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد123، مجلة فصلية محكمة تصدر عن منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، الكويت ، خريف2007، ص: 12.

[5] Maurice DUROUSSET , Le marché du pétrole, Ellipses Edition, Paris,1999 ,p:07.

[6] مُحَّد محروس إسماعيل، اقتصاديات البترول والطاقة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1988، ص: 52.

إلى نفط حلو، وهو الذي تكون فيه نسبة الكبريت قليلة ونفط مر، وهو الذي تكون فيه نسبة الكبريت كبيرة[1].

كما أن الكبريت يسبب تآكل شديد في وحدات التكرير، والتصنيع، كما قد تخفض بعض مركبات الكبريت من فاعلية المواد المضافة أثناء عملية التكرير.[2]

الفرع الثاني: مميزات النفط

يعتبر النفط عصب الاقتصاد، المصدر الأولي والأساسي للطاقة على المستوى العالمي، وذلك لما يتمتع به من خصائص من بينها:

- تركيبه الكيماوي فريد حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكاربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد، وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا، وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف كانت باهظة جدا[3].
- ارتفاع الطاقة الحرارية للنفط، وضعف كلفته الإنتاجية مقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى حيث كمية الحرارة المتولدة من البترول أكبر وأعلى من أي مصدر آخر، ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر[4].
- البترول مادة أولية وأساسية لنشاط صناعي متنوع وما يميزها هو أنه لا يمكن استعمالها إلا بعد إجراء عدة عمليات إنتاجية، صناعية، ومرحلية عليها، والصناعة البترولية في حد ذاتها سواء الإستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاط صناعي واسع وكبير ومهم سواء أكان على صعيد الاقتصاد العالمي أو الوطني، وذلك من خلال مكانة هذه الصناعة من مجموع القطاع الصناعي،و بما تساهم به في الإنتاج والدخل الوطني، كما أنه متوفر بكميات كبيرة، وفضلا عن ارتفاع إنتاجيته وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى، وخاصة المنافسة والبديلة لها(إنتاجية البترول تعادل حوالي 6 أضعاف إنتاجية الفحم الحجري مثلا[5].
- النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة، وقد اكتسبت هذه الأهمية من خلال الصراع القائم بين الدول المستهلكة والمنتجة، إذ تسعى

[1] ميهوب مسعود،، مرجع سابق، ص: 06.

[2] حسين عبد الله، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص: 02.

[3] مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة(1973-2003)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،2005، ص:07.

[4] مُحَّد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص: 65.

[5] مُحَّد أحمد الدوري، نفس المرجع، ص ص: 66-67 .

الأولى على تأمين إمدادات النفط بأسعار منخفضة، أما الثانية فتسعى لرفع الأسعار من أجل زيادة عائدات النفط[1].

- النفط سلعة عالمية وهي من أكثر السلع المادية تداولا من حيث الحجم والقيمة، ذلك أن قطاع النقل والطيران يعتمد بشكل كامل تقريبا على المنتجات المكررة من النفط الخام، كما أن أنواع الوقود الأخرى لم تحقق أي تقدم ملموس في استخداماتها في ذلك القطاع[2].
- للنفط مجموعة كبيرة من المشتقات، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات البترولية كالصناعات البتروكيماوية مثل الأسمدة، المطاط، النسيج الصناعي، المستحضرات الطبية...والتي يتزايد عددها باستمرار مقارنة مع الاستخدامات المحدودة لمصادر الطاقة الأخرى[3].
- للنفط ميزة تكنولوجية فنية فكل تقدم في تكنولوجيا استغلال النفط يعزز مكانته وأهميته من خلال التخفيض من تكاليف الإنتاج وما ينجر عن ذلك من انخفاض في الأسعار لاحقا، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الدول النامية المنتجة لهذه المادة الحيوية تفتقر إلى هذه الخبرات الفنية والتكنولوجية مما يزيد من تكلفة إنتاج هذه المادة[4].
- للنفط ميزة مرونة الحركة، ويقصد بها سهولة نقل السلعة النفطية من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستعمال والاستهلاك في أي نقطة من العالم، وقد ساعد على ذلك الطبيعة السائلة للنفط والقدرة على تخزينه لفترات طويلة دون أن يطرأ عليه أي تغيير في مخازن ومستودعات طبيعية في باطن الأرض[5].

---

[1] أسامة فاضل الجمالي، الطاقة والاقتصاد وسوق النفط، أساسيات صناعة البترول والغاز ، الجزء الثاني، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 1977، ص:23.

[2] عبد الفتاح دندي ، الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة وأهميته في استقراء الأسعار، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد38، عدد140، منظمة اوابك، الكويت، شتاء 2012، ص ص:33.

[3] نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهيرية، ليبيا، 2000، ص: 18.

[4] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص: 86.

[5] حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة1986-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2009، ص: 07.

المطلب الثالث: مقياس الوحدة النفطية

تختلف وحدات القياس في صناعة البترول باختلاف المناطق فهناك من يستخدم البرميل مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك من يستخدم الطن المتري مثل أوربا، بينما تستخدم اليابان المتر المكعب، والوحدة القياسية البترولية إما تكون بموجب الحجم أو الوزن[1]:

أولا– الحجم

- يستخدم البرميل الذي يعادل 159 لتر، وهو وحدة القياس الأمريكية.
- المتر المكعب ويعادل6.28 برميل وهو وحدة القياس في أوربا الغربية.

ثانيا– الوزن

ويعتمد مقياس الطن كوحدة قياسية:

- الطن الطويل يعادل 1006 كلغ.
- الطن المتري يعادل 999 كلغ.
- الطن القصير يعادل 906 كلغ.

إن الانتقال بين هذه الوحدات وتحويلها أمر ضروري فمثلا وحدة القياس في بلد ليست هي نفسها في بلد آخر وكذلك وحدة القياس لناقلات النفط ليست نفسها لمنشآت التخزين، فإذا كنا بصدد الانتقال بين وحدات قياس الحجم يمكننا استخدام الجدول التالي[2]:

الجدول رقم (1–2): معاملات التحويل بين وحدات الحجم

الى / من	gal U.S. غالون أمريكي	gal U.K. غالون بريطاني	bbl برميل	ft^3 قدم3	l لتر	m^3 م3
U.S. gallon (gal)	1	0.8327	0.02381	0.1337	3.785	0.0038
U.K. gallon (gal)	1.201	1	0.02859	0.1605	4.546	0.0045
Barrel (bbl)	42.0	34.97	1	5.615	159.0	0.159
Cubic foot (ft^3)	7.48	6.229	0.1781	1	28.3	0.0283
Litre (l)	0.2642	0.220	0.0063	0.0353	1	0.001
Cubic metre (m^3)	264.2	220.0	6.289	35.3147	1 000.0	1

Source: IEA, Energy Statistics Manual, op,cit,p178.

[1] محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص:93.

[2] International Energy Agency publications, Energy Statistics Manual, 2000, Available Online: https://www.iea.org/stats/docs/statistics_manual.pdf(Last visited: 18/12/2015), p:72.

ونلاحظ أن 1 برميل = 159 لتر، إلا أن التحويل من الكتلة إلى الحجم يختلف باختلاف نوع النفط الخام.

أما من اجل تحويل المشتقات النفطية من الطن للبرميل أو العكس، فنستخدم الجدول التالي:

الجدول رقم (1-03): معاملات التحويل للمشتقات النفطية

من	طن	برميل
إلى	برميل	طن
نفط خام	7.33	1.02
غاز بترول مسال	11.65	1.13
غازولين	8.05	1.07
نافثا	8.50	1.07
كيروسين	7.77	1.045
وقود الطائرات	7.77	1.035
زيت غاز/الديزل	7.23	0.96
زيت الوقود	6.62	0.96
زيوت تزييت	6.99	0.96

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، 2015، ص: 144.

المبحث الثاني: مراحل تطور أسعار النفط ونظم التسعير في السوق الدولية

لقد عرفت أسعار النفط تحولات جوهرية منذ بدء الحفر بطريقة منتظمة لاستخراج البترول من باطن الأرض على يد(Edwin DRAKE) سنة 1959 بمدينة بنسلفينيا بالولايات المتحدة الأمريكية[1]، إلى غاية يومنا هذا، ذلك أنها تتأثر بجملة السياسات والاستراتيجيات المتعارضة بين مصالح الدول الصناعية المستهلكة التي تحتاج النفط لبناء قاعدة نموها الاقتصادي، وتفوقها الصناعي والتكنولوجي، وبين مصالح الدول النامية المصدرة له التي تسعى لتحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية، كما مرت نظم التسعير بعدة مراحل من حيث الجهة التي تسيطر على التسعير، ومدى تأثيرها على الدول المضيفة.

[1] أحمد اسماعيل يحي، بترول المسلمين ومخططات الغاصبين، دار المعارف القاهرة، مصر، 1975، ص:244.

المطلب الأول: مرحلة هيمنة الشركات العملاقة (1859– 1973)

ارتكز نظام تسعير النفط خلال هذه المرحلة على مفهوم الأسعار المعلنة (Posted Prices) حيث كانت المصافي تقوم بإعلان الأسعار التي تشتري بها النفط، ويتم تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين، الفترة ما قبل 1970، والفترة ما بين 1970-1973.

الفرع الأول: الفترة قبل 1970

أولا– هيكل الأسعار خلال الفترة ما قبل 1936:

إن أول سعر تجاري للنفط الخام، ظهر في عام 1860 في ولاية بنسلفانيا وكان في حدود 9.59 دولاراً للبرميل، ولكن نظراً للاستعمالات المحدودة جداً للنفط الخام فضلاً عن دخول عدد كبير من المنتجين في هذه الصناعة، انخفض سعر النفط إلى حوالي (0.49) دولاراً للبرميل واستمرت الأسعار بالتذبذب إلى غاية نشوء الحرب العالمية الأولى، إذ ارتفعت أسعار النفط الخام بنسبة 244% لتزايد الطلب العالمي عليه، حيث أصبح النفط سلعة إستراتيجية حلَت محل الفحم، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع سعر البرميل الواحد من 1.98 دولاراً في نهاية الحرب العالمية الأولى إلى 3.07 دولاراً عام 1920. وبعد معاهدة سايكس بيكو(sykes picot Agreement) المعقودة بين الدول الغربية الكبرى عام 1916 حول تقسيم منطقة الشرق الأوسط، اتفقت شركات النفط الكبرى في الوقت نفسه على اقتسام نفط الشرق الأوسط وخاصة النفط العربي، وقد توالت الامتيازات لاستخراج النفط من بعض أقطار الخليج العربي إلا أن هذه الاتفاقيات كانت عبارة عن تنظيم احتكاري لشركات متعددة الجنسية.[1]عملت وفقا لبنود اتفاقية الخط الأحمر(Red line Agreement) لعام 1928 التي تمنع أن تقوم الشركات بمنافسة بعضها البعض في السيطرة على موارد النفط في المنطقة[2].

كما تقاسمت الأخوات السبع(Seven Sisters)* سوق النفط العالمي فيما بينها، وحافظت على سيطرتها عليه من عشرينيات إلى ستينيات القرن العشرين.[3]من خلال اتفاقية الأكناكاري(Achnackary)

---

[1] نواف نايف اسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق الدولية، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981، ص-ص: 27-33

[2]علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد38، عدد 141،منظمة أوابك، الكويت، ربيع 2012، ص: 11.

*اعتمد هذا المصطلح مؤسس شركة إيني الإيطالية إنريكو ماتي وتمثل الشركات النفطية الكبرى: شركة الستاندرد أويل أوف نيوجرسي(Exxon)، شل(Shell)، رويال دوتش (Royal Deutch)، الجلف أويل الأمريكية (Golf)، تكساكو(Texaco)، سكوني موبيل(Scony Mobil)، وشركة ستاندرد أويل كاليفورنيا(Socal).

[3] أيان رتليدج، ترجمة مازن الجندلي، العطش إلى النفط، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط01، 2006، ص: 20.

لعام1928 حيث حصلت كل شركة على حصة في الأسواق المختلفة استنادا إلى حصتها من المبيعات الفعلية خلال عام1928 [1]. وأدى اتفاق هذه القلة فيما بينها بشأن تقسيم الأسواق والتسعير، إلى وجود كارتل[**] نفطي، انعدم في ظله توفر أي درجة من درجات التنافس في سوق النفط خاصة فيما يتعلق بالأسعار.[2]

إن تركز ملكية الامتيازات النفطية في أيدي الشركات الاحتكارية الكبرى قد وفر لها درجة عالية من التكامل الأفقي، من خلال الملكية والوصول إلى مصادر إمدادات النفط الخام المتنوعة، بالإضافة لتكاملها العمودي من خلال السيطرة على العمليات اللاحقة، مما عزز من أحكام سيطرتها على السوق النفطية وإجبار الدول المنتجة المغلوبة على أمرها للرضوخ والإذعان لأهداف هذه الشركات العملاقة وحكوماتها الأم.

ثانيا– هيكل الأسعار خلال نظام نقطة الأساس الوحيدة The Single Basing Point Pricing System (1936–1939):

إن أسعار النفط في أي مكان في العالم تتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك، حيث كان المشتري للنفط الخام في أي مكان في العالم يدفع ثمن النفط على أساس ذلك الثمن السائد في خليج المكسيك، مضافاً إليه أجور الشحن إلى الأسواق الدولية التي يُصدر إليها، بغض النظر عن المصدر الذي ورد منه النفط سواء كان قريباً من خليج المكسيك أم بعيداً[3].

وقد ساد هذا النظام خلال المدة السابقة لقيام الحرب العالمية الثانية، بسعر معلن للخام الأمريكي قدره1.09 دولار للبرميل.[4] وترجع هيمنة هذا النظام إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه صناعة النفط الأمريكية على المستوى العالمي وتلبيتها للجزء الكبر من الطلب العالمي على النفط فضلا عن أن خليج المكسيك هو المكان الوحيد في العالم الذي بإمكان مستوردي النفط اللجوء إليه للحصول على شحنات فورية من السوق المفتوحة لتلبية احتياجاتهم[5].

ولقد كان من صالح الشركات الكبرى أن يزيد الإنتاج في الدول العربية ذي التكلفة المنخفضة...هذه الشركات كانت تجني أرباحا خيالية جراء فرق تكلفة الشحن الوهمية[6].

[**] الكارتل: تنظيم مشروعات مستقلة، أو أفراد مستقلين بغرض ممارسة شكل من التأثير الاحتكاري على إنتاج أو بيع سلعة أو مجموعة سلع.

[1] علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مرجع سابق، ص:12.

[2] محمد أزهر السماك وزكريا عبد الحميد باشا، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، الموصل، 1979، ص:234.

[3] صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، مكتبة عين شمس، القاهرة، ط2003،09، ص: 239.

[4] حجر عبد الملك إسماعيل، محاسبة النفط، المبادئ، الإجراءات، دور الدول المضيفة في عقود المشاركة في الإنتاج، دار الفكر المعاصر، ط01، 2001، ص: 352.

[5] علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مرجع سابق، ص:13.

[6] محمد عبد العزيز عجمية، التعاون الاقتصادي العربي في المجال البترولي، دار الأحد، بيروت، لبنان، 1971، ص: 24.

ثالثا –تطور الأسعار خلال نظام نقطتي الأساس The Dual Basing Point Pricing System (1939–1945):

ظهر هذا النظام خلال الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح للأسعار المعلنة للنفط نقطتا أساس هما: خليج المكسيك والخليج العربي، مع تقارب السعر في كلتا النقطتين فكان من صالح الأسواق إلى الشرق من إيطاليا أن تستورد احتياجاتها النفطية من نفط الشرق الأوسط،في حين كان من صالح الأسواق غربي إيطاليا أن تشتري النفط من نصف الكرة الغربي[1].

وسادت خلال هذه الفترة الأسعار المعلنة من طرف الشركات الاحتكارية. ويعرف السعر المعلن بأنه السعر الذي يعلنه المشتري أو البائع للتعبير على السعر الذي هو مستعد لقبوله مقابل النفط الخام أو المنتجات النفطية، وهذا النوع من الأسعار يكون في الأسواق الاحتكارية[2].

وعرفت أسعار النفط الأمريكية ارتفاعا خلال هذه المرحلة بمباركة الحكومة الأمريكية من اجل خلق حوافز كافية لتوسيع الاستكشافات بالولايات المتحدة الأمريكية والحد من استيراد النفط.

رابعا– تطور الأسعار خلال نظام نقطة الأساس الأحادية (1945–1950):

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تم التحول إلى قاعدة تسعيرية أخرى إلا أنها مستندة إلى نظام نقطة الأساس الأحادية فقد تم اعتماد منطقة غرب انكلترا بدل منطقة نابولي في ايطاليا منطقة تعادل لأسعار سوق المكسيك والخليج العربي[3].

ونتيجة لهذه السياسة لم تكن الأسعار تعكس حقوق الدول التي تملك منابع النفط، ولا تأخذ في حسبانها أسعار النفط لم تواكب التغيرات في المستويات العامة للأسعار لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[4].

خامسا– تطور الأسعار خلال نظام قاعدة الأسعار المتحققة(1950–1960):

تجدر الإشارة إلى أن الأسعار المعلنة التي سادت إلى غاية بداية الخمسينات لم يكن لها أي معنى بالنسبة با 1950 -1953 بين حكومات هذه الدول

[1] صاحب ذهب، البترول العربي الخام في السوق الدولية، المطبعة العالمية بالقاهرة، 1969 : 289.

[2] Robert Mabro, On Oil Price Concepts, *Oxford Institute for Energy Studies*, 1984, Available Online: http://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/WPM3-OnOilPriceConcepts-RMabro-1984.pdf, (Last visited:14/12/2015),p:07.

[3] 207 :.

[4] محمود يونس، العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام، الدار الجامعية، بيروت، 1986 : 03.

والشركات المنتجة، لتطالب الحكومات بالمشاركة في الملكية في أواخ با
[1]

لطرف ثالث وسعر إعادة الشراء الذي يخصص للشركات النفطية تم
للأسعار لم يكن فعال، حيث يمكن للمشتري يحصل على النفط بأسعار مختلفة[2].

با با تم تخفيض سعر النفط العربي 1959 ثم
1960 من طرف الشركات النفطية الكبرى التي تنفرد بالتسعير ليصبح 1.80 -1.84
للبرميل 3.28 دولار في الساحل الشرقي للولايات المتحدة، وقد كانت هذه التخفيضات بمثابة الشرارة
لظهور منظمة الأقطار المصدرة للبترول أوبك OPEC* في 14 سبتمبر1960
[3].

سادسا– تطور الأسعار خلال نظام قاعدة الإشارة (1960–1970):

تأ
:**

(1961) [4].

(1962) (1967) (1969) ونيجيريا(1971)
(1973) (2007).

، ونظامها الأساسي في[5]:

1 - تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء، وتحديد أفضل الوسائل لحماية المصالح الفردية،
.

2 - الأسعار في الأسواق العالمية للبترول.

3 - ضمان حصول الدول الأعضاء على دخل ثابت، ومستقر لمواجهة احتياجاتها من الموارد المالية اللازمة
.

[1] محمد أزهر السماك وزكريا عبد الحميد باشا، مرجع سابق، ص: 230- 231.

[2] Bassam Fattouh, An Anatomy of the Crude Oil Pricing System, *Oxford Institute for Energy Studies*,January 2011, Available Online:http://www.oxfordenergy.org/wpcms/wpcontent/WPM40-AnAnatomyoftheCrudeOilPricingSystem-BassamFattouh-2011.pdf (Last visited:16/12/2015)

*OPEK : Organization of petroleum Exporting countries .

[3] محمد أزهر السماك، اقتصاد النفط والسياسة النفطية: 1987 :301.

** أنهت الغابون عضويتها في 2005 في 2009. والإكوادور علقت عضويتها في 1992 وعادت في 2007.

[4] زهدي الشامي، الأوبك في الاقتصاد العالمي، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985 :15.

[5] محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص: 112.

4- ضمان حصول الشركات البترولية على دخل مناسب مقابل استثمار رؤوس أموالها في الصناعة البتر .

خلال هذه الفترة حاولت أوبك أن تتعامل وفق نظام سعر الإشارة للنفط العربي الخفيف السعودي كخام مرجعي، في ظل اتفاقيات المشاركة مع الشركات النفطية الكبرى.

1960م وحتى عام 1970م لم تنجح في محاولاتها لرفع أسعار النفط، وإن كانت قد نجحت في إيقاف تدهور الأسعار إلى حد ما.

شرق أوسطية في حدود1.80 للبرميل لل د، وإن كان قد تم تحقيق بعض الزيادات الطفيفة الناجمة عن با للبرمي با [1].

الفرع الثاني: فترة المفاوضات بين أوبك والشركات النفطية(1970-1973):

عرفت أسعار البترول خلال هذه الفترة تحولات جوهرية مع ثبوت قوة مجموعة الأوبك وتفاقم أزمة الطاقة العالمية وكذلك تتابع عملية تأميم المحروقات في الدول المصدرة للنفط.

1970م بدأ الموقف يتحول لصالح الدول المنتجة للنفط ( )

لتفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، فنمو الطلب العالمي على النفط بمعدلات عالية بسبب أسعاره المنخفضة، وهبوط إنتاج الدول النفطية خارج منظمة أوبك وعلى رأسها يا

وتراجع الاعتماد على الفحم في الدول الصناعية، كل هذه العوامل أدت إلى تزايد إنتاج أقطار منظمة أوبك 8.7 / 1960م إلى حوالي 23 / 1970م وهو مما أدى إلى با ممارسة الضغوط من قبل الشركات الاحتكارية، ومحاولة [2].

بعد أن كانت مرحلة الستينيات بمثابة مرحلة الدفاع عن مصالح البلدان النفطية، جاءت مرحلة الهجوم، يع القانوني( ).

الثورة الليبية في إبرام اتفاقية طرابلس الأولى 1970 تا [3]

ومن أهم العوامل التي جعلت كفة الحكومة ترجح نجد[4]:

---

[1] نواف نايف إسماعيل، مرجع سابق، ص:70.

[2] تقييم نظام المشاركة في الصناعة النفطية مجلة النفط والتنمية 11 1977 :44.

[3] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مرجع سابق، ص:19.

[4] صديق مُحَّد عفيفي، مرجع سابق، ص: 258.

- الضغط المستمر من الحكومة الليبية، والأحاديث الهامسة عن قرب التأميم الجزئي أو الكلي في حال
.
- .
- توقف ضخ البترول السعودي في خط تابلاين (Tapline) في 03 1970 مما أوجد نقص في
.
- تفاقم أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- تأ التسويق المحلي للبترول في يولي 1970.

اتفاقية طهران في فيفري1971 حصلت من خلالها الدول المنتجة على زيادة في الأسعار 2.5% سنويا ضد التضخم العالمي، ورفع نسبة الضريبة إلى 55%، بالإضافة إلى زيادات مختلفة في سريان هذه الاتفاقية خمس سنوات[1].

بتاريخ فبراير 1971 لجـ

الليبية، ولم تلقى معارضة من طرف الأوبك لينتهي الموقف باتفاق كانت أهم بنوده مايلي[2]:

- يا 1971/03/20، ولمدة خمس سنوات.
- 50% إلى 55%.
- با با .
- 40° 3.05 دولار للبرميل

لتليها اتفاقية جنيف الأولى بتاريخ 20 1972 من أجل معالجة الخسارة الناتجة عن انخفاض القدرة ، وذلك من خلال معيار لقياس التغير في سعر صرف الدولار 8.5% ليصل سعر برميل الخام العربي الخفيف إلى حدود 2.47دولار، ومع تخفيض قيمة الدولار للمرة الثانية في فبراير 1973 جنيف الثانية في شهر يونيو 1973 فاقية الأولى، مع إدخال تعديلات

يا

11.9% محققة مستوى قدره 2.898 دولار للبرميل[3].

[1] محمد أزهر السماك وزكريا عبد الحميد باشا، مرجع سابق، ص:243.

[2] صديق محمد عفيفي، مرجع سابق، ص : 261-262.

[3] - : 92-95.

با يا متسلسلة في أسعار النفط بزيادة أكبر من 50% خلال هذه الفترة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(1-04): تطور الأسعار المعلنة لبعض أنواع بترول الخليج خلال الفترة 1970-1973 (الوحدة دولار للبرميل)

		السعر في 1971	السعر في 71/02/14	السعر في 71/02/15	السعر في 71/06/10	السعر في 73/01/20	السعر في /01/01 73
	31	1,59	1,68	2,08	2,18	2,67	2,48
	35	1,72	1,72	2,12	2,25	2,45	2,56
با	39	1,88	1,88	2 23	2 34	2 54	2 65
	34	1,80	1,80	2,18	2,28	2,47	2,59

: مانع سعيد العقيبة، أوبك والصناعة البترولية، لبنان، مطابع التجارة والصناعة، بيروت،1970 :158.

إن هذه المرحلة تميزت بالدور الرئيسي الذي لعبته الدول المصدرة في تحديد السعر جنبا إلى جنب مع وهو ما يدل على انحسار سيطرة هذه الشركات على السوق النفطية، وتحول السوق من سوق مشترين إلى سوق منتجين، إضافة إلى نشوء السوق المفتوحة، أو السوق الآنية حيث تتم الصفقات البترولية الفورية غير [1].

المطلب الثاني: مرحلة زوال السيطرة الاحتكارية للشركات الكبرى(1974-1986)

برغم الإنجازات التي حققتها بلدان أوبك منذ تأسيسها إلا أن الشركات النفطية بقيت تتمتع بالدور الرئيسي في تحديد السعر نظرا لموقعها المتميز في الدولية، ولاستمرار سريان اتفاقيات الامتياز في معظم ه 1973 تعتبر كنقطة تحول كبرى في مجال تسعير النفط، فلم يسبق لدول الأوبك إلا في هذه السنة[2].

وإحلاله بالسعر الرسمي، وعلى وجه التحديد منذ مطلع عام 1975 أصبح السعر المعلن غير معول عليه وظهرت الأسعار الرسمية التي تحد [3].

الفرع الأول: العوامل المساعدة على ظهور نظام أوبك للتسعير

[1] ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط2004 2005 :61.

[2] فوزي القريشي، التطور التاريخي لأسعار النفط حتى عام 1973، مجلة النفط 03 ديسمبر1973 :23.

[3] تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية : 141.

لم يكن الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول وكذلك التغير في استراتيجيات التسعير عشوائيا بل نتيجة لعدة :[1]

- القوة التي أظهرتها الدول المصدرة للنفط في التفاوض على الأسعار، وفي التأثير عليها، والتي انتهت بالانتصار لدول الأوبك، كما أكدت التنازلات المتتالية من طرف الشركات في مفاوضة الأسعار أن مركز الثقل قد انتقل إلى حكومات الدول المصدرة.
- إدراك مدى ضرورة تصحيح أسعار البترول، بالنظر إلى أهميته الحيو في اقتصاديات الدول المصدرة.
- تفاقم معدل التضخم العالمي سواء في أسعار السلع المصنعة، أو في أسعار المواد الأساسية، مما يعني .
- اتساع الفجوة بين الطلب والعرض العالمي من البترول
- .

وقد ساعد الانخفاض الكبير في أسعار النفط قبل عام 1973 في تعزيز سيطرة أوبك على السوق من :[2]

- في استخدام البترول.
- .
- بالبحث في أراضيها عن مصادر الطاقة.
- تها

.

وقد مرت الأسعار بتطورات مهمة خلال فترة إدارة لعملية التسعير وارتبطت بمفهوم الأسعار الرسمية ط الخام التي تحددها الدول المنتجة، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

[1] صديق محمد عفيفي، مرجع سابق، ص: 266 -267 – -

[2] محمود يونس، :04.

الجدول رقم (1–05): تطور أسعار نفط الإشارة(العربي الخفيف) خلال الفترة1974–1985

(دولار/برميل)

1974		11.615
1975	سبتمبر	11.51
1976		11.51
1977		12.09
		12.70
1978		12.70
1979		13.34
		14.546
		18.0
	نوفمبر	24
1980		26
		28
		30
1981		32
	نوفمبر	34
1982		34
1983		29
1985- 1984		29

: :25.

1974 1978 أين تم اتخاذ قرار بزيادة أسعار

1979 ثا

في التصاعد لغاية عام 1982 سلسلة التخفيضات في الأسعار من قبل الدول المنتجة بسبب التخمة في العرض في السوق النفطية.

الفرع الثاني: الأزمة النفطية الأولى 1973

بعد الانخفاض الكبير في القوة الشرائية للعوائد النفطية نتيجة للتعامل بالدولار ذي القيمة المتدهورة حينذاك،

با

نا / 1973 من ناحية أخرى، أدى إلى اتخاذ منظمة أوبك وعلى وجه الخصوص دول الخليج في مؤتمرها بدولة الكويت قراراً بزيادة الأسعار المعلنة بنسبة 70% الرجوع إلى الشركات النفطية، وقد ارتفع بذلك متوسط سعر البرميل الخام من النفط العربي (A.P.I=34) ليصل إلى 5.12 تا

للشركات الاحتكارية، إلى بلدان تمتلك المقدرة على تسعير نف

الاحتكارية، لاسيما ونحن نعلم بأن هذه الشركات هي التي تتحكم بالسوق النفطية برمتها، ولقد تضمنت يا 5% إلى 10% ثم قرار آخر بقطع النفط عن الدول التي ساعدت العدو الصهيوني ومنها أمريكا وهولندا وجنوب أفريقيا والبرتغال[1].

1973، قد توج التقارب التدريجي للعوامل التي منحت ميزان القوى لصالح الدول المصدرة للنفط، كما تم في نهاية عام 1973 أيضاً تخفيض الإنتاج بنسبة 25% 5% شهرياً، ثم إصدار قرارٍ بزيادة الأسعار المعلنة لـ ط أوبك بحوالي 130% ليصبح سعر البرميل العربي الخفيف 11.65 يا Marker Crude

/8 / 1974 وتم تخفيضه من قبل المنظمة بنسبة 3.5% 11.25 .[2]

ر خلال هذه الفترة المكانة المهمة التي احتلتها في السوق النفطية، حيث

ر الرسمية التي تحددها الدول لنف سعر البيع الرسمي للدول المنتجة خارج أوبك كان يرتبط بطريقة أو بأخرى بأسعار أوبك[3].

(*)

والتي تحولت أعمالها بالتدريج حتى أصبحت أداة لتخزين النفط، والاستفادة منه في أوقات الطوارئ والعمل

[1] أيان سيمور، ترجمة عبد الوهاب الأمين، الأوبك أداة تغيير، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، ص- :187-190.

[2] محمد أزهر السماك وزكريا عبد الحميد باشا، مرجع سابق، ص :151-152.

[3] Robert Mabro, op, cit, p:25.

على الاقتصاد في استهلاك الطاقة وتقييد الطلب على نفط أوبك، والتشجيع على تطوير مصادر الطاقة البديلة، وتشجيع مجالات الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز في
خاصة في دول بحر الشمال والمكسيك وسواحل الولايات المتحدة[1].

ثا 11.50 دولار للبرميل حتى نهاية عام 1976 حين عقد مؤتمر أوبك في الدوحة بهدف التوصل إلى إجماع لرفع الأسعار، إلا أنه تم انقسام المؤتمر إلى ثلاث وجهات يا
، مما أدى إلى ظهور نظام السعرين، ليتم الاتفاق في اجتماع لاحق حول زيادة بنسبة 10%
حوالي 12.70 دولار للبرميل[2].

كما أن الدول الصناعية المستهلكة للنفط قامت في تلك المدة بإحداث ضغوط على أسعار أوبك عن طريق
خزين الاستراتيجي، إلا أن
نه 1978 والتي كانت تشكل أكثر من 4.450 /
وصول خزين الدول الصناعية إلى مستويات منخفضة، ومثل هذه التطورات أدت إلى زيادة أسعار النفط ابتداءً من النصف الثاني من عام 1978.

الفرع الثالث: الأزمة النفطية الثانية 1979

1979

13.08دولار للبر 1978 إلى 30 دولار للبرميل سنة 1979

.

كمية إنتاج أوبك لم تتغير كثيرا خلال الفترة ما بين 1973 -1979 إلا أن نسبة مساهمتها في الإنتاج العالمي هي التي انخفضت من 53% إلى 47% وهذا راجع إلى ظهور مناطق بترولية أخرى كبحر
. فضلا عن تراجع المعروض الإيراني من النفط نتيجة الاضطرابات السياسية والمتمثلة في سقوط حكم الشاه وإضراب العمال في شركات النفط[3].

(*) International Energy Agency IEA أسست في نوفمبر 1974
تضم في عضويتها: بلجيكا، كندا، الدانمرك، ألمانيا، الولايات المتحدة، استراليا، إيطاليا، اليابان،لوكسمبورج، بريطانيا، أيرلندا، أسبانيا، البرتغال واليونان، جمهورية سلوفاكيا، بولونيا، فرنسا، فنلندا، هنغاريا، كوريا.

[1] عبد الملك إسماعيل حجر، محاسبة النفط، المبادئ، الإجراءات، دور الدول المضيفة في عقود المشاركة في الإنتاج، دار الفكر المعاصر،2001 :350.

[2] محمد أزهر السماك وزكريا عبد الحميد باشا، مرجع سابق - : 255 -257 – -

[3] Maurice DUROUSSET ,op, cit ,p:49.

كما أن استمرار تدهور الدولار أجبر دول أوبك على رفع سعر النفط لتعويض قيمة الانخفاض، لهذه العوامل سالفة الذكر التي تزامنت مع ارتفاع الطلب العالمي على النفط أدت إلى الطفرة الثانية لأسعار النفط في نهاية عقد السبعينات وأصبح سعر النفط العربي الخفيف حوالي 24 للبرميل . الأسعار، حتى وصلت إلى حوالي 34 / للبرميل عام 1981. يا 1982 حيث جاءت أغلبية تلك الزيادة من ثمان دول هي: المكسيك، والمملكة المتحدة، والنرويج، ومصر، وماليزيا، وسلطنة عمان، والبرازيل، والأرجنتين، فقد ار 2.3 / 1972م إلى 5.9 / 1983

18 / .[1]

لهذه الزيادة الكبيرة للإنتاج النفطي من الدول خارج أوبك وتناقص الطلب على نفط أوبك، أجبرت منظمة أوبك على تخفيض السعر من 34دولار للبرميل إلى 28دولار للبرميل، واستمر الانخفاض با نه .

الفرع الرابع: الأزمة النفطية العكسية 1986

نفطي في السوق الدولية أدى إلى إجبار الدول المصدرة للنفط إلى خفض أسعا .

الزيادة في المعروض النفطي لعدة أسباب منها زيادة الإنتاج من المناطق خارج أوبك مثل انجلترا، النرويج، كندا، الاتحاد السوفيتي، [2]، وإلى عدم قدرة أوبك التوصل إلى

المقررة، بل إن بعض الأعضاء يقوم بخرق الاتفاقات التي تقررها المؤتمرات الوزارية لأوبك سواء في تحديد الإنتاج مثل السعودية، نيجيريا، الإمارات، وليبيا، وهناك سبب آخر هو لجوء بعض الدول إلى أي تقوم الدولة المعنية بتقديم شحنات النفط مقابل حصولها على الأسلحة أو .[3]

أن دول وكالة الطاقة الدولية سعت إلى عدم الاعتماد على نفط أوبك، وقامت بتخ 30% كمرحلة أولى من استيرادها لنفط 1985 لزيادة الإنتاج النفطي من الدول خارج منظمة أوبك، والاستثمار في مصادر الطاقة البديلة ومنها الغاز الطبيعي

---

[1] حسن زكريا، تطلعات العالم الثالث إزاء النفط، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الحادي عشر، العدد03 للبترول، 1985 : 103 - -

[2] بأسعار النفط المرجعية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر،2000 :178.

[3] عبد الحميد خضر الصافي، الآثار السلبية لتدهور أسعار النفط على الاقتصاد العالمين، مجلة النفط والتنمية، السنة 11 02 1986 :07- 08- -

والفحم والطاقة النووية، وقد انخفض إنتاج أوبك حتى وصل إلى حوالي 15
/ 1985، وكانت حصتها من إجمالي الإنتاج العالمي حوالي 29.95%
%67 1973.[1] 5 ملايين برميل يوميا من مصادر غير أوبك ،
1981 15
إلى 17.2 1985[2].

فالواقع أن انخفاض أسعار النفط الخام، وخاصة منذ أوائل الثمانينات، ثم انهيارها إلى ما يقارب النصف عام 1986 لم يحدث نتيجة لظروف قدرية أو غير مخططة، بل تحقق الانخفاض نتيجة لخطط وسياسات منسقة الدول الصناعية للنفط، التي تنتمي بعضويتها إلى وكالة الطاقة الدولية[3].

وهكذا فإن كل هذه الأسباب فضلا عن تخفيض سعر النفط من دول نفطية خارج الأوبك مثل بريطانيا 1983 أدى إلى استمرار الانخفاض في الأسعار حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها، حيث حوالي 8 للبرميل الواحد في يوليو1986[4].

المطلب الثالث:مرحلة انهيار نظام أوبك للتسعير وانطلاق التسعير المعتمد على السوق (بعد عام 1986)

بعد التدهور الكبير لأسعار النفط عام 1986الذي ألحق أضرارا كبيرة بدول الأوبك، حيث قلت عوائدها قررت منظمة أوبك في مؤتمرها الوزاري الذي انعقد في نهاية عام 1986 التخلي عن نظام التسعير الذي يمثل المعدل الحسابي البسيط لأسعار
[*] 18 للبرميل والمح
15.06 / ، وبذلك تحولت أوبك إلى الاعتماد على تطورات السوق أسعارها، وفقدت دورها القيادي في هذه العملية، وظل سعر الإشارة لسلة أوبك في حالة من عدم الاستقرار.

ورغم محاولة

واسترجاع العراق لحصتها الإنتاجية من النفط داخل السوق، فضلا عن تجاوز بعض أعضاء أوبك

---

[1] نعمان حديد الحديثي، تطور الصناعة النفطية،مجلة المعارف النفطية، العدد03 2001 :14.

[2] مين العام السنوي الثاني عشر1985 1986 :54.

[3] حسين عبد الله، النفط والتعاون العربي، مجلة النفط والتعاون العربي، 22 76،، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1996 :75

[4] ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية1986-1989، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1990 :17.

[*] السبعة النفوط المتداولة دولياً لأوبك كالتالي:1- . 2- العربي الخفيف السعودي. 3-دبي الإماراتي. 4- . 5- بوني الخفيف النيجيري. 6- تا . 7- ( ) .

وصل سعر برميل النفط العربي الخفيف في كانون الثاني عام 1990 إلى ما يقارب 19.99 للبرميل، ثم انخفض من حوالي18.62 دولار للبرميل عام 1991 إلى حوالي 15.53 دولار للبرميل 1994، ليرتفع على حدود 17 دولار للبرميل، ثم قفز نحو 20 دولار للبرميل عام 1996.

الفرع الأول: الأزمة النفطية لسنة 1998

580 يا 1996

برميل في اليوم سنة 1996 إلى 1.15 1997، ثم بدأت الأسعار في الانخفاض حتى وصلت إلى 9.69 لمبرميل لسلة خامات أوبك سنة 1998.

وهذا الانخفاض في سعر النفط الخام يرجع لزيادة الإنتاج النفطي للدول خارج منظمة أوبك مثل دول بحر (الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق) ودول بحر الشمال والمكسيك والدول العربية خارج منظمة أوبك، وغيرها من الدول، حيث زاد إنتاجها النفطي بحوالي مليون برميل/ اليوم من حوالي 43.6 / 1996، إلى حوالي 44.6 / 1997

مرة منذ أربع سنوات توافق على زيادة إنتاجها، بهدف الحفاظ على حصتها في السوق، حيث وصل إنتاجها إلى حوالي 27.5 /اليوم في 1998[1].

* يا ، والطقس الدافئ الذي

ساد نصف الكرة الشمالي آنذاك، ا ك الطاقة، وبالتالي انخفاض الطلب على النفط.

وفي محاولة لرفع أسعار النفط، بادرت أوبك لدعوة الدول الرئيسة المصدرة للنفط خارج أوبك للتنسيق معها وتخفيض الإنتاج، وبالفعل تم تخفيض الإنتاج من كلا الطرفين، وفي جويلية1999 وصل إلى حوالي 24 للبرميل في نهاية عام 1999 2000.

با تھ

المضاربة التي سيطرت على الأسواق المستقبلية. وفي مارس 2000 حددت أوبك النطاق السّعري (22-28) للبرميل الواحد.[2] أي أنها تقوم بتحريك الإنتاج بالزيادة أو النقصان بما يحافظ على أسعار النفط بين حد أعلى وأدنى.

---

[1]) Energy Information Administration. World oil market and oil price chronologies: 1970-2001- January 2002 , P23 . Available Online: http://WWW.eia.doe.gov/emeu/cabs/chron.html (Last visited: 28/11/2015)

* : كوريا الجنوبية، تايلندا، الفلبين، ماليزيا، وأندونيسيا.

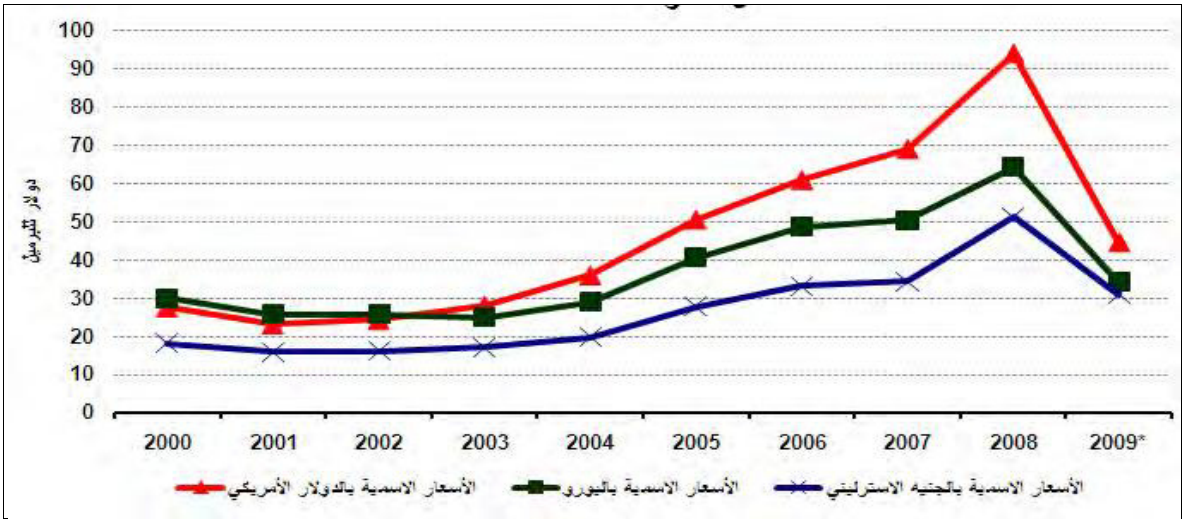
[2] ضياء مجيد : 73.

الفرع الثاني: تطور الأسعار في الألفية الثالثة

أولا– تطور الأسعار خلال الفترة (2000–2007)

خلال هذه الفترة فاعات وانخفاضات كما هو مبين في الشكل رقم (01) وذلك نتيجة تأثير عدة عوامل.

الشكل رقم (1–01): الأسعار الفورية لسلة أوبك بالعملات المختلفة خلال الفترة 2000–2009



: الطاهر الزيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد36 132، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ،الكويت، شتاء 2010 :19.

يتراوح بين(25 -29) برميل خلال يونيو2000 وسبتمبر2001 قفز إلى 31 دولار للبرميل في أعقاب هجمات 11سبتمبر لكن لمدة قصيرة ليسجل بعدها انخفاضات إلى حوالي 28.02 دولار للبرميل

انخفض سعر سلة أوبك إلى 18 للبرميل[1]. فضلا عن الزيادات الملحوظة في مستويات المخزونات حيث شهد إجمالي المخزون إرتفاعا بـ 83 2000[2].

والدول المصدرة خارج أوبك من أجل تخفيض الإنتاج النفط في 2002، أدى إلى ارتفاع الأسعار قليلا.

---

[1] الطاهر الزيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد36 132 الأقطار العربية المصدرة للبترول ،الكويت، شتاء 2010 :19.

[2] النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000 -2009، مجلة الباحث، عدد12 بير، جامعة با 2013 : 10.

وفي سنة 2003 لتصل في 10/16 إلى 54.61 دولار في بورصة نيويورك، الغزو الأمريكي للعراق، وتوقف ضخ النفط العراقي وهذا بالرغم من زيادة الإنتاج من طرف السعودية وإيران، 2004

بسبب الاضطرابات في العراق، وإعلان شركة يوكس الروسية عن وقف إنتاجها والمشاكل السياسية في فنزويلا في نيجيريا، فضلا عن انخفاض في منطقة خليج المكسيك بسبب الأعاصير[1].

وفي سنة 2005 تم تعليق العمل بنظام النطاق السّعري بعد أن واصلت أسعار البترول مسارها التصاعدي السعر المتوسط السنوي للنفط العربي الخفيف 50.64 دولار للبرميل ليقفز مع بداية 2006 إلى 60 دولار للبرميل، وتواصل هذا الارتفاع خلال 2007 حيث بلغ متوسط سعر البرميل69.08

.

:

- با با وكذلك النمو السكاني، فقد تزايد عدد سكان منطقة آسيا والمحيط الهادي بحوالي 292 لال الفترة 2000 - 2007 انخفاض يا ومحاولة زيادة مخزوناتها، لبعض الدول المنتجة كالعراق، إيران، ونيجيريا قيام روسيا بإيقاف إمدادات الغاز إلى أوكرانيا[2].
- با (*) في الأ مخاطر[3].
- الاختناقات في قطاع التكرير بسبب ضعف الاستثمار في بناء مصاف جديدة، حيث كانت قوانين وتشريعات حماية البيئة حائلا أمام إنشائها في الدول المستهلكة[4].
- الانخفاض الفعلي في قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى، كاليورو الإسترليني با [5].

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 17 -22 - -

(*) إعادة بيعه بسعر أعلى، بدلا من استخدامه لأغراض تجارية.

[2] عبد الحي زلوم وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،عمان، الأردن،، ط 1 2008 : 51.

[3] تھ (2 2)، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد37 136، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، شتاء 2011 :49.

[4] : 11.

[5] الطاهر الزيتوني، - :19 -25.

ثانيا: تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على أسعار النفط

بحلول عام 2008 يا إلا أنها لم تكن مستقرة فقد شهدت تقلبات من فصل إلى فصل 93دولار للبرميل ليرتفع إلى 118 دولار خلال الربع الثاني، ثم يتراجع إلى 114دولار خلال الربع الثالث، ليتدهور في الربع الرابع ب53 للبرميل به 94.1 دولار للبرميل، لينخفض هذا المعدل خلال 2009 إلى 61 دولار للبرميل أي انخفاض بنسبة35% إثر ظهور أزمة الرهن العقاري في النصف الثاني من عام 2008 .[1]

با كبر من نظيرتها في فترة السبعينات، لكنها لم تشكل أي صدمة، ولم تؤدي إلى حدوث تضخم أو ركود وكان انعكاس تلك التطورات في السوق النفطية على الاقتصاد العالمي ضعيف، وكان تطور الأزمة المالية مع انهيار بنك ليمان براذرز في سبتمبر 2008 الأولى لاختلال النظام المالي والمصرفي العالمي[2].

ببروز الأزمة المالية العالمية على السطح بدأت سلسلة الأعاصير التي أطلقتها تعصف بكثير من البنوك، وأسواق الأسهم العالمية فاختلط حابل الاقتصاد الحقيقي بنابل الفقعات المالية للاقتصاد الافتراضي القائم على المضاربة، وبهذا فقد اختزلت أسعار النفط خلال مدة وجيزة لم تتجاوز ستة أشهر، الزيادة التي :

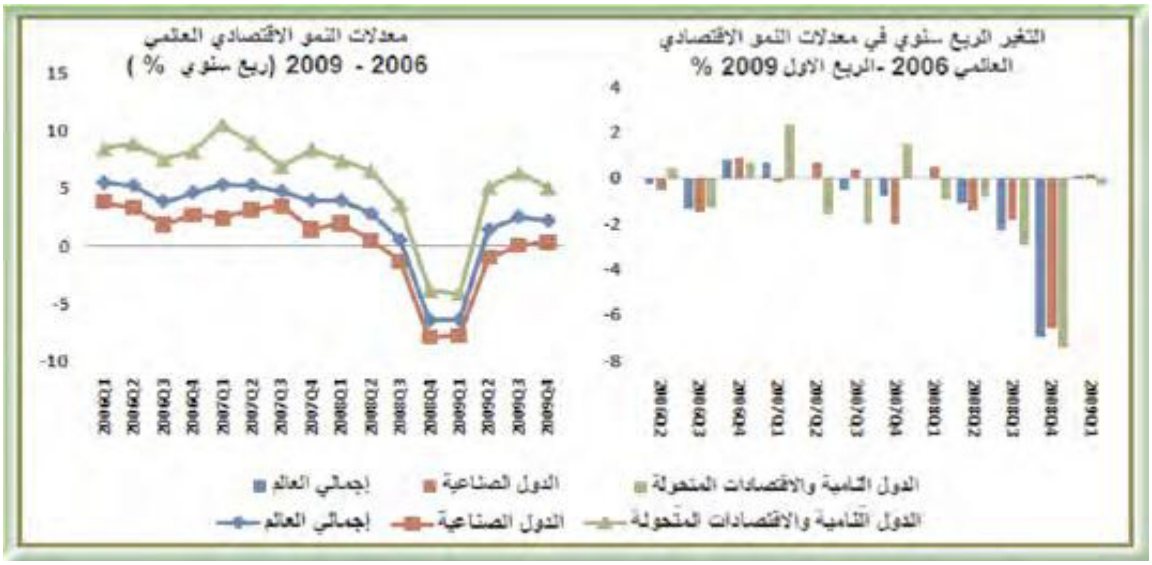
- هيمنة معدلات النمو السالب على الاقتصاد العالمي ومجموعاته الرئيسية من دول صناعية ونامية ، فقد انكمش الاقتصاد العالمي بنسبة -6.5% -8% واقتصاد مجموعة الدول النامية والمتحولة بنسبة -3.9% التالي[3]:

[1] مصطفى قاره وآخرون، الأزمة المالية يا تصادي، صندوق النقد العربي 2013 - :04- 06.

[2] تھ (1 2)، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد36 135 لأقطار العربية المصدرة للبترول ، خريف 2010 :10.

[3] الطاهر الزيتوني، مرجع سابق، ص:46.

لشكل رقم (1–02): معدلات النمو الاقتصادي العالمي ربع السنوية للفترة 2006–2009



: الطاهر الزيتوني، مرجع سابق، ص: 46.

- الإنتاجية الفائضة من النفط الخام لبلدان أوبك خلال فترة الركود وتراجع الطلب سجل الطلب على النفط نموا سلبيا لفترة سنتين متتاليتين مما إلى هبوط الأسعار[1].

الشكل رقم(1–03) :الاستهلاك العالمي من الوقود السائل(مليون ب/ي)



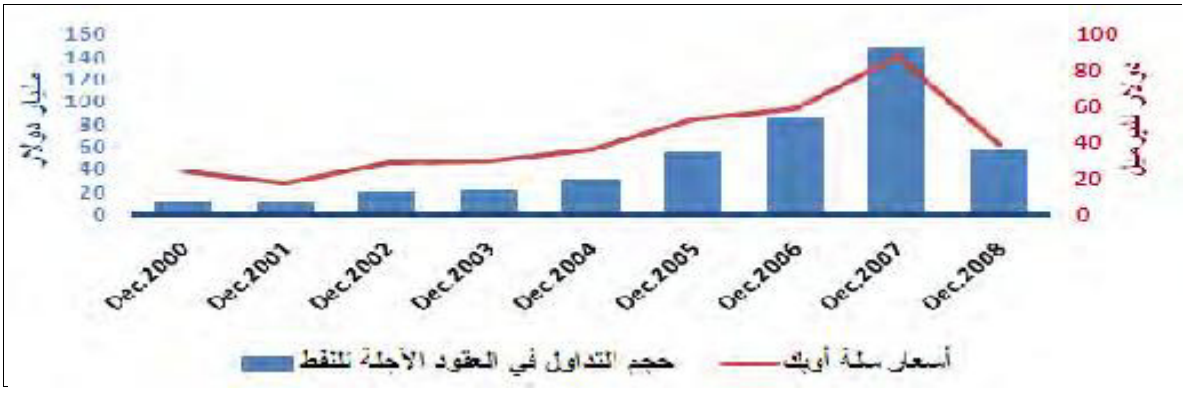
:28: :

- نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط، إذ شهد حجم الأصول المالية المتداولة للأسواق الآجلة للنفط في ديسمبر 2008 89.7 مليار دولار مقارنة بديسمبر2007[2].

[1] .28: (2 1) تم

[2] الطاهر الزيتوني، مرجع سابق، ص: 48.

الشكل رقم (1-04): العلاقة بين حجم الأصول المالية المتداولة في العقود الآجلة للنفط وأسعار سلة أوبك



: الطاهر الزيتوني، مرجع سابق، ص: 48.

➢ كما يرجع سبب تباطؤ النمو في الطلب على النفط إلى الاعتماد على بعض البدائل في إنتاج 2008 %2

، وارتفاع مشاركة الطاقة الكهربائية المولدة من الرياح في المنظومة العالمية أدى إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري في إنتاج الطاقة الكهربائية[1].

السياسات التي إلى با إلى

الضعف في العالمية، مثل سياسة التقشف المالي والتيسير الكمي من قِبَل البنوك المركزية الكبرى ،معدل النمو العالمي، والزيادة المحدودة في إحداث مناصب الشغل، واستمرار الديون المرتفعة، بالإضافة إلى زيادة المخاطر الاقتصادية وغير الاقتصادية لم تكن كافية لتحفيز استهلاك والاستثمار والنمو، ،بل مخاطر [2].

بإجراء تخفيضات كبيرة في الحصص الإنتاجية في الربع الرابع من عام2008 2009، ثم شهد زيادة في الربع الثالث من العام كما يبينه الشكل التالي[3]:

[1] مُحَّد مصطفى الخياط، الآثار المتوقعة للأزمة المالية على النفط، مجلة التكنولوجيا والصناعة، العدد 39 2009 : .04

:

[2] http://rawabetcenter.com/archives/27825 consulté le: (06/06/2016)

[3] تم (2 1) :25.

الشكل رقم (1–05) : إجمالي إنتاج أوبك من النفط الخام(التغير الفصلي،ألف ب/ي)



.25: :

وبعد التقلبات الحادة في الأسعار خلال الفترة 2008-2009 تم إعادة طرح مقترح العمل بالنطاق

الرئيسية في كانكون في المكسيك في مارس 2010، كان هناك اتفاق ضمني على نطاق سعري للنفط يتراوح 70إلى 80 / .[1]

2010

أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية من 33 / 2009 إلى 34 / 2010 كما شهد هذا العام عودة ارتفاع الطلب العالمي على النفط بعد انخفاضه لسنتين بالانتعاش الاقتصادي العالمي وارتفاع النمو الذي يعزى إلى برامج التحفيز الاقتصادي في العديد من الدول ، أما أسعار النفط فقد انطلقت إلى مستويات قياسية في نهايات أكتوبر، وتصل في عام 2010إلى 77 دولار للبرميل[2].

من التحولات السياسية في البلدان العربية 2011

الاقتصادي العالمي بسبب تزايد الاضطرابات في الأسواق الما وبخاصة البلدان الصناعية التي تفاقمت في العديد منها أزمة الديون السيادية التي انطلقت في اليونان لتشمل دولا عديدة أخرى في المنطقة سياسات مالية تقشفية لمواجهة مخاطر تفاقم الديون، وفي ظل هذه الاضطرابات بلغ الطلب العالمي من 87.8 مليون برميل في الي محققا زيادة بنسبة 1% 2010

40% أي حوالي 35 /ي وذلك على الرغم من توقف إنتاج النفط الليبي من منتصف فبراير حتى نهاية سبتمبر 2011 ط الليبية هي من الأنواع الخفيفة منخفضة المحتوى الكبريتي ، فقد

---

[1] .64:

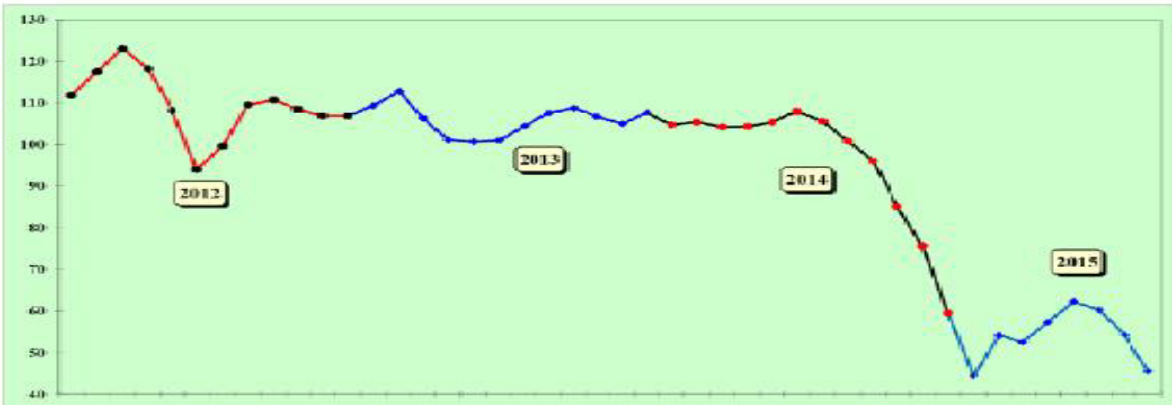
[2] عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة مج 15 01 2013 : .342.

ها بشكل اكبر على الطلب على النف نت وبالتالي زيادة أسعارها لتصل
يا 107.2 دولار للبرميل.[1]

2012 هو الاستقرار التدريجي الذي سجله إنتاج النفط الخام في
1.434 /ي إلا أن الأوضاع النفطية في بعض الدول الأخرى قد تراجعت إلى حد
109.5 .

/ يا 2% با 2011.[2] ومن خلال الشكل التالي نستطيع ملاحظة تطورا الأسعار الفورية خلال الفترة (2012-2015).

الشكل رقم (1-06) : الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك 2012-2015 (دولار أمريكي/برميل)



: منظمة القطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاحصائي السنوي 2015 :113.

2013 انخفاضا متواضعا بحدود
105.9 / با تسجيل أرقام قياسية في جانب الطلب العالمي على النفط حيث وصل إلى
89.9 / الزيادة الكبيرة في إمدادات .[3]

ثالثا- انهيار أسعار النفط 2014-2015

منذ بداية النصف الثاني من سنة 2014 استمرت أسعار النفط في الانخفاض حتى أصبح سعر البرميل ما 50 دولار مثلما يبينه الشكل التالي:

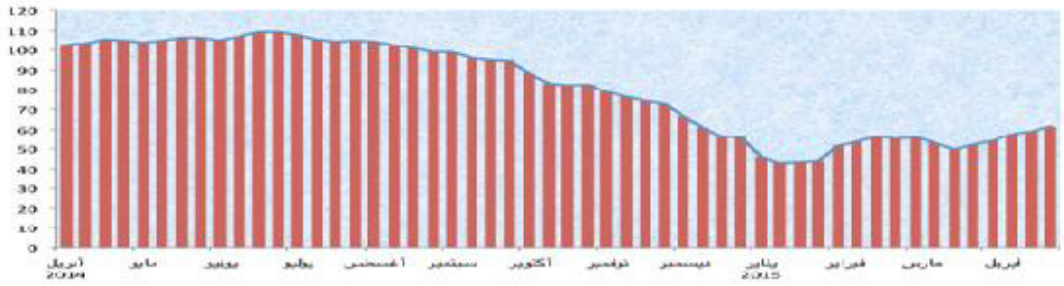
[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول( ) 2011 2012 : 33.

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول( ) 2012 2013 : 34.

.

[3] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول( ) 2013 2014 : 31.

الشكل رقم (1–07) :المعدل الأسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك 2014–2015



.20: 2015 06 41 :

انخفاض أسعار البترول إبتدأ من شهر سبتمبر2014 95

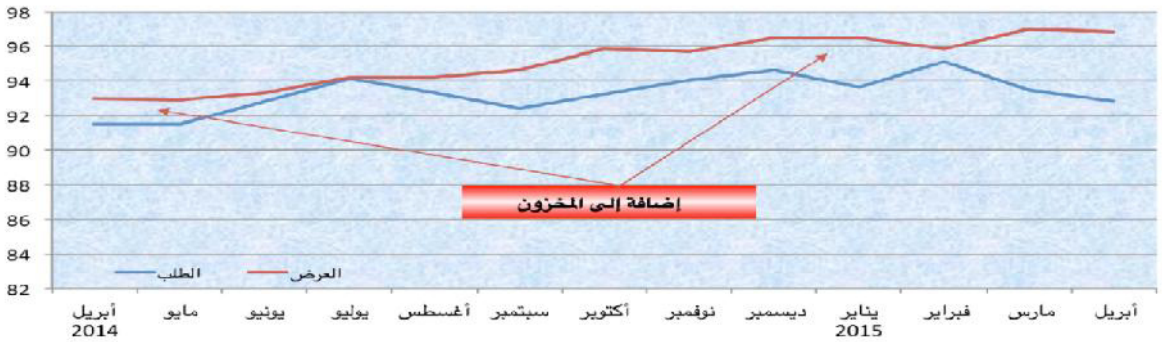
للبرميل ثم بدات تسجل انخفاض مستمر وامتد الوضع إلى 2015 .

ومن أسباب انهيار الأسعار نجد:

1 - با

كبر من الطلب التالي:

الشكل رقم (1–08): العرض والطلب العالمي على النفط خلال 2014–2015(مليون ب/ي)



.26: :

و يعود ارتفاع العرض إلى عدة أسباب منها:

- يا كندا، والبرازيل،

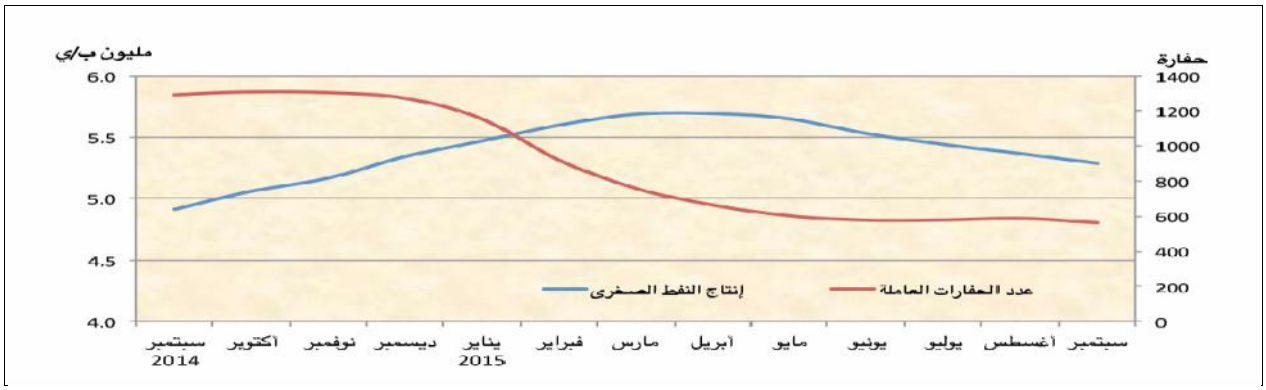
عن طريق عملية التكسير الهيدروليكي وتقنية الحفر الأفقي

إلى إغراق السوق وخلق فائض في العرض الإنتاج الأمريكي إلى حوالي 10

/ 2014 وأصبحت تنافس منتجي العالم الكبار مثل السعودية وروسيا، ونتيجة لذلك بدأت الولايات المتحدة تستغني عن كميات كبيرة من النفط المستورد من الخارج[1].

[1] حمد الحساوي، مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف،، العدد135 2015 : 09.

الشكل رقم (1–09) : إنتاج النفط الصخري وعدد الخفارات العاملة في الولايات المتحدة (مليون ب/ي)



.35: 2015 ، المنظمة، نوفمبر 11 41 :

➢

مسؤولية تحقيق الاستقرار في الأسعار على حساب حصتها[1].

➢ إرتفاع الانتاج الليبي بثلاثة أضعاف منذ جوان 2014 .[2]

2- في أوربا 0.8%، والبرازيل 0.1% في سنة2014

با %1.5 %0.4 با 2013،إن هذا التباطؤ التدريجي

لأن هذه الا .[3]

3- التغير في الاستراتيجية ، إذ لم تحاول تخفيض الإنتاج ل يا

لتعطيل إنتاجها من النفط الصخري، وذلك بجعل عملية استخراج النفط الصخري غير مجدية

يا نه

70 ولار للبرميل، حيث تصل تكلفة انتاج البرميل من النفط الضخري حسب

50 70 دولار للبرميل[4].إن لطفرة النفط الصخري دور واضح في

[1] ابراهيم محمد السقا، لماذا تتراجع أسعار النفط، ص: 03

http://www.aleqt.com/2014/12/12/article_914128.html consulté le (07/12/2015)

[2] عمار غزازي، تراجع وانهيار أسعار النفط، الملتقى الدولي لانعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتا يا

والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، يومي 07 2015/10/08 : .07

[3] Tomas Hirst, The Era of 100$ a barre of Oil is Over, Available Online :

http://www.businessinsider.com/why-oil-keeps-dropping consulté le:(07/12/2015)

[4] لهب عطاء عبد الوهاب، انخفاض أسعار النفط: 2014/10/19 .08:

آلاسكا إلى كوريا الجنوبية، السوق [1].

4- الضغط على الاقتصاد الروسي جراء الأزمة في أكرانيا

تأتي من تصدير النفط والغاز الطبيعي فقد خسر الروبل نحو نصف قيمته على مدى عام

با .

الهواجس السياسية الخليجية خاصة بعد تخفيف العقوبات المفروضة عليها، وأصبحت لديها القدرة على بيع نفطها في الخارج[2].

5- با ، الأمر الذي يخفض

[3] . وقد تبنى البنك الفيديدرالي الأمريكي سياسة تشددية ورفع سعر الفائدة في ديسمبر 2015 %0.50 لتصل إلى %5.25 مر الذي يرفع قوة الدولار ويخفض [4].

6- تأثير السوق الموازي، خاصة بعد تنامي الحروب والفوضى في ليبيا، العراق وسوريا، وقيام

لجـ بأ .

7- تأثير المضاربة، إذ لا يمكن تفسير انهيار الأسعار بعاملي العرض والطلب، با طفيفة إنما هي نتيجة توقعات المستثمرين الماليين حول سيرورة النظام الدولي، الاضطرابات

---

[1] عامر العمران، انخفاض أسعار النفط: والدراسات الإستراتيجية، ص: 03 :
http://rawabetcenter.com/archives/901 consulté le (07/12/2015)

[2] : :
http://www.brookings.edu/ar/research/papers/2015/04/6-falling-oil-prices-gause consulté le (07/12/2015)

[3] 7 أسباب أدت إلى تراجع أسعار النفط ، متوفر على الموقع:
http://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2014-11-15-1.2244484 consulté le:(06/04/2016)

[4] أحمد ريان، مثلث الرعب عام 2016 النفط والدولار والصين، متوفر على الرابط:
http://sa.investing.com consulté le :(12/05/2016)

الجيوسياسية، ومدى التفاهم بين دول أوبك الذين سارعو إلى

با بعد قرار أوبك بعدم تخفيض الانتاج اليومي[1].

ومن نتائج انهيار أسعار النفط في سنة 2015 نجد[2]:

- انخفاض إيرادات %45 .
- خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة حيث قدر العجز ب16%.
- الإيرادات حيث انخفضت موارده ب1717.6

.%33

- عجز في الحسابات الخارجية 7.78 .
- انخفاض احتياطات الصرف بـ 3 143 .
- يا .

وقد استجابت الحكومة لصدمة الانهيار باتخاذ مجموعة من الاجراءات منها[3]:

- .
- تخفيض سعر الصرف.
- .
- ترشيد النفقات، إذ انخفضت ميزانية التسيير بـ 3.3% %16 .
- خفض التوظيف في القطاع العام، وتفعيل عملية الإحالة 60 .
- .
- يا .
- الزيادة في المواد الطاقوية.

[1] أسامة نجوم، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص: 16 :
http://www.dohainstitute.org/.../dfb72ead-61df-4d6d-9bb7-50f5b2a4e427.pdf consulté le(06/04/2016)

[2] عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ص: 02. http://iefpedia.com:

[3] عبد الحميد مرغيت، نفس .

المبحث الثالث: محددات الأسعار النفطية في الأسواق العالمية

لقد غدا استخدام النفط ومشتقاته لا يقتصر على مجتمع دون الآخر أو على دولة دون غيرها لدوره الفعال على الصعيد الاقتصادي والسياسي المعاصر، كذلك سوق النفط وما يتعلق بها تعتبر مشكلة دولية لا تقتصر على بلد معين بل تشترك

يأ فضلا عن مجموعة من

غير العوامل التقليدية لأساسيات السوق.

المطلب الأول: الأسواق العالمية للنفط

الفرع الأول: نوع السوق النفطية حسب النظرية الاقتصادية

أولا– تعريف السوق النفطية:

السوق البترولية هي غرافي معلوم بصورة فعلية أو افتراضية يتم فيه تبادل السلعة البترولية بسعر معلوم وفي زمن معلوم، فهي مكان التقاء قوى العرض ( ) ( ) [1].

والسوق البترولية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة، وهو البترول يحركها قانون [2]

وتضارب المصالح بين الدول المستهلكة والمنتجة والشركات البترولية.

ثانيا– نوع السوق النفطية حسب النظرية الاقتصادية

إن أهم الأسواق المحددة في النظرية الاقتصادية أربع (04)، ولكل سوق خصائصها التي تتميز بها تبعا لمدى أهمية المنتوج بالنسبة للسوق وخصائص السلعة مقارنة بمثيلاتها في ذات السوق، حيث لا تخرج السوق البترولية عن إحدى هذه الأسواق التي تضم سوق المنافسة الكاملة، سوق الا [3].

بالعودة إلى الواقع، لا يمكن أن ينطبق سوق الاحتكار التام أين يتولى منتج واحد إنتاج أو بيع سلعة ليست لها بدائل قريبة منها على السوق النفطية، طالما أن في السوق النفطية أ

ئل القريبة من السلعة مما يحد من

استهلاك كل دولة منتجة محدد ومستقر ولا توجد منافسة للوصول إلى منافذ الأسواق.

---

[1] فرهاد محمّد علي الأهدن، اقتصاديات الطاقة والبترول، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2000 : 131 - -

[2] سارة حسين منيمة، جغرافية الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1996 :38.

[3] هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة 1997 :37.

1 - سوق المنافسة الكاملة: [1]:

- حرية العرض والطلب بوجود عدد كبير من المنتجين والمستهلكين حيث لا يستطيع أي طرف التاثير على الكمية المعروضة أو المطلوبة أو سعرها[2].
- ن المنتج والمستهلك، بحيث تنعدم

.

- وجود بدائل للمنتجات المعروضة في الأسواق الأخرى.
- حرية الدخول والخروج من وإلى السوق لكل من المنتجين والمستهلكين.
- .
- المعرفة التامة بحيث يكون جميع المنتجين والمستهلكين على علم بطبيعة وخصائص المنتجات

ع يؤكد عدم توفر هذه الشروط في السوق النفطية خاصة شرط المعرفة التامة، حرية العرض

2 - سوق احتكار القلة:

ولكنها غير متجانسة، بحيث لا يكون عدد المنتجين كبير لدرجة تُمكن أحدهم من إهمال تصرفات

.

وانطلاق من مفهوم سوق احتكار القلة يمكن أن نعتبر سوق النفط شكلا من أشكال سوق احت

:[3]

- سيطرة عدد محدود من الشركات وطنية كانت أم عالمية على جميع مفاصل الصناعة النفطية.
- لا يمكن لطرف واحد في السوق الانفراد بتحديد كمية الإنتاج أو السعر بمعزل عن الآخرين.
- ضخامة الاستثمار في الصناعة النفطية جعل عدد المنتجين .
- تتمتع الشركات النفطية بتأييد حكوماتها مما يزيد من قوتها الاحتكارية.

[1] سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، ط5 1997 :207.

[2] سيد فتحي أحمد الخولي، نفس المرجع، ص: 223.

[3] فرهاد مُحَّد علي الأهدن، مرجع سابق، ص: 131.

الفرع الثاني– أنواع الأسواق العالمية للنفط

إن تغير موازين القوى بين الشركات النفطية والدول المنتجة أدى إلى تطورات في طرق تسويق النفط مثل ، كما أنه في ظل تزايد أهمية النفط كسلعة مالية تطورت أسواق

با .

1 - سوق المبادلات المادية: .

أ– السوق الفورية:

كان يتداول النفط وحتى مطلع الثمانينات بشكـ محددة الأسعار مسبقا غير أن الإختلال الذي طرأ أدى إلى وجود فائض في العرض العالمي للبترول، ما دفع بالأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية نه تبرز واقع الأسعار التي تحقق التوازن بين العرض والطلب البترولي خارج إطار العقود طويلة الأجل[1].

النفطية وصناعة البتروكيماويات، حيث تستند قرارات وجدوى إنتاج أحد المنتجات على تكاليف الإنتاج [2].

الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين، حيث تتواجد فيه براميل البترول في انتظار المشتري، ولكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تتم في منطقة يتمركز فيها نشاط مهم للتجارة [3].

ويمكن تعريف الصفقة الفورية بأنها إتفاق لبيع أو شراء شحنة نفط بسعر متفق عليه في وقت التعاقد[4] مجموعة أسواق تتسم بكونها تشكل موانئ رئيسية تتوافر فيها خدمات الشحن، ومرافق التخزين، ووفرة وسائل الاتصال الدولي، كما تعتبر وسيلة عملية للتخلص من الفوائض النفطية.

تري بناءا على معطيات الأسعار الفورية التي يتم الحصول عليها من خلال الاتصالات المباشرة، أو عن نا لجـ دليل مشتري النفط(Oil (OPEC) (BuyersGuide (Petroleum Intelligence Weekly).

ومن أهم السواق الفورية للخام، سوق لندن، سنغافورة ونيويورك أما الخاصة بالمشتقات فتوجد أهمها في با(أمستردام، روتردام، وهانوفر)، وفي الخليج العربي، جنوب شرق آسيا في سنغافورة، وفي

[1] حسين عبد الله، البترول العربي، مرجع سابق، ص: 251.

[2] سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق، ص:286.

[3] : 73.

[4] Bassam Fattouh, op,cit,p:20.

خليج المكسيك، ونيويورك بالولايات المتحدة[1]. بمعادلات مرتبطة بخامات يتم تداولها في هذه الأسواق.

وتتميز السواق الفورية عن أسواق العقود، بكون السعر في السوق الفورية قابل للتفاوض، وأكثر استجابة لتقلبات السوق إلا أن عيوبها تتمثل في غموض مقدار السعر، والكمية فضلا عن كونها غير منظمة.

- **العقود طويلة الأجل:** جل التخلص من مخاطر التقلبات في

طويلة الأجل التي با با .

ويلة الأجل هي عقود يتم التفاوض حولها ثنائيا بين المشترين والبائعين، لتسليم سلسة من ش النفط خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة أو سنتين. بحيث يتم تحديد كمية النفط الخام، جدول التسليم، الاجراءات المتخذة في حالة العجز، والطريقة التي تم بها حساب سعر الشحنة.

طريقة المعادلة السعرية، والتي تربط سعر شحنة في العقد طويل الأجل با

.[2]

وتتميز هذه العقود بانها تسمح للمنتجين بضمان منافذ لخاماتهم، كما تمكن المشتري صاحب المصفاة من

.[3]

2- أسواق المشتقات المالية المرتبطة بالنفط (براميل النفط الورقية):

با با

التي تهدف إلى تقليل حدة أخطار التذبذبات في أ :

.

- **الأسواق الآجلة: Forward**

وهي تعتبر ميكانيزم مالي لتوزيع الخطر بين مختلف المتعاملين في السوق، وتختلف عن الأ بانها ترتبط بالسوق الفورية حيث العقود الخرى لا ترتبط بالسوق المادية على الإطلاق[4] وهي سوق مالي لأ لهذه الغاية ن العمليات بين المشترين والبائعين في سوق المنتجات المادية م بتسليم فوري أو مؤجل للبضائع، إلا أنه في السوق لأجل فكل عقد يتم

---

[1] بورنان الحاج، السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002 :12.

[2] Bassam Fattouh, op,cit, p20.

[3] مجلد ميلود، الجباية البترولية لعق مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2002 :52.

[4] IEA, **Oil Market Basics**, Available Online: ftp://ftp.eia.doe.gov/pub/oil_gas/petroleum/analysis_publications/oil_market_basics/full_contents.htm consulté le: (26/12/2015)

شراؤه او بيعه ينحل في أبعد مدى عند تاريخ الإستحقاق، وذلك إما بالتسليم الفعلي، وهو أمر نادر التطبيق

%1 با

.[1]

ب- سوق العقود المستقبلية: Futures

تعرف العقود المستقبلية بأنه التزام نمطي إما للبيع أو لشراء أصل معين بسعر محدد وبتاريخ مستقبلي محدد، ساسي في هذا العقد هو

صل المتفق عليه في المستقبل[2].

كانت سوق العقود المستقبلية في البداية تجذب متدخلين صغار لكن بعد عدة سنوات من التطور أصبحت تهـ

الأسعار، مثل تجار المبادلة، صناديق الإدخار، صناديق التحوط[3].

:حجم العقد، عملة التسعير

عقود شهرية للعام الحالي والخمس سنوات المقبلة، كما تتضمن العقود أماكن محددة للتسليم، إجراءات التسوية

.[4]

والفرق بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية هو المدة الطويلة في العقود المستقبلية حيث تصل إلى تسع سنوات أما العقود اللآجلة فلا تتجاوز ستة أشهر، كما تتميز العقود المستقبلية بأنها تتداول في البورصة فقط

(New York Mercantile Exchange)

للتبادل النقدي العالم(Singapore International Monetary Exchange).

التعامل في العقود المستقبلية يتطلب ايداع كل من الطرفين مبلغ يعرف بهامش الضمان من

.[5]

---

[1] وسام ملاك، البورصات والأسواق المالية العالمية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2003 :128.

[2] مالية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك مالية، جامعة أبي بكر

2013 :31.

[3] Bassam Fattouh, op,cit, p:43.

[4] Infinity Trading Corp, Crude Oil Futures and Options, Available Online : http://www.infinitytrading.com/futures/energy-futures/CrudeOilFutures consulté le:(05/12/2015)

[5] :31.

ت- عقود الخيارات: Options

تسمى هذه العقود حقوق أو عقود اختيار ن را لأنها تعطي مشتري العقد الحق وليس التزام كما هو الحال في في تنفيذ العقد و عدم تنفيذه، وذلك نظير مبلغ غير قابل للرد يدفع للطرف الثاني (محرر) ئة[1].

تتميز عقود الخيارات بشروط نمطية تختلف عن العقود الأخرى، كما يتم تداولها في أسواق منظمة، ويدفع مبلغ المكافئة لمحرر العقد الذي يلتزم بتنفيذه عندما يحين تاريخ التنفيذ[2].

ث- عقود المبادلات: Swaps

بأنها سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ حيث يتم تسوية عقد المبادلة على فترات دورية، وهو ملزم لطرفي ال با الحال في العقود المستقبلية[3]. نه لا توجد تسليمات مادية للنفط، إنما مبادلة

.

الفرع الثالث- مميزات السوق النفطية

تتميز السوق النفطية بمجموعة من السمات الرئيسة على النحو التالي[4]:

- هي ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري،

بكافة مراحلها تتميز بسيطرة عدد قليل من الشركات النفطية الكبرى عليها.

- كما تعتبر السوق النفطية سوق شفافة بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة جل تقدير المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.

- ومن السمات لسوق النفط الدولية أيضاً التزام المنتجين اليقظة إزاء تغيرات الأسعار، ولا يتم اتخاذ أي بها .

-

للنفط الخام مرتبط بثبات أسعار النفط الخام واستقراره في السوق الدولية.

---

1 .347: 2002

2 .33 :

3 .401:

4 سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، طرابلس ، 1999 : 166.

- وتعتبر أنها سوق غير مستقرة وذلك راجع لأهمية النفط في الاقتصاد العالمي، كما التي تحكم سوق النفط الدولية ترتبط بصلة وثيقة بالعوامل السياسية التي تحدد اتجاهاتها وترسم خطوطها .

- تسعير النفط في السوق الدولية يتم بالعملات الدولية وهي بدورها تخضع لتذبذبات سعرية وتتأثر بالسياسة النقدية أو المالية المتبعة سواء منها المحلية أو التي تشرح علاقاتها الدولية.

– ومن السمات المميزة للسوق الدولية للنفط الخام ، أن العوامل الاقتصادية والجغرافية التي تؤدي إلى عدم السيطرة عليها أو التحكم بها، كالاختلاف في تكاليف الإنتاج والنقل بين المناطق المختلفة، التوزيع الجغرافي غير العادل للنفط الخام، والبعد والقرب من مناطق الاستهلاك[1].

- والسمة الرئيسة الأخرى للسوق الدولية للنفط الخام تكمن في التطور السريع لهذه السوق، فقد اتسع الأسواق الفورية مم تا

للمضارب الحق في شراء كميات كبيرة من النفط وبيعها على الورق دون التسليم الفعلي، وهو الأمر الذي وسع نطاق تأرجح الأسعار بين الارتفاع والهبوط[2].

المطلب الثاني: محددات العرض والطلب على النفط

الفرع الأول: العرض النفطي ومحدداته

يعد العرض النفطي أحد أهم العوامل المؤثرة في الأسعار، وتبادلها في السوق خلال فترة زمنية محددة، وهذه الكمية المعروضة تشمل البترول المنتج

ض إلى جانب مقدار ال . ي في المدى القصير شبه

ه يصعب على العرض النفطي مواكبة التغير في الأسعار بسبب عقبات فنية متعلقة بطاقات الإنتاج لعقبات الاقتصادية المتعلقة بتعذر زيادة الاستثمارات النفطية في المدى القصير[3]. با لانخفاض الأسعار والعكس صحيح، ويختلف العرض من النفط عن غيره لكونه يتأثر بعدة عوامل منها ما يخضع للسوق و منها ما هو خارج عن السوق كالكوارث الطبيعية، .

[1] ربيع محمد علي الأشقر التطور الراهن للسوق الدولية للنفط الخام وأهميته بالنسبة لتطور يا أطروحة دكتوراه، 1992 :5.

[2] :58.

[3] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص:115.

أولا– العوامل المؤثرة على عرض النفط والتي تخضع للسوق:

إن العرض النفطي هو أحد أهم العوامل المؤثرة على الأسعار لكن هو بدوره يت :

، الطاقة الانتاجية الفائضة ومخصصات

خرى في الصناعة النفطية، والتي تتباين في قوة تأثيرها، وفاعليتها

النفطي سواء أكان بالتزايد والنمو أو بالانخفاض وعدم النمو.

1– حجم الطلب على النفط:

با .

با

ومتزايدة فإن الطلب على النفط متطور ومتزايد بصورة كمية ونوعية، وهذا ما تعكسه الرقام في التقارير الرسمية[1].

ستجابة لما يطلبه المستهلكون، فان العوامل المؤثر في الطلب النفطي با

نفسها المحددة للعرض النفطي، والعلاقة التكافئية المتشابكة والمعقدة بين العرض والطلب هي نتيجة لحوار حاد بين الدول المنتجة والمستهلكة من خلال مجموعة من السياسات تستعملها كل جهة للوصول إلى مصالحها[2].

2– الإحتياطات:

إن الاحتياطات النفطية هي القاعد التي ترتكز عليها سياسة الإنتاج النفطي، ومن هذا المنطلق فإن أي سياسة للإنتاج او التصدير ينبغي ن تتحقق من التقدير الحقيقي لتلك الاحتياطات التي تشمل الكميات بصورة كاملة أو جزئية وغير نهائية، والممكن استخراجها بوسائل ومعدات الإنتاج المتوفرة،وكذلك الممكن استخدامها في عرض السلعة النفطية[3].

وتقدر كمية البترول المكتشفة حسب سعة المكمن، عرضه وطوله، سمكه، ومسامية

يعني ن كل النفط الموجود في المكمن يمكن استخراجه، ويعبر

استخراجها من كمية النفط الموجودة فعلا، وهو يتراوح بين 02% 80%[4].

وتصنف الاحتياطات النفطية إلى:[5].

---

[1] محمد أحمد الدوري، نفس المرجع، ص: 147.

[2] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مرجع سابق، ص:132.

[3] محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص:122.

[4] حسين عبد الله، البترول العربي : :40-41.

[5] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2015 : 08.

- احتياطات مؤكدة وهي تلك الكميات من النفط التي بواسطة التحاليل الجيولوجية والبيانات الهندسية، يمكن تقديرها بدرجة معقولة من التأكد في تاريخ معين من خزان معين في ظل الضروف الاقتصادية .
- النوع اللآخر هو الاحتياطات غير المؤكدة التي تقدر مفترضة ضروف مستقبلية تختلف عن تلك 995 2010 .

لترتفع سنة 2013 1007 (05)

1008.3 مليار برميل في نهاية سنة 2014 وبلغت احتياطات اجمالي العالم 1292.9

78% من اجمالي العالم 0.94%.

الجدول رقم (1–06): احتياطي النفط عربيا وعالميا، 2011–2019 (مليار برميل عند نهاية السنة)

	2009	2010	2011	2012	*2013	نسبة التغير 2012/2013 (%)
الإمارات	97.80	97.80	97.80	97.80	97.80	0.0
البحرين	0.12	0.12	0.12	0.12	0.12	0.0
تونس	0.43	0.43	0.43	0.43	0.43	0.0
الجزائر	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	0.0
السعودية	264.59	264.59	265.40	265.90	265.90	0.0
سورية	2.50	2.50	2.50	2.50	2.50	0.0
العراق	143.10	142.30	141.40	145.30	145.30	0.0
قطر	26.70	25.50	25.30	24.90	24.90	0.0
الكويت	101.50	101.50	101.50	101.50	101.50	0.0
ليبيا	46.42	47.10	48.00	48.50	48.50	0.0
مصر	4.50	4.30	4.30	4.20	4.20	0.0
السودان	5.00	5.00	5.00	1.50	1.50	0.0
عُمان	5.50	5.50	5.50	5.50	5.50	0.0
اليمن	2.67	2.67	2.67	2.67	2.67	0.0
اجمالي الدول العربية	**713.0**	**711.5**	**712.1**	**713.0**	**713.0**	**0.0**
انغولا	9.50	9.06	9.06	9.06	9.06	0.0
ايران	137.62	151.17	154.58	157.30	157.30	0.0
فنزويلا	99.40	99.40	99.40	99.40	99.40	0.0
نيجيريا	37.20	37.20	37.20	37.14	37.14	0.0
الاكوادور	6.51	7.21	8.24	8.24	8.24	0.0
اجمالي دول اوبك غير العربية	**290.2**	**304.0**	**308.5**	**311.1**	**311.1**	**0.0**
اجمالي دول اوبك	**982.5**	**995.0**	**1000.1**	**1007.2**	**1007.2**	**0.0**
البرازيل	12.80	12.86	13.99	13.15	13.22	0.5
المملكة المتحدة	3.08	2.86	2.83	3.10	2.98	3.9-
النرويج	6.68	5.67	5.32	5.37	5.83	8.6
الولايات المتحدة	19.12	19.12	20.68	28.95	31.78	9.8
المكسيك	10.40	10.40	10.16	10.26	10.07	1.9-
كندا	6.10	6.10	5.60	6.00	6.00	0.0
كومنولث الدول المستقلة	98.90	98.90	98.90	119.06	118.89	0.1-
منها : اذربيجان	7.00	7.00	7.00	7.00	7.00	0.0
اوزبكستان	0.59	0.59	0.59	0.59	0.59	0.0
تركمانستان	0.60	0.60	0.60	0.60	0.60	0.0
روسيا الاتحادية	60.00	60.00	60.00	80.00	80.00	0.0
كازاخستان	30.00	30.00	30.00	30.00	30.00	0.0
الصين	20.35	20.35	20.35	23.72	24.38	2.8
باقي دول العالم	33.83	39.19	43.17	32.70	40.41	23.6
اجمالي العالم	**1214.5**	**1231.0**	**1241.6**	**1266.5**	**1277.7**	**0.9**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**58.7**	**57.8**	**57.4**	**56.3**	**55.8**	

: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014 : 387.

3– الطاقة الانتاجية الفائضة ومخصصات الاستثمار:

الفائضة في وقت معين التي تستخدم لمواجهة الانخفاض الفجائي للامدادات العالمية، أو لمواكبة الزيادة الفجائية للطلب، وتعد الاحصائيات المتعلقة بنشاط الحفر البترولي وعدد الحفارات العاملة في العالم خلال فترة زمنية معينة مؤشر جيد يعكس النشاط الاستثماري في مجال توسعة الطاقات الانتاجية في ظل شح مصادر البيانات

با والعامل المؤثر المخصصات الاستثمارية في

قعات اتجاهاتها المستقبلية[1].

4– العوامل الفنية: فطية واستثمارات معقولة لا يعني بأ

ممكنة، حيث هناك مستوى تحدده الاعتبارات الهندسية والتقنية لا يمكن تجاوزه، حتى لايؤثر سلبا على ما يمكن

.[2]

5– الأسعار والتكاليف: يستجيب العرض النفطي للتغيرات الحاصلة في الأسعار

يا والتنقيب كما حدث في الثمانينات عندما

خاصة في المناطق التي

به با . كذلك الكلفة الإنتاجية تعتبر من العوامل الأساسية المؤثرة على العرض البترولي

بصورة إيجابية في حالة تناقص مقدار ومستوى الكلفة ، وبصورة سلبية في حالة ارتفاع مقدارها، مستواها أو في

.[3]

6- القطاعات الأخرى في الصناعات النفطية: إن الإنتاج محكوم بكامل هيكل الصناعة النفطية وبنيتها

با ه وتخزينه

وضخه حتى سطح الناقلة كذلك تحدد قدرات التكرير والطاقات الانتاجية لمصافي النفط

. وما حدث من اختناقات في قطاع التكرير خلال عام 2007[4]

وأثره على عرض المنتجات النفطية دليل على ذلك.

ثانيا– العوامل المؤثرة على العرض والخارجة عن نطاق السوق

وهي العوامل التي لايمكن التحكم فيها أو توقعها مثل العوام

.

1–العوامل الجيوسياسية: ل الجيو سياسية دورا مهما في الت ثير على الامدادات

أن ما يحدث في مصافي النفط غير قادرة على إستيعاب كل

. ومثال ذلك ما حدث في أزمة قناة السويس عام 1965 حين أغلقت القناة في وجه

---

[1] هر الزيتوني، مرجع سابق، :35-36.

[2] 57، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص: 09.

[3] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص: 124.

[4] : 29.

ناقلات النفط واضطرت للدوران حول رأس الرجاء الصالح، ما تسبب بتأخرها واستهلاك كميات أكبر من الوقود، ونقص مؤقت في الامدادات، وكذلك ما حدث في الصدمة النفطية الأولى عام 1973 توقف تصدير النفط للدول المساندة لإسرائيل، وما حدث إبان حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران 1981 . ن للتوترات السياسية تأثير على الامدادات مثل ما حدث مع فنزويلا، فضلا عن التوقفات في التصدير او الإنتاج نتيجة الا با نا .[1]

2-العوامل الجوية: والأعاصير على العرض العالمي للنفط، حيث يتمثل أثر الأعاصير في انخفاض مؤقت للامدادات بسبب إخلاء ا تأ وصول النفط إلى الموانئ، ومثال ذلك ما حدث نتيجة إعصار كاترينا 2005 حيث انخفض انتاج النفط الأمريكي بنسبة26% وارتفعت الأسعار إلى أكثر من 80 للبرميل توقعا لتبعات الإعصار[2].

3- سياسات الدول المنتجة: وهذه تختلف تبعا للوضع الاقتصادي للدولة المنتجة واحتياطاتها من النفط با بأ تدنئ الواردات النفطية، في حين تقوم دول أخرى بالإنتاج با .

وتعتبر السياسات الم تأثيرا على العرض العالمي من وبك شهر سبتمبر 2015 39 / 94.5 / ير على العرض العالمي عن كطريق زيادة الحصص او تخفيضها. بالاضافة إلى مريكا الشمالية التي بلغت20.4 / 13.5 / .

الفرع الثاني: الطلب النفطي ومحدداته

الطلب النفطي هو مقدار الحاجة الانسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة كخام أو كمنتجات نفطية عند سعر معين وخلال فترة زمنية معينة به .[3]

---

[1] : 55.

[2] : 56.

[3] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص: 147.

ويعتبر الطلب على السلعة النفطية طلب المنتجات المكررة، التي تتضمن أسعارها قدر كبير من ضرائب الاستهلاك في أسواقها، ومن ثمة فان أسعار المنتجات من شأنها أن تأثر في الطلب .[1]

كما تعرفه الوكالة الدولية للطاقة بأنه مجموعة الخامات الموجه للتوزيع المباشر، إضافة إلى إلتزامات .[2] رض إلى طلب استهلاكي وطلب لغرض تكوين مخزون.

أولا– الطلب الاستهلاكي

ثر الطلب النفطي الاستهلاكي بمجموعة من العوامل ومن أهمها:

يا .

1 - : يعتبر النمو الاقتصادي عامل جوهري في تحديد الطلب على النفط خ عن الدول الصناعية التي تعرف معدلات نمو مرتفعة، وهي بحاجة دائمة للنفط لتلبية حاجيات صناعتها .

، إضافة إلى بروز مكانة ودور القطاع

... قد أثر إيجابا وبصورة فعالة على تزايد الطلب على النفط[3].

يتأثر الطلب العالمي على النفط بحجم النشاط الاقتصادي العالمي سواء المقاس بالناتج المحلي الاجمالي أو ، حيث أنه وحسب مبادئ الاقتصاد تغير الدخل يؤدي إلى تغير الكمية المطلوبة من السلعة في نفس الاتجاه وتختلف هذه العلاقة إختلافا كبيرا من بلد لآخر، بناءا على مستوى التنمية الاقتصادية في كل واحد منه[4].

ومن خلال تتبع التغيرات في النمو والمعبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي، وكذلك تغيرات كمية النفط وهذا ما يبينه الشكل التالي:

---

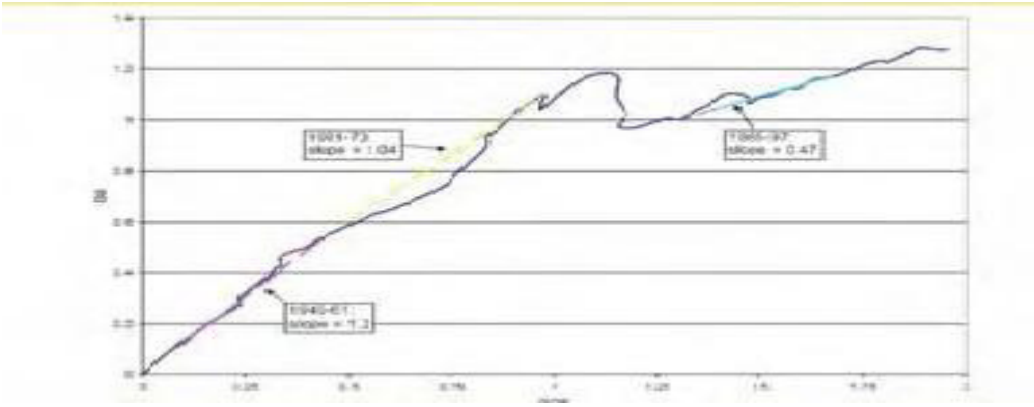
[1] حسين عبد الله، أزمة النفط الحالية: تداعياتها ومستقبلها، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل 2006 :34.

[2] : 94.

[3] محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص: 149.

[4] .30: (2 1)

الشكل رقم(1–10)التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك النفط في الولايات المتحدة (2006–1949)



.31 :

با

الدخلية، والذي يقيس العلاقة بين نسبة التغير في كمية النفط المطلوبة ونسبة التغير في الدخل( ) لجـ ( )

المستخدمة والفترة قيد الدراسة إلا أنه يمكن إستخلاص الاستنتاجات العامة التالية[1]:

- البترولية

.

- مرونة الدخل غير ثابتة عبر البلدان أو على مر الزمن واختلافها يعتمد بشكل كبير على الاختلاف في مستوى التنمية الاقتصادية أو الدخل، ويلاحظ أن مرونة الدخل في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة عالية مقارنة بنظيرتها في بلدان .
- يرتفع الطلب على النفط بمعدل أسرع من الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى عتبة دخل الفرد لكن يتباطأ عند تجاوزه لهذه العتبة.
- على الرغم من انخفاض مرونة الدخل أو كثافة إستهلاك النفط في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي ، هناك عتبة محددة للأسعار عند تجاوزها يمكن لأي تغير في الأسعار أن يحدث انخفاض كبير في الطلب على النفط.

وفيما يخص ا نه في المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية ينمو استهلاك النفط نموا بطيئا، ولكن بشكل ثابت، وبمجرد دخل الفرد في البلد ، حيث سيصاحب ذلك ارتفاع في مبيعات السيارات،

[1] .31: (2 1)

وبالتالي ارتفاع في استهلاك النفط، وهذا ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية في أوربا واليابان، وكذلك اقتصاديات النمور الآسيوية في مرحلة لاحقة[1].

2-أسعار البدائل الطاقوية : السلع البديلة هي إحدى العوامل الأساسية المؤثرة في الطلب النفطي إيجابا . تأ الاحلال الهامشي فعندما ينخفض السعر النسبي لوقود معين، تميل حصته النسبية في مزيج الوقود للا . لايمكن تجاهل الفحم والغاز في با . إضافة إلى عدة تصنف إلى مصادر ناضبة وأخرى متجددة.

أ- **المصادر الناضبة:** هي تلك الموارد التي يستحيل تشكيل و تكوين أرصدة جديدة منها أو يحتاج هذا التكوين لفترات زمنية طويلة قد تصل إلى مئات آلاف السنين[2]. :

- **الفحم**:

: الضباب الدخاني القاتل، والأمط

ثاني أكسيد الكاربون.. ويعتبر من [3].

- **الغاز الطبيعي**: بأ ، ويعتبر وقود نظيف لأنه يحترق دون أن يلوث البيئة وله عدة استخدامات كالتدفئة والطهو وغيرها ويتميز بالامكانية العالية لإحلاله محل النفط في معظم استعمالاته[4] .

ويجب التمييز بين نوعين من الغاز، وهما[5]:

- .
- .

ولا يمكن تجاهل منافسة الغاز للنفط خاصة في قط التالي:

---

[1] هيرمان فرانسن، أسواق النفط وآلياتها، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد 122 2007 : 186.

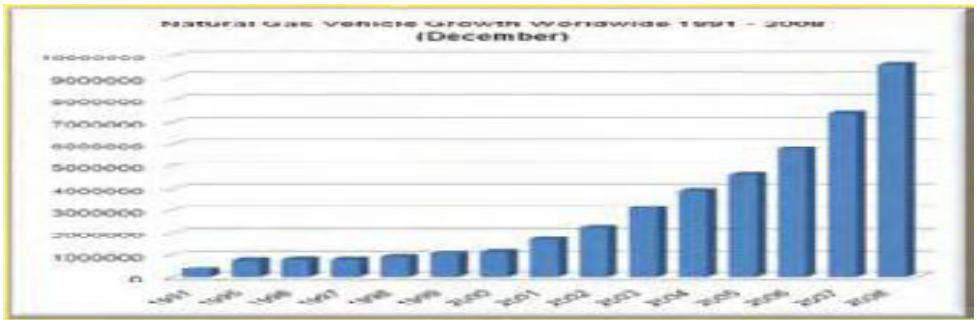
[2] كتوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الا 2004 :13.

[3] . : 151.

[4] : 38.

[5] محمد خميس الزوكة، مرجع سابق ، ص228.

الشكل رقم(1–11): النمو في السيارات العاملة بالغاز الطبيعي



: (2 1) :40.

- **الرمال القيرية والنفط الثقيل:** إن أصل هذه المواد من النفط وتجري عليها بعد ذلك معالجات طبيعية واصطناعية، وتتواجد في أحواض وبحيرات مثل حفر لابريا(la Brea)

نا .

°10 API

وهذا ما يجعل التدفق الاعتيادي داخل البئر شديد البطء، بحيث لايكون اقتصاديا[1].

- **السجيل النفطي:**

كيروجين، و وتحميصه في أنبيق( )

جهود لتكسير جزء من السجيل إلى قطع تحت الأرض وتسخينه موقعيا لاستخلاص النفط[2].

- **اليورانيوم:**

يولد طاقة حرارية، وتستعمل الحرارة الناتجة في إنتاج البخار

ذي الضغط العالي الذي يستخدم لإدارة التوربينات با [3].

ترغب في بناء محطات نووية، من خلال مراكز أو بنوك دولية للوقود النووي، يتم إنشاؤها خصيصا لهذا الغرض، وتعمل تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية[4].

---

[1] . - : 178- 180.

[2] علي رجب، تطور إنتاج النفوط غير التقليدية وانعكاساته على الأقطار الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد 125 2008 :96.

[3] . - : 224- 226.

[4] عدنان شهاب الدين، دور الطاقة النووية والطاقة المتجددة في توليد الكهرباء، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد133 2010 : 14.

- **الهيدروجين:** لقد جاء الهيدروجين لعلاج مشاكل الطاقة في العالم ويمكن الحصول على الهيدروجين من الماء عن طريق الطاقة الكهربائية، أما أرخص طريقة لإنتاج الهيدروجين فهي الطريقة الكيميائية أين يحرق غاز الميثان أو الفحم مع الهواء سوية مع البخار لرفع درجة الحرارة وعند تبريد الغازات الناتجة نحصل على كمية كبيرة من الهيدروجين .[1]

ب- **مصادر الطاقة المتجددة:** هي تلك الموارد التي تتجدد تلقائيا وبشكل سريع يفوق المعدل المحتمل لاستغلالها بحيث لايكون هناك خوف من نفاذها[2]

خاصة لترويج الطاقات المتجددة في سياساتها الطاقوية لكن باستثناء المحطات الكهرومائية فان معضم مشاريع الطاقات المتجددة كانت تعاني من سوء التصاميم.

في مجال الطاقة المتجددة301 مليار دولار في 2014 وهذه الزيادة ترجع إلى الاهتمام بم ومنشآت الطاقة في الصين واليابان.ومن بين هذه :

- **الطاقة الشمسية:** توفر الشمس للأرض في ساعة واحدة طاقة تزيد عن تلك المستخدمة على مدار عام في جميع انحاء العالم، ويمكن استخدام هذه الطاقة عن طريق العديد من

: يا .

.[3]

- تعد صديقة للبيئة، فضلا عن التجديد التلقائي وصفة الديمومة.
- .
- تخلق فرص عمل في مجالات الصناعة ذات النمو المستدام.
- واحدة من الأسواق التي تشهدأكبر نمو في العالم.
- نجاح تخزين الطاقة الشمسيةباستغلال الطاقة المحصلة في إنتاج غاز الهيدروجين الذي يمكن تخزينه ونقله بشكل سائل أو مميع.
- توفر عنصر السيليكون اللازم لاستخدام الطاقة الشمسية بكميات كبيرة في الأرض.

---

[1] . : 259.

[2] :11.

[3] سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999 :112.

- **طاقة الرياح:** يا إلى طاقة
إلى طاقة كهربائية من خلال مولدات[1].
طاقة الرياح بكونها مجانية ثا .
- **الطاقة الكهرومائية:** وهي الطاقة المتولدة نتيجة سقوط المياه من علو أو انسياب المياه
حيث يتم اعتراضها بمراوح تدير مولدات كهربائية، با
من محطات على مساقط أنهار، وتبنى السدود والبحيرات الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة وتشير التوقعات المستقبلية لهذا الم من الطاقة إلى زيادة تقدر بخمسة أضعاف الطاقة الحالية بحلول عام 2020[2].
با 300 برميل مكافئ نف / 2014 أما مجموع دول أو
70.2 / [3].

3- **مستويات الأسعار:** العوامل الأساسية والفعالة في تأثيرها على الطلب النفطي
سلعة فان انخفاض السعر يؤدي إلى زيادة وتوسع الطلب [4]. واقتصاديا يعبر عن هذه العلاقة بمرونة الطلب السعرية التي تقيس نسبة التغير في الكمية المطلوبة من السلعة إلى نسبة التغير في سعرها، وتكون مرونة الطلب السعرية للنفط منخفظة، وذلك لكون النفط سلعة ضرورية غير متاحة للاحلال على المدى القصير في أغل
في قطاعات رئيسية مثل قطاع النقل والمواصلات[5].

إن الطلب النفطي طلب مشتق كونه ينصب على المنتجات النفطية وليس على النفط الخام ومرونته تختلف في المدى القصير عن المدى الطويل، ففي المدى القصير تكون قليلة ي في حالة انخفاض السعر النفطية المطلوبة تنخفض بصورة أقل من انخفاض السعر.[6]

---

[1] محمد طالبي ومحمد ساحل، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، مجلة الباحث،عدد06 با 2008 : 204.

[2] مخلفي أمينة، النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة، مجلة الباحث، العدد09 يير با 2011 : 226.

[3] منظمة القطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2015. :40.

[4] محمد احمد الدوري، مرجع سابق : 153.

[5] الطاهر الزيتوني، مرجع سابق، ص: 23.

[6] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص: 154.

*OECD: Organisation for Economic Co- operation and Development

4- السياسات الحكومية: تعتبر الدول المستهلكة من الأقطاب الفاعلة في السوق النفطية مجموعة من السياسات للت ثير على الطلب على النفط، وتقوم ببلورة توجهاتها عن طريق الوكالة IEA. وهي جهاز مستقل تأسس في نوفمبر 1974 OECD* نا .

- **أهداف الوكالة الدولية للطاقة:**

تحقيق مجموعة من الأهداف[1]:

- ترشيد استهلاك الطاقة بهدف تخفيض الطلب على النفط وتقليل استيراده، وتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في هذا المجال. با
.
- السعي من أجل ضمان توفير الإمدادات النفطية بأ .
- القيام بدور أكثر فاعلية في مجال صناعة النفط.
- .

ب- السياسات المتبعة من طرف الوكالة لتحقيق أهدافها

التي تعتمدها وكالة الطاقة الدولية في[2]:

- تكوين مخزون استراتيجي كبير من النفط الخام والمنتجات المكررة، والذي قد يصل في بعض الأحيان إلى .
- العمل على استيعاب فائض الأرصدة المالية لأوبك في شكل استثمارات وودائع،
.
- تكثيف الأبحاث الجارية للتعجيل بتطوير بدائل الطاقة من أجل خفض حصة النفط في مزيج الطاقة.
-
.
- فرض الضرائب على المنتجات النفطية النهائية في سوق الاستهلا جل تخفيض الطلب عى هاته المنتجات، والمساهمة في تغيير السعر النسبي للنفط في مزيج الطاقة %80 .[1]

[1] أشرف حمدان يوسف، أثر منظمات ووكالات الطاقة الدولية على سياسة الطاقة في مصر، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2004: .40

[2] تم (1 2) : .41

ثانيا– الطلب لتكوين المخزونات النفطية

نا

الانخفاضات الحادة للامدادات، وقد وضعت الوكالة الدولية للطاقة قوانين تنص على أنه يجب على كل دولة 90 يوم من الاستيراد. وتتسم المخزونات بالتغيرات الموسمية

نموذجيا تنزل بسرعة في منتصف الشتاء، ويعاد بناؤها في الربيع، خاصة في النصف الشمالي للكرة الأرضية، حيث يزداد الطلب على وقود التدفئة، وترتبط مخزونات المنتجات كذلك بنشاط مصافي التكرير حيث تتم زيادة الإنتاج في الصيف، وتتم جدولة صيانة المنتجات في الخريف[2].

وتجدر الاشارة إلى أن المخزونات قد تكون على نا

العالمية للمنتجات النفطية لأن تكون أكثر تغيرا من مخزونات الخامن ويمكن استخدام المخزون النفطي في التأثير على حجم الطلب على النفط، فمثلا عند قيام الدول المستهلكة باستخدام كميات من مخزونها التجاري، الطلب، و تساعد عمليات بناء المخزون التجاري في الرفع من مستوى حجم الطلب.[3]

وحسب ما هو متعارف عليه في الصناعة النفطية يتم تقسيم المخزونات النفطية أولا بناء على أنماط المخزون

ثا

.[4]

1. تقسيم المخزونات بحسب أنماطها

التقسيم في ثلاثة أنماط رئيسية وهي[5]:

أ– **المخزون الأولي:** النفطية والذي يدخل في عمليات

با با المحتجز

با ستراتيجي في موانئ

في محطات .ويعتبر الأولي في

.

- **المخزون الثانوي:** يشمل الكميات التي يحتف ضبها بائعو التجزئة والموزعون الصغار.
- **المخزون الثالثي:** . مثل الغازولين في المركبات المختلفة.

---

1 : 47.

2 IEA, Oil Market Basics, Op,Cit.

3 الزيتوني، مرجع سابق، ص: 29.

4 عبد الفتاح دندي، دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية والانعكاسات على الدول الأعضاء في أوابك، مجلد 37 136 2011 : 70.

5 .

2. بتقسيم المخزونات وفق أهداف الاحتفاظ بها

الاحتفاظ [1]:

- **المخزون غير القابل للتصرف:** المخزون الواجب الاحتفاظ به لتسيير عجلة صناعة النفط، أي أنه مخزون بالاسم فقط تحكمه ظروف الطلب وطبيعته، وينقسم إلى المخزون الحكومي الإلزامي، المخزون التشغيلي الأدنى، والمخزون العابر.

ب- المخزون القابل للتصرف:

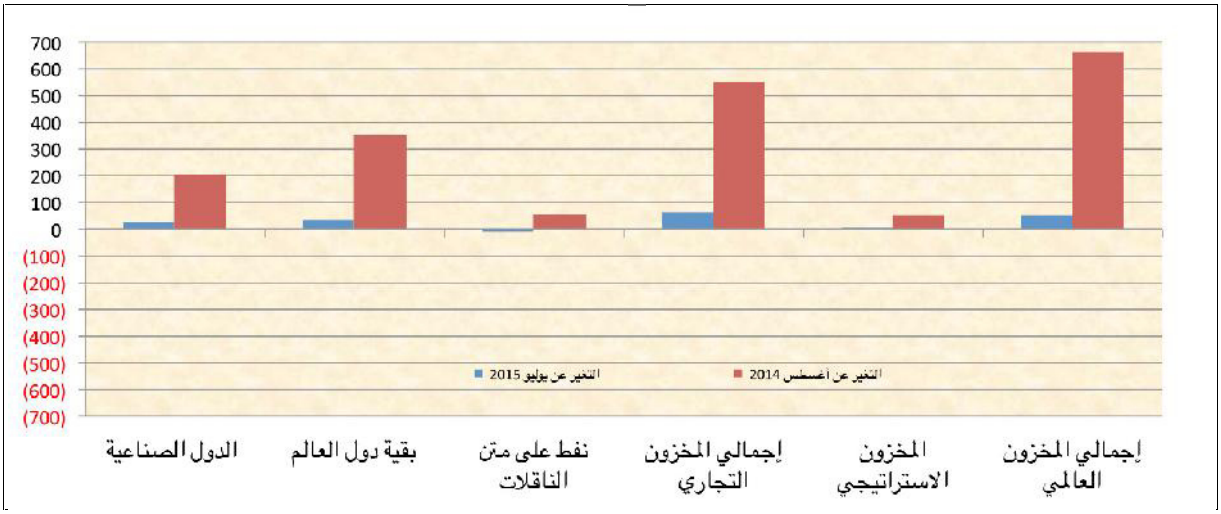
با في من الانقطاع

المفاجئ في الإمدادات أو لأ وينقسم إلى المخزون التجاري

القابل للاستخدام، ومخزون البلدان المنتجة.

وقد بلغ إجمالي المخزون التجاري النفطي في الدول الصناعية 2942 مليون برميل، ويبين الشكل التالي يا في نهاية شهر أغسطس[2].

شكل رقم (1-12): التغير في المخزون النفطي في نهاية شهر أغسطس 2015 (مليون برميل)



: 41 11، منظمة أوابك، نوفمبر 2015 : 37.

المطلب الثالث: الأسعار النفطية

السعر عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل

فسعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية. ثا

[1] : 71.

[2] 41 11، منظمة أوابك، نوفمبر 2015 : 37.

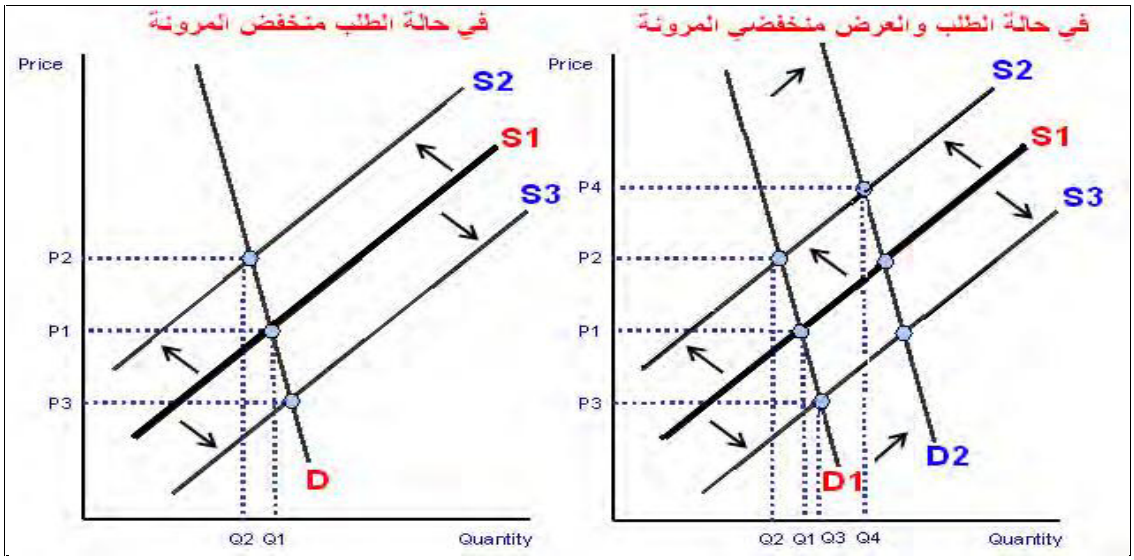
مثلت في غالبيتها علاقة غير متكافئة، فقد كان السعر ولفترات طويلة أقل بكثير من قيمة سلعة لتأثره عوامل اقتصادية وسياسية ارتبطت بطبيعة هذه السلعة وبكيفية استغلالها إنتاجاً واستهلاكاً[1]

ويتحدد سعر أي سلعة عن طريق الطلب والعرض عليها، إلا أن التغير في العرض والطلب على النفط يعتبر بالتغير في الأسعار

السعرية منخفضة، ولارتفاع التكاليف الثابتة فإن مرونة العرض السعرية منخفضة، ويعني انخفاض مرونة ( ) ( ) أقل من التغير في الس

(13)، بينما يتاح للمستهلكين الانتقال إلى بدائل أخرى في السلع ذات الطلب المرن عند ارتفاع ، وتكون درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر أكبر من التغير النسبي في السعر، كما أن درجة استجابة الكمية المعروضة للتغير في السعر أكبر من التغير النسبي في السعر للسلع ذات العرض المرن كما هو موضح في الشكل رقم (13).[2]

الشكل رقم (1–13): الحالات المتحكمة في تحديد اسعار السلع(العرض والطلب منخفضا المرونة)

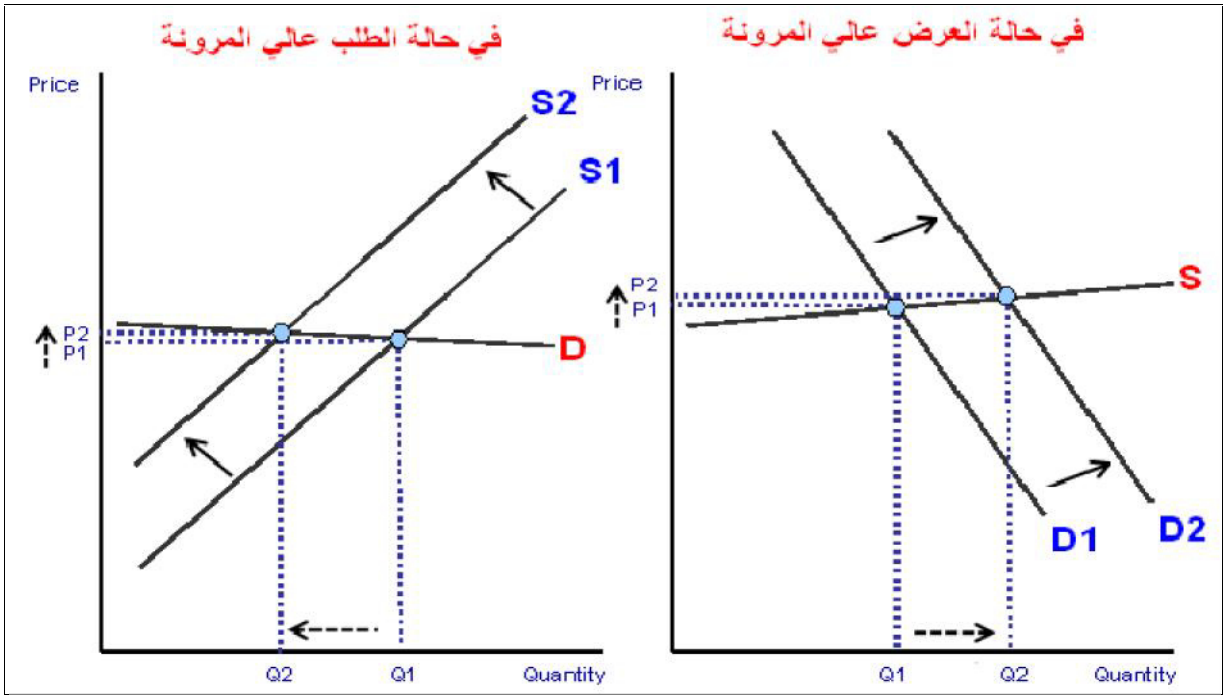


: زيتوني، مرجع سابق، ص:30.

شكل رقم (1–14) الحالات المتحكمة في تحديد أسعار النفط(العرض والطلب عاليا المرونة)

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص : 194 -195.

[2] الطاهر الزيتوني، مرجع سابق، ص: 29.



: الطاهر الزيتوني، مرجع سابق، ص:30.

لا يوجد سعر موحد للنفط في جميع أنحاء العالم، بل هناك سعر لكل نوع من النفط وثمة ثلاثة أنواع معتمدة ( )، إضافة إلى

11 نوعا من النفوط عالمية مختلفة، وتختلف الأسعار حسب النوعية من حيث كثافة

نا .[1]

الفرع الأول– معادلة التسعير

لا يوجد سعر ثابت لبرميل النفط ، بل هناك معادلة سعرية، تعتمد على معينة، ولذا يعتبر نظام مبني على أسعار السوق[2]. والتسعير قد يرتكز على السوق الفورية للنفط المرجعي، أو على مؤشر يحتسب على أساس السعر المتحصل عليه من السوق المستقبلية المرتبطة بهذا النفط المرجعي.[3] .

الخصائص الواجب توفرها في ن :[4]

- حجم إنتاج عالي ووفرة ( ) نع أي جهة من التلاعب في أسعارها.

1 .49 :

2 .

3 Bassam Fattouh, An Anatomy of the Crude Oil Pricing System, Op,Cit, P:25.

4 تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية .44 :

- حرية الاتجار في السوق، وعدم وجود تقييدات بخصوص الوجهة النهائية.
- تنويع في الجهات المنتجة وقبول عام في السوق.
- شفافية في السعر وبشكل واضح للمتعاملين في السوق.

أن الأسعار الفورية يتم تقديرها من قبل أطراف ثالثة متخصصة لا علاقة لها بالجهة المصدرة أو المستوردة ومن أهمها شركتا بلاتس (Platts) (Argus) والتي تستخدم كل منهما طرق تقدير مختلفة، ما يؤدي إلى حصول تفاوت في تقديراتهما، أما بالنسبة للأسعار المستقبلية فهي تنشر عادة من قبل البورصات أو الأسواق التي يتم فيها متاجرة تلك الأنواع من النفوط مثل سوق (Nymex) (ICE) في لندن.[1]

بالنسبة للنفط المصدر إلى أوربا هو برنت، أما النفط المصدر إلى أمريكا فيعتمد الإشارة إلى سعر غرب تكساس. [2]

[3]:

- .
- يضمن المصدر من خلال استخدامه للمعادلة تحقيق الأسعار التي تعكس المستويات العامة الأسعار في السواق الدولية.
- ضمان التنافسية بين النفط المصدر الذي ترغب دولة ما في تسويقه، ومجموعة ط المصدرة من قبل الدول الأخرى في السوق.

تكون المعادلة السعرية كالتالي:

=	± ( )

[4]:

- : إجمالي قيمة المنتجات للنفط المصدر مطروح منها قيمة المنتجات لنفط .
- : .

1 .42 :

2 .49 :

3 تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية .40 :

4 .55 :

- فروقات تجارية:

مصافي التكرير.

الفرع الثاني– أهم الأسعار المرجعية في السوق الدولي

يعتبر سعر النفط المرجعي العنصر الأساسي في معادلة التسعير، ومن أهم نفوط الإشارة نجد:

أولا– نفط برنت / وجهة أوربا

ظهر نفط برنت في بداية ثمانينات القرن الماضي، ينتج في منطقة مياه بحر الشمال، وبالتالي فهو قابل للتصدير ونوعيته الجيدة تؤهل استخدامه في شريحة عريضة من أنواع مصافي التكرير، بالإضافة إلى انه ينتج من شركات تابعة للدول المستهلكة، وما ساعد في توسع الاتجار به هو طبيعة النظام الضريبي في بحر الشمال، وإثر انكماش إنتاجه في الثمانينات، طرح مزيج برنت (Brent Blend) في السوق عام 1990 كبيرة قابلة للاتجار، وبزيادة تعقيد تم

دم كنفط إشارة مرجعي لتسعير النفط المتجه إلى وجهة أوربا، وتزايد خلال السنوات الأخيرة استخدامه كنفط إشارة في السوق الآسيوية، كما وبحر الشمال إلى السوق الأمريكية تسعر عادة بالربط بأسعار [1].

7 الخامات والتي تنتج من مجموعة حقول تجمع بواسطة خط أنابيب رئيسي إلى سولوم ثم إلى جزيرة شتلاندن، وهو يتميز بدرجة كثافة 38API° ومحتوى كبريتي 0.5%

سوق برنت اليوم مجموعة كبيرة من الطبقات المرتبطة ببعضها البعض أهمها السوق الفورية لبرنت، برنت لأجل، سوق العقود المستقبلية لبرنت، والتعامل خارج البورصة المنظمة في شكل اتفاقيات ثنائية[2].

ثانيا– نفط غرب تكساس (WTI)/ وجهة الولايات المتحدة

با

38.7°API ومنخفض المحتوى الكبريتي (0.45%) بعد اختياره في عام 1983 بعد اختياره النوعية المرجعية الرئيسة لعقد نايمكس المستقبلي في بورصة نيويورك. وينحصر دور نفط غرب تكساس في منافسة النفط المستوردة إلى عدم ظهوره في تجارة النفط الدولية لأنه يستهلك بالكامل تقريبا داخل السوق ا كنفط إشارة بسبب الحجم الهائل للمبادلات اليومية التي تتم في سوق نايمكس المستقبلية[3].

---

[1] .46 :

[2] Bassam Fattouh, Op,Cit , P:37.

[3] Bassam Fattouh, Ibid ,P:40.

ثالثا– نفطي دبي وعمان/ وجهة آسيا

لقد حل نفط دبي محل النفط العربي الخفيف كنفط خام فوري رئيسي في منطقة الشرق الأوسط، وأصبحت معظم الشحنات المصدرة من الشرق الأوسط إلى سوق آسيا تسعر على أساس نفط دبي أو نفط عمان أو

. إلا أن الانخفاض في إنتاج دبي قد أدى إلى زيادة هيمنة نفط عمان في تسعير النف

أن عمان ليست عضو في أوبك وبالتالي فان الإنتاج غير خاضع لنظام الحصص الخاص بالمنظمة.[1]

الفرع الثالث– الأسعار الاسمية والأسعار الحقيقية للنفط

إن لكل من التضخم العالمي، والتغيرات النقدية للعملات الرئيسية وخاصة الدولار الأمريكي، والذي يعتبر

تي تقيم بها السلعة النفطية،ويمكن التمييز بين نوعين من الانخفاض في قيمة الدولار، لأن لكل منهما تأثير مختلف على قيمة الصادرات النفطية، والقوة الشرائية وهما:[2]

- الانخفاض الاسمي الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية نسبة إلى الدول التي تتعامل معها تجاريا، في هذه الحالة فان أسعار النفط ستصاب بالتضخم مثل السلع

.

- الانخفاض في القيمة الحقيقية للدولار، بحيث يكون ذلك الانخفاض متسارعا ولا يمكن تبريره بالفروقات في معدل التضخم، وهذا يعني النفط ستنخفض في البلد الذي

.

إن انخفاض سعر صرف الدولار يؤدي إلى رفع أسعار النفط من خلال أثر مباشر قصير الأجل و ثر غير باشر يتمثل الأثر المباشر في زيادة حدة المضاربات في أسواق النفط الآجلة ويرفع الطلب على النفط ش

الذي يسهم في ارتفاع أسعاره وذلك لان النفط المقيم بالدولار يصبح أرخص با

الأخرى المقدرة بالعملات الأجنبية، ومنها انخفاض الدولار يوازيه انخفاض في أسعار الفائدة مما يجعل الخيارات

بأ اذبية للمستثمرين، أما الأثر غير المباشر فيتمثل في

انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الإنتاج وزيادة الطلب على النفط خاصة في الدول التي ترتفع عملاتها

.[3]

---

[1] تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية : 54.

[2] عبد الفتاح دندي، تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار العضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد125 2008 : 41.

[3] محمد راتول، لقمان معزوز، انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار واليورو على اسعار النفط العالمية، النفط والتعاون العربي، المجلد37 139 2011 : 95.

(15) النفطية الأولى والثانية

با ، وقد وجهت أصابع الاتهام إلى دول منظمة أوبك، اعتبرت المسؤول الأول على التضخم الذي حل بالعالم، إلا أن التحليل الاقتصادي أثبت أن الدول الصناعية الكبرى هي التي كانت وراء ارتفاع معدلات التضخم وتصديره للدول النامية نخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات لم تنخفض معدلات

1

الشكل رقم (1-15): المعدل الشهري لأسعار النفط التاريخية مع وبدون تأثير التضخم



: مُحَّد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، مركز الأبحاث Senyar Capital

.02: 2012

ر النفط في الألفية الثالثة لم لهذا لم يتم تسميته بصدمة بل بطفرة

وهي ظاهرة اقتصادية تعني اكتساب الدول المنتجة لمداخيل مهمة ومعتبرة، كما تشكل ضغوط شديدة على الاتجاه التصاعدي لأسعار النفط في الأسواق .

[1] مُحَّد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، مركز الأبحاث Senyar Capital 2012

.02:

خلاصة الفصل الأول:

في ظل الأهمية التي اكتسبها النفط كمادة وسلعة إستراتيجية تضل أسعاره تتحرك استجابة للتغيرات الجذرية في موازين القوى والتحولات الاقتصادية والسياسية العالمية، والمتتبع لحركتها نه

فهي تستقر فترة حول مستوى معين ثم يستيقظ العالم على ارتفاعها فجأة لكن وبتأثير مجموعة من العوامل يتقلص الطلب وتعود السعار إلى الانخفاض بما يشبع الصدمة نحو الأسفل، وبدون شك تلعب العوامل في تحديد الأسعار

با

والاستثمارات من قبل صناديق استثمارية متنوعة، بضوء تزايد اعتبار النفط كسلعة مالية، والتي أدت إلى تفاقم الوضع خ خيرة.

الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على نمو الاقتصاديات النفطية

تمهيد:

لقد شكل موضوع العلاقة بين النفط والنمو الاقتصادي محورا أساسيا في كثير من الدراسات والأبحاث التي حاولت البحث في طبيعة النمو الاقتصادي ومحدداته، وكذا طبيعة الظاهرة النفطية التي تربط الدول الريعية خاصة العربية منها بالشركات النفطية الوطنية والأجنبية، للتوصل في الأخير لفهم طبيعة العلاقة المعقدة بين تقلبات أسعار النفط ومسار النمو الاقتصادي في الدول التي تعتبر الإيرادات النفطية فيها ضرورية لتمويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أجل ذلك ارتأينا تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: النمو الاقتصادي ونظرياته.

المبحث الثاني: الاقتصاديات النفطية.

المبحث الثالث: العلاقة بين تقلبات الأسعار والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي ونظرياته

يشهد العقد الحالي إصلاحات واسعة النطاق في معظم البلدان، والتي تهدف إلى زيادة معدلات النمو الذي يعتبر من أبرز المواضيع التي تشغل اهتمام المجتمع الدولي في الوقت الراهن، حيث أصبح يمثل الهدف الجوهري في أجندة أهداف السياسات الاقتصادية لما يحققه من زيادة في حصة الفرد من الناتج، وتحسن في مستوى المعيشة لكل فرد.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي والتنمية

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي من بينها:

يقصد النمو الاقتصادي "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي والذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج وبالتالي نستطيع القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محصلة للتوسع الاقتصادي المتتالي"[1].

ويعرف النمو الاقتصادي بأنه" توسيع قدرة الاقتصاد على الإنتاج خلال زمن معين، ويحدث التوسع في الإنتاج الكامن عندما تحدث زيادة في الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال أو عندما يحدث تقدم تكنولوجي"[2].

ويعرف أيضا على أنه " زيادة القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج"[3].

كما يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل مع مرور الزمن، ومتوسط دخل الفرد يساوي الدخل الكلي قسمة عدد السكان، أي أنه يُشير لنصيب الفرد من الدخل الكلي للمجتمع، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك إلى حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، وبالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الكلي) معدل نمو السكاني، فإذا حدث وكان معدل نمو الدخل الكلي مُساويا لمعدل نمو السكان فإن نصيب الفرد ن الدخل الكلي سوف يضل ثابتا، أي أن معيشة الفرد تبقى في مُستويات ثابتة، وفي هذه الحالة لا يوجد نمو اقتصادي. أما إذا زاد الدخل الكلي (الناتج الكلي)

---

[1] *Longatte et Vanhove, Economie Génerale, Dunod, Paris, 2001, p: 53.*

[2] سالفادور دومنيك ويوجين دوليو، ترجمة علي أحمد علي، الاقتصاد الكلي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2004، ص:115.

[3] كامل العلاوي، كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء، الأردن، 2009، ص:281

بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف ينخفض وبالتالي يتدهور مُستوى معيشته، وتعني هذه الحالة حدوث نوع من التخلف الاقتصادي[1].

وهكذا فإن الاقتصاديين يعرفون النمو" بأنه التوسع في الناتج الحقيقي، أو التوسع في دخل الفرد في الناتج الوطني الحقيقي"[2] فضلا عن التغيرات الخاصة التي تصاحب هذه الزيادة في الرفاهية أي الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية[3].

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن النمو الاقتصادي يتحقق في ظل الخصائص التالية[4]:

أ- معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي – معدل النمو السكاني

ولن يكون هذا المعدل موجبا إلاّ إذا كان معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني.

ب- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقة، وليست نقدية، أي يجب استبعاد معدل التضخم.

ت- أن تكون الزيادة في الدخل القومي على المدى الطويل، وعلى هذا يجب استبعاد النمو التلقائي الذي يكون نتيجة ظروف خارجية مؤقتة (حروب، كوارث طبيعية...)

كما يلاحظ أن النمو الاقتصادي مفهوم غير شامل لكل ما يحدث من تغيير في رفاهية الفرد وذلك للأسباب التالية:

- لا يعكس التغيرات السلبية التي تصاحب التقدم الاقتصادي المادي كزيادة درجة التلوث وزيادة معدل الجريمة، معدل العمر، التعليم، الصحة...الخ.
- يركز على الجانب المادي للرفاهية ويهمل الجوانب الأُخرى كحرية الرأي والمشاركة السياسية والوعي الثقافي وغيره واستنادا على مقارنة أجراها بريتشيت(Pritchett) بين سجل النمو في الدول النامية وسجل النمو في الدول المتقدمة، نجد معدلات نمو الدول المتقدمة أعلى مما تحققه الدول النامية، وازدادت هذه الفجوة خصوصا خلال مابين 1982-1992 باستثناء الصين والهند، كما تتسم معدلات النمو في الدول النامية بعدم الاستقرار، والتقلبات الكبيرة بخصوص إتجاهه[5].

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية ، مصر، 2000 ، ص:11.

[2] محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي، دار القاهرة، مصر، 2001، ص: 07.

[3] فرهاد محمد علي الأهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر، القاهرة، ط01، 1994، ص: 64.

[4] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية وتطبيقية-، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000، ص:51.

[5] L.Pritchett, Understanding Pattern of Economic Growth, World Bank Economic Review , vol 14, no 02,May 2000,p-p: 380-385.

كما أن هناك ستة خصائص للنمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة تتمثل فيما يلي[1]:

أ- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد والنمو السكاني.

ب- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

ت- المعدلات المرتفعة في التمويل الهيكلي للاقتصاد.

ث- المعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوجي والاجتماعي.

ج- ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى إحكام سيطرتها على الأسواق العالمية وكذلك المواد الخام.

ح- يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم وبالتالي يمثل الأقلية مقارنة بالعالم المتخلف.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية

من الصعب وضع تعريف دقيق للتنمية الاقتصادية، فقد تعددت التعاريف باختلاف المعيار المعتمد كأساس للتنمية، ومن بين هذه التعاريف نجد:

على عكس النمو تنطوي التنمية على سلسلة من التغيرات في هيكل توزيع الدخل وهيكل الإنتاج، وتعرف التنمية بأنها سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو[2].

ويمكن تعريف التنمية على أنها" مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية [3].

وتعرف التنمية بأنها " الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة، مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها"[4].

إن التنمية بمفهومها الشامل تمثل ذلك التطور البنياني، أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[1].

---

[1] السريتي محمد، نجاعلي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص:339.

[2] *Salles et Wolf, Croissance et Développement , dunod, Paris, 1970, page 34.*

[3] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد ، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص:44.

[4] إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2004، ص:269.

كما تعرف التنمية الاقتصادية "بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج"[2].ووفقا لهذا التعريف فإن التنمية تحتوي على عدة عناصر أهمها[3]:

1- مدخل الفقر المطلق: يعتبر الشخص (الأسرة) فقيرا إذا انخفض دخله الحقيقي عن حد أدنى معين يسمى بحد الفقر، ويتحدد هذا الحد وفقا لدراسات متخصصة تأخذ في حسبانها الاحتياجات الضرورية للفرد أو الأسرة من المأكل والملبس والمسكن، والانتقال والعلاج وغيرها من الضروريات، ويتعين ملاحظة أن حد الفقر يختلف من دولة لأخرى وفقا لمستواها الاقتصادي.

ووفقا لمدخل الفقر المطلق تؤدي التنمية الاقتصادية للتخفيف من حدة الفقر في المجتمع إذا صاحبها تحقيق النتائج التالية:

- إذا قل عدد الأفراد أو الأسر الذين يعيون تحت حد الفقر أو قلّت نسبتهم من إجمالي السكان.
- إذا ارتفع مستوى الدخل للأفراد الذين ظلوا يعيشون تحت حد الفقر.
- انخفاض التباين بين دخول الأفراد الذين يعيشون تحت حد الفقر.

2- **مدخل الفقر النسبي:** هذا المدخل يعتبر أن الفقر ظاهرة نسبية حيث يوجد في كل مجتمع فقراء، حتى في أغنى المجتمعات في العالم، ووفقا لهذا المدخل يتم ترتيب أفراد المجتمع تنازليا أو تصاعديا في مجموعات وفقا لمتوسط الدخل، بدءا بالمجموعة الأعلى دخلا ثم الأقل والأقل.

إلا أن مدخل الفقر النسبي يعاني من بعض النقائص، إذ لا يشترط هذا المدخل ضرورة زيادة النصيب النسبي للطبقة الفقيرة من الدخل الكلي حتى تخف ظاهرة الفقر ،ويكتفي باشتراط زيادة متوسط الدخل المطلق لهذه الطبقة.

3- **مدخل الدخل النسبي:** لاشك أن زيادة الدخول النقدية لا تضمن في حد ذاتها تحسن مستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد على النحو المرغوب.

ويمكن تقديم بعض المبادئ التي يُنادي بها بعض الكتاب ومنها:

- تحقيق التكامل بين تنمية القطاع الزراعي والقطاع الصناعي في خطة التنمية الشاملة.
- نشر الصناعة في المناطق الريفية بدلا من تركيزها في المناطق الحضرية.
- تحقيق التكامل بين برنامج التصنيع المحلي وبرنامج التصدير.

---

[1] مدحت مصطفى القريشي، التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات- دار وائل للنشر، عمان، ط01، 2007، ص: 123.

[2] عبد القادر محمّد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص: 17.

[3] عبد القادر محمّد عبد القادر عطية، نفس المرجع، ص ص: 17-18.

إن مفهوم التنمية حسب الاتجاه الانتشاري يمكن تحقيقه من خلال انتقال العناصر المادية والثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول النامية بينما يرى الاتجاه السلوكي أن الحاجة والدوافع لدى الفرد هي أساس التنمية، أما الاتجاه الماركسي فقد أكد على دور الاستقلال السياسي، إزاحة الطبقات والفئات الاجتماعية المرتبطة بالاستعمار والإمبريالية لتحقيق التنمية، يعتبر الارتباط الكبير بالسوق الرأسمالية هو السمة المشتركة بين الدول العربية. الأمر الذي يشكل عقبة أساسية أمام التنمية والتقدم[1].

بحسب أمارتيا صن(Amartya sen) تعد عملية توسيع حريات البشر الغاية الأساسية للتنمية والوسيلة الرئيسية لتحقيق التنمية المرغوبة، وتشمل هذه الحريات المقدرة الأولية لتفادي مختلف أنواع الحرمان، وتشمل الحريات الوسائلية، الحريات السياسية، التسهيلات الاقتصادية، الفرص الاجتماعية، ضمانات الشفافية والأمن الوقائي للحلول دون وقوع الشرائح الضعيفة في شراك الفقر المدقع[2].

كما تطور مفهوم التنمية الاقتصادية منذ بداية التسعينيات إذ تزايد الاهتمام بالتنمية البشرية التي أصبحت معيارا للتنمية كما طرح الاقتصاديون مفهوم التنمية المستدامة، والتنمية الإنسانية لإدراج عنصر البيئة في التنمية، مع تزايد الاهتمام بالحريات الفردية، المرأة والاتصالات وغيرها[3].

ثالثا– الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يلاحظ في هذا الصدد أن مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع من النمو الاقتصادي، لأن النمو عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة، ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويراً فعّالاً، و واعيًا، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة[4]. فالنمو يراد به مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية فالراجع تعريفها بأنها زيادة تحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة، تراكمية ودائمة، في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن[5].

إن النمو الاقتصادي لا يستدعي حدوث دراسة أو تخطيط مسبق، أما بالتطرق للتنمية الاقتصادية فإننا ندرس مدى الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد، إلى هيكل اقتصادي يسمح بأقصى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي الاستخدام الأمثل للموارد والطاقات المتوفرة في

---

[1] فؤاد حيدر، التنمية والتخلف في العالم العربي، دار الفكر العربي، بيروت، 1990، ط01، ص ص:16-17.

[2] أنطوان زحلان وطاهر كنعان و محمد عبد الشفيع عيسى وعلي عبد القادر علي ومراد دياني وزهير حامدي وعمر الرزاز ومنذر خدام،النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ط01، ص-ص: 36-38.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية- نظريات ، نماذج واستراتيجيات- دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2012، ص 230.

[4] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص: 39.

[5] محمد البنا، التخطيط و التنمية الاقتصادية، جامعة المنوفية، مصر، 1992، ص:20.

البلد عن طريق إحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، وفي توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة[1].

وهكذا فقد أصبح واضحا أن النمو ذو محتوى كمي، أما التنمية فإنها تعني تغيرا نوعيا أو تحولا في بنية الاقتصاد، نتيجة تنوع وتعدد الأنشطة الاقتصادية، والتزايد التدريجي لمكانة قطاع الصناعة، خاصة الصناعة التحويلية[2].

كما أن النمو الاقتصادي ينتج نتيجة جهود التنمية، والعكس غير صحيح، ويتعرض منحناه للتذبذب صعودا وهبوطا (سلباً أو إيجابا)، أما التنمية فتسير على خط أكثر ثبات وأقل تذبذبا[3].

ويمكن تلخيص الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-01) : الفرق بين النمو والتنمية

النمو	التنمية
النمو عملية تلقائية تحدث دون قصد من الإنسان	التنمية عملية مقصودة مخطط لها لتحقيق أهداف معينة
الزيادة الثابتة نسبيا المستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة	الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة
النمو كثيرا ما يحدث عن طريق التحول التدريجي وبطريقة بطيئة	التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود على حالة التقدم
يتعلق النمو الاقتصادي بالجانب الكمي للنشاط الاقتصادي	يغلب على التنمية التغيرات النوعية التي تحدث في الاقتصاد والمجتمع
يحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية، الاقتصادية والحضارية	يحدث في المجتمعات المتخلفة

المصدر: طلعت السروجي، التنمية الاجتماعية ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، 2002، ص: 51.

ومن الجدول يمكن أن نعرف أنه من الممكن التفكير في النمو الاقتصادي بدون تنمية اقتصادية ولكن من المستحيل التفكير في التنمية الاقتصادية بدون النمو.

[1] زروني مصطفى، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات دول جنوب شرقي آسيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص: 09.

[2] منير الحمش، مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار، مجلة المستقبل العربي، العدد353، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص: 19.

[3] عبد الباسط وفاء، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي- نظريات النمو الذاتي-، دار النهضة العربية، مصر، 2006، ص: 06.

المطلب الثاني: عوامل قياس النمو الاقتصادي وأنواعه

أولا– عوامل قياس النمو الاقتصادي

تعاني الدول النامية من اختلالات هيكلية لابد من معالجتها حتى ترقى فيما بعد إلى مرحلة النمو الاقتصادي، ومن هنا نلاحظ الارتباط الوثيق بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية، وكثيرا ما تستخدم كمفردات لما تشمله من عناصر مشتركة ومن بين المعايير التي يمكن بها قياس النمو الاقتصادي نجد:

1– معايير الدخل

يقتضي النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد، ولهذا تعتبر مقاييس الدخل من المؤشرات الأساسية لقياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي وهي ثلاث مؤشرات:

أ– الدخل الوطني

هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه، ويعرف الناتج الوطني على أنه إجمالي الدخول المكتسبة من إنتاج السلع والخدمات في الدولة خلال سنة، كما يعرف على أنه مجموع السلع والخدمات النهائية التي أنتجها المجتمع غير مشتملة على السلع الوسيطة (السلع التي تستخدم في إنتاج السلع الأخرى) وتقييمه بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو[1].

وما يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم، كما أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالباً عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها، كما تحاول الدول الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية، ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها ما يلي[2]:

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:**

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا وذلك باستخدام العملات المحلية، ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، حيث يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني ، إلا أنه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف ، مرجع سابق، ص: 65.

[2] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص: 118.

➢ **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:**

لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم، مما استلزم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم ، ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

➢ **معدلات النمو بالأسعار الدولية:**

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل لا يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية، وبالتالي تقوم العملات المحلية وتحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة أثر التضخم.

ولا يقابل هذا المقياس في الأوساط الاقتصادية بالقبول، ذلك أن زيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر أي أنه يمكن قياس النمو الاقتصادي على أساس عدد أفراد البلد[1] . هذا فضلا عن أنه لا يوفر أية معلومات حول ارتفاع أو انخفاض قيمة السلع المنتجة والتي ربما تعكس تغيرا في مستوى المعيشة، ولهذا يتم اعتباره مؤشر وليس مقياسا مطلق للنمو، وقد تكون العيوب جد مهمة عند دراسة السياسة العامة، غير أنه لا يوجد مؤشر اقتصادي مقبول على نحو واسع غير الناتج المحلي الإجمالي[2].

ب- الدخل الوطني المتوقع

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع، وليس الدخل الفعلي . فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم فني[3].

ث- معيار متوسط الدخل الفردي

يعتبر متوسط الدخل الفردي من المؤشرات المهمة لدى الكثير من المفكرين، وهذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية، وحساب النمو يكون عن طريق التغيرات الحاصلة في الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن حيث يكون معدل النمو الاقتصادي يساوي التغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقارن وسنة الأساس مقسوم على الدخل أو الناتج لسنة الأساس مضروب في مئة.[4]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف ، نفس المرجع، ص: 66

[2] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2009، ص74.

[3] إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص: 18.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص:466.

ويتم قياس الدخل الحقيقي للفرد من خلال المعادلة التالية[1]:

متوسط الدخل الحقيقي للفرد: = $\frac{\text{الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$

وتكون معادلة حساب النمو الاقتصادي كالتالي:

معدل النمو الاقتصادي= $\frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة}(T)-\text{الدخل الحقيقي للفرد الفترة}(T-1)}{\text{الدخل الحقيقي فيللفرد الفترة}(T-1)} \times 100\%$

2- المعايير الاجتماعية

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات وهي[2]:

أ- المعايير الصحية لقياس مدى التقدم الصحي.

ب- معايير تعليمية تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي، وأثره على الإنتاج والاستهلاك.

ت- معايير التغذية تبحث في معرفة قدرة الدولة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها.

ث- معيار نوعية الحياة المادية.

ج- دليل التنمية البشري لقياس التقدم البشري.

3- المعايير الهيكلية:

تبحث في مدى التغيرات الهيكلية في البنية الاقتصادية، ومن أهمها نجد[3]:

أ- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.

ب- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.

ت- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

وتسعى الدول النامية إلى إحداث تغيرات هيكلية في بيئاتها الاقتصادية، عن طريق الاتجاه نحو التصنيع من أجل توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه وزيادة فرص العمل، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات، وإجمالي الناتج المحلي.

---

[1] عريقات حربي ومحمد موسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان ، 2006، ص: 270.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص: 83.

[3] محمد عبد العزيز عجمية و وإيمان عطية ناصف ، نفس المرجع، ص: 84.

ثانيا– أنواع النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي الزيادة الحقيقية في الناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معينة، ونميز بين ثلاثة أنواع من النمو هي[1]:

1–النمو الطبيعي: يحدث في صورة عمليات موضوعية، في مسارات تاريخية، وتتلخص هذه العمليات في:

أ–العملية الأولى: هي عملة التتابع في التقسيم الاجتماعي للعمل، بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية، فالصناعة الآلية الكبرى.

ب–العملة الثانية: عملية تراكم أولي لرأس المال، في بادئ الأمر، كان مركز على خدمة التجارة الخارجية، ليتحول بعد ذلك للصناعة.

ج–العملية الثالثة: الانتشار الواسع للعملية الإنتاجية ليس بهدف الاستهلاك الذاتي فحسب بل بهدف المبادلة في السوق، مما دفع إلى نمو المجتمعات تاريخيا.

د–العملية الرابعة: وهي خاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلي، حيث يصبح لكل ناتج سوق فيها عرض وطلب.

وهذا النمط من النمو ذو مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي والثقافي للبلدان الرأسمالية المتطورة، إذ تنتقل شرارة النمو بسرعة من قطاع إلى آخر بموجب الترابطات الأمامية والخلفية، وأثر المضاعف.

2–النمو العابر: هو النمو الذي يفتقد صفة الديمومة والثبات، لأنه يكون نتيجة عوامل طارئة، ويسود هذا النمط في الدول النامية، حيث ينشأ لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية، وهذا ما يجعله غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف.

3– النمو المخطط: ويكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، وهنا يأتي دور قدرات المخططين، واقعية الخطط المرسومة، فاعلية التنفيذ والمتابعة. وقد أصبح التخطيط نشاطا واسعا تمارسه العديد من الدول .

وتجدر الإشارة إلى أن كل من النمو الطبيعي والمخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة، بينما النمو العابر بالنسبة لمعظم الدول النامية يعتبر نمو تابع يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية.

[1] حبيب كميل والبنى حازم، دراسات في الإنماء والتطور، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 1997، ص :17.

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي ومحدداته

الفرع الأول: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

لقد توالت جهود الاقتصاديين من مختلف التيارات الفكرية المتمثلة أساسا في التيار الكلاسيكي، النيوكلاسيكي، والكينزي، فضلا عن بعض النظريات الحديثة التي تحاول تفسير النمو الاقتصادي.

أولا– النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي

"تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث(A.Smith) وديفيد ريكاردو(D.Ricardo) المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من ستيوارت مل حول الأسواق، وروبيرت مالتوس(R.Malthus) حول السكان"[1]، وكذلك فرانك نايت، وجوزيف شومبيتر وغيرهم من الاقتصاديين الذين كانت لهم وجهات نظر مختلفة في تفسير النمو الاقتصادي، وطرق تحليل متباينة، إلا أن آراءهم تقاربت في كونهم بحثوا عن كيفية تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل معتمدين على أدوات التحليل الاقتصادي الجزئي، و يمكن حصر عناصر النظرية الكلاسيكية في النمو في ما يلي :

1–سياسة الحرية الاقتصادية :نادى الاقتصاديون الكلاسيك بضرورة الحرية الفردية، وأهمية أن تكون التجارة حرة مع سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية، وأن اليد الخفية هي التي تدفع بالدخل الوطني نحو القمة[2].

2–تراكم رأس المال مفتاح التقدم: اعتبر الكلاسيك التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم الاقتصادي، لذلك أكدوا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات، كما أن الرأسماليون و ملاك الأراضي هم وحدهم القادرون على تحقيق ذلك الادخار عكس العمال الذين تميل أجورهم للاستقرار عند مستوى الكفاف، وبالتالي فإن دخولهم المنخفضة لا تمكنهم من تحقيق نسبة مدخرات ذات أهمية تذكر [3].

3–الربح هو الحافز على الاستثمار: يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين على اتخاذ قرار الاستثمار و كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

4– تناقص العوائد: تميل الأرباح للتراجع مع التقدم نظراً لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي، ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين، بينما يرى

---

[1] محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد ، مرجع سابق، ص:69.

[2] لامي محمد، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، 2011، ص:05.

[3] لامي محمد، نفس المرجع، ص :06.

ريكاردو أن ارتفاع الأجور، والربح الذي يتحقق بسبب ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية يحدث تراجعاً في الأرباح،فضلا عن أن النمو السكاني يكون وفق معدلات هندسية متزايدة، بينما معدلات النمو الإنتاجي تكون بمعدلات حسابية ثابتة، وبالتالي نصيب الفرد من الدخل يتجه نحو الانخفاض[1].

5-حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي ذلك أنه ما إن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر و يتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي و تقوده إلى حالة السكون. أما ريكاردو ومالتوس فقد اعتبرا زيادة النمو السكاني تعيق عملية تراكم رأس المال، وبالتالي عملية النمو الإنتاجي ،وأن السبيل الوحيد للخروج من هذا الوضع هو التقليل من عدد الولادات[2] .

في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود (Stagnation)، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي لأرباح نحو التراجع وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، وعندما يحدث هذا فسوف يتوقف التكوين الرأسمالي، و يستقر عدد السكان و تسود حالة من السكون.

ومن بين الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية نجد[3]:

أ- تجاهل الطبقة الوسطى : تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي)، والعمال و تتجاهل بالتالي دور الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات أساسية في عملية النمو الاقتصادي.

ب-إهمال القطاع العام، إذ تقوم الحكومة خاصة في الدول النامية بدور نشط لتحقيق التنمية.

جـ-إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا، ويرجع ذلك إلى الافتراض الكلاسيكي بأن المعارف الفنية من المعطيات و أنها لا تتغير مع الزمن.

د-القوانين غير الواقعية: تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال ريكاردو ومالتوس على أن النتيجة الحتمية للتطور الرأسمالي هي الكساد.

هـ- خطأ النظرة للأجور و الأرباح: في الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.

و-عدم واقعية مفهوم عملية النمو، حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت و مستمر كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيراً مقنعاً لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم.

---

[1] ميشيل تودارو، ترجمة محمد حسن حسين ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص:276.

[2] مالكوم جيبلز وآخرون، ترجمة طه عبد الله منصور، اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1990، ص:283.

[3] محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص:73.

الأرباح مصدر للادخار: إذ هناك مصادر أخرى للادخار، كادخار الطبقة الوسطى، وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام[1].

ثانيا– النمو الاقتصادي في الفكر النيوكلاسيكي

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر بمساهمة ألفريد مارشال (A.Marshall)، كلارك(J.Clark)، ويكسل(K.Wicksell)،كما تصنف مساهمات جوزيف شومبيتر (J. Schumpeter) ضمن نظريات النمو النيوكلاسيكي، ولكنه تميز بأنه أعطى اهتماما خاصا للمنظم والدور الذي يقوم به من خلال عملة التجديد وكذا خلق الائتمان، إذ اعتبرهما مبدأين أساسيين لإعادة حركية النظام الرأسمالي [2].كما تميز نموذج سولو (R.Solow)النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي بإدخال عنصر العمل، ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي لمعادلة النمو الاقتصادي[3].

وتتلخص أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية في[4]:

- إن النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالوفورات الخارجية.
- إن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع(العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم والتكنولوجيا)

- بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
- واعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فبزيادة رأس المال ينخفض سعر الفائدة وتزيد الاستثمارات والإنتاج، ويعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم، فضلا عن إبراز أهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمارات مع مقارنته بمعدل العائد المتوقع.
- ويرى أنصار النظرية النيوكلاسيكية أن المنظم قادر دائما على التجديد، الابتكار واستغلال التطور التكنولوجي.

---

[1] مدحت مصطفى القريشي، مرجع سابق، ص25.

[2] عبد الرحمن يسري أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط01، 1998، ص335.

[3] كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص:45.

[4] عبلة عبد الحميد بخاري، محاضرات في مقياس التنمية والتخطيط الاقتصادي، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009، ص، ص:34- 35.

- النمو الاقتصادي لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا، حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو بشكل تدريجي ويتأثر مع غيره من المشاريع.
- النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص، تقسيم العمل وحرية التجارة.

ومن أهم الانتقادات التي وجهت للنظرية النيوكلاسيكية نجد:

- مخالفة ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.
- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو متجاهلة النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية.
- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير، دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.
- صعوبة تطبيق حرية التجارة الخارجية مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية.
- يعتبر نموذج شومبيتر غير ملائم للواقع الحالي، حيث تغير المنظم، كما أن الصناعات تقوم بالإنفاق على البحوث والتطوير، فضلا عن عدم ملائمته للدول النامية التي لا تحتاج فقط لابتكارات بل لتغيرات في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية[1].
- افتراض سولو لتماثل السلع أمر غير واقعي، وكذلك افتراضه للاقتصاد المغلق، والمنافسة الكاملة خاصة في البلدان المتخلفة[2].

ثالثا– النظرية الكينزية للنمو

يرى كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل، وبالتالي فإنه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي، كما يتوقف حجم التشغيل على الطلب الفعلي و الذي يتحقق عند تساوي الطلب الكلي و العرض الكلي، ويتكون الطلب الفعلي من الطلب على الاستهلاك و الطلب على الاستثمار، أي أن الفجوة مابين الدخل و الاستهلاك يتم ملؤها بالاستثمار .

يعتمد الدخل و التشغيل أساساً على مستوى الاستثمار و الذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار و الدخل بالمضاعف الكينزي و تعطي بالصيغة التالية :

التغير في الدخل= المضاعف × الزيادة في الاستثمار

[1] مدحت مصطفى القريشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 71.

[2] كريمة قويدري، مرجع سابق، ص:46.

وبالتالي فإنه من أجل تحقيق زيادات كبيرة في الدخل و التشغيل لابد من ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات. ولقد قال كينز في دراساته أن النمو يحفّز بالطلب، ويكبح بالادخار، وحصر الشروط الضرورية للنمو الاقتصادي في : القدرة على التحكم في السكان، التصميم على تجنب الحروب الأهلية، الإصرار على التقدم العلمي، معدل التراكم. ومنه يتضح أن النظرية الكينزية لم تتعرض لتحليل مشاكل الدول النامية بل انصب اهتمامها على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، كما أن كينز لم يقدم نموذجاً منتظما للتنمية الاقتصادية و ترك مهمة ذلك لمن أطلق عليهم اللاحقون من أمثال هارود ودومار(Harrod-Domar)، جون روبنسون وغيرهم. إذ حاول كل من هارود ودومار صياغة أفكارهما في شكل نموذج يوضح أن معدل النمو في الناتج (y/y) يعتمد على الميل الحدي للادخار ورمزها $\frac{\Delta}{\Delta}$وكذلك معامل رأس المال/ الناتج ورمزها (K/Y)حيث أنه في حالة التوازن [1]:

يتساوى الادخار والاستثمار أي:S=i ويكون معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج.

ويمكن صياغة المعادلة بالشكل التالي: $g=\frac{S}{K}$

حيث أن:

g: تمثل معدل نمو الناتج.

S: معدل الادخار.

K: المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج.

ومن هنا فان النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي، أو رصيد رأس المال، ومن جملة الانتقادات التي تعرض لها النموذج هي أن بعض استنتاجاته تعتمد على فرضيات النموذج غير الواقعية، كفرضية ثبات الميل الحدي للادخار، ومعامل رأس المال الناتج كما أن النموذج لم يهتم باحتمال تغير المستوى العام للأسعار فضلا عن كون النموذج غير ملائم للبلدان النامية لاختلاف الظروف، فالنموذج بُنّي أساسا لمنع البلدان المتقدمة من السقوط في حالة الركود طويل الأمد ولا يهدف لإخراج البلدان النامية من جمودها الاقتصادي[2].

[1] مدحت مصطفى القريشي، مرجع سابق، ص:75.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص:76- 77.

رابعا– النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي

1– نظرية روستو "مراحل النمو الاقتصادي"

لقد وضع روستو مراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي حيث قال في كتابه " مراحل النمو الاقتصادي، أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث"، وتتمثل هذه المراحل في [1]:

أ– مرحلة المجتمع التقليدي:

أين تكون الدول شديدة التخلف و يتسم اقتصادها بالطابع الزراعي التقليدي و يستعمل أهلها وسائل بدائية للإنتاج، كما يلعب نظام الأسرة و العشيرة الدور الرئيسي في التنظيم الاجتماعي. ومن مظاهر هذه المرحلة تمسك المجتمع بالتقاليد و تفشي الإقطاع و انخفاض مستوى الإنتاجية، و ضعف نصيب دخل الفرد من الناتج الوطني و يعتقد روستو أن هذه المرحلة تكون طويلة نسبياً و تتميز بالبطء الشديد.

ب– مرحلة التهيؤ للانطلاق:

وهي فترة انتقالية بين مرحلة المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق، وفيها تكون الدولة متخلفة أيضاً لكنها تحاول كسر الجمود الذي يخيم على المجتمع.

ومن مظاهر ذلك استبعاد وسائل الإنتاج القديمة وجلب الوسائل الحديثة و قيام الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة، كما يعتبر روستو ظهور طبقة من المفكرين تخرج على إطار التفكير التقليدي للمجتمع أمر ضروري في هذه المرحلة .

ت– مرحلة الانطلاق:

وفيها تسعى الدولة جاهدة من أجل القضاء على أسباب تخلفها و الانطلاق نحو التقدم عن طريق زيادة مواردها الاقتصادية و إحداث تغيير في أساليب الإنتاج و التوزيع و إنشاء الصناعات الثقيلة،والنهوض بالزراعة والخدمات، ومن مظاهر هذه المرحلة أن يفوق معدل الاستثمار معدل نمو السكاني. ويعتقد روستو أن هذه المرحلة تكون قصيرة نسبياً و يتم خلالها تحول الاقتصاد الوطني تحولاً كبيراً يجعل عملية النمو بعد ذلك تتم تلقائياً و بطريقة أوتوماتيكية. وتعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل باعتبارها مرحلة الجهد الشاق و العمل المتواصل من أجل خلق نهضة اقتصادية .

[1] كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص:16.

ث- مرحلة النضوج:

تكون الدولة في هذه المرحلة قد استكملت نمو قطاعاتها بشكل متوازن و زيادة الاستثمار فيها عن الاستهلاك. ومن مظاهرها قيام الصناعات الأساسية كالحديد و الصلب و الصناعات الكهربائية وازدهار حركة التجارة الخارجية و نضوج المجتمع فكرياً وفنياً و زيادة متوسط دخل الفرد فيه.

ج-مرحلة الاستهلاك الوفير:

وفيها تكون قد بلغت درجة كبيرة من التقدم و يزيد إنتاجها عن حاجتها و يعيش سكانها عند مستوى عالي من الرخاء. ومن مظاهر هذه المرحلة ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع الاستهلاكية و خاصة المعمرة منها كالسيارات و الثلاجات- وغيرها- وزيادة أيضاً متوسط الدخل الفردي.

ويرى روستو أن الدولة التي فيها سمات المرحلة الأولى و الثانية فهي دولة متخلفة اقتصاديا، أما إذا كانت لديها سمات المرحلة الثالثة فهي دولة متوسطة، أي لاهي متقدمة تماماً ولاهي متخلفة، أما التي تضعها مظاهر حياتها الاقتصادية في المرحلتين الرابعة و الخامسة فهي دولة متقدمة.

ومن بين أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية روستو هي أنها لم تعطي تفسيرات واضحة علمية، ودقيقة لمعنى المراحل، كما لم توضح الفرق بين المراحل التي تمر بها المجتمعات[1].

2- نظرية النمو المتوازن

يفسر معنى النمو المتوازن بأوجه مختلفة، "فهو يعني عند البعض الاستثمار في قطاع راكد من أجل دفعه إلى جانب القطاعات الأخرى، وعند البعض الآخر الاستثمار الواسع و المتزامن في جميع القطاعات و الصناعات، فيما يعني عند آخرون التنمية المتوازنة مابين الصناعات التحويلية و الزراعة."[2] وبالتالي فإن مفهوم التنمية المتوازنة تقتضي التناسق في التنمية بين مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني حتى تنمو هذه القطاعات معاً.

ويعتبر رودان أول من صاغ فكرة الدفعة القوية ليقدمها فيما بعد نوركس باسم إستراتيجية النمو المتوازن، ومعناها إعطاء دفعة قوية للاقتصاد المتخلف وذلك بالاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية خاصة المنتجة منها، فتجمع الموارد من جميع أفراد المجتمع لتوزع على المستثمرين في مجموعة من الصناعات في آن واحد، ولا يقصد هنا أن تنموا كافة الصناعات بمعدل واحد، بل بمعدلات مختلفة تتحدد في ضوء مرونة الطلب الدخلية للمستهلكين على السلع المختلفة، وهكذا فان البلد حسب نوركس يحتاج إلى مجموعة من الدفعات القوية لإحداث التنمية[3].

---

[1] اسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص:75.

[2] محمد البنا، مرجع سابق، ص: 104.

[3] اسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص ص: 84- 85.

و يعطي رودان مثالاً عن مصنع الأحذية الذي يشغل عمال كانوا في حالة بطالة، فإن هذا المصنع يستمر في الإنتاج إذا أنفق العمال أجورهم في شراء الأحذية[1]،وهذا غير ممكن و بالتالي كان لزاما إقامة عدد من الصناعات الاستهلاكية في نفس المنطقة يضمن توفير طلب متبادل على مختلف المنتجات، ذلك ما يقلل من مخاطر تراكم المخزون و يزيد في نجاح عملية التصنيع، ويذهب نوركس في نفس الاتجاه و يرى أنه لابد من إدخال تغيير في الاقتصاد لزيادة الإنتاجية و القوة الشرائية، لأن عمال مصنع الأحذية لا ينفقون كل دخولهم على الأحذية و كذلك الحال فإن الأفراد العاطلين لن يشترون أحذية إلا إذا حققوا احتياجاتهم الأساسية للبقاء معنى ذلك أن الصناعة الجديدة يجب أن تجد سوق تصرف فيه و إلا كانت فاشلة .

و من بين الانتقادات الموجهة للنظرية نجد[2]:

- بقاء البلد مرتبط بالسوق العالمي، مما يعمل على زعزعة الاستقلال الاقتصادي.
- يقترح نوركس تدخل الدولة لجمع الموارد من جهة والاعتماد على المستثمرين من جهة أخرى مما يخلق مشاكل بين الدولة والخواص.
- أنها قابلة للتطبيق في مرحلة لاحقة للنمو أكثر من قابليتها لتحريك الاقتصاديات الراكدة.
- النمو المتوازن ليس ضرورة لتحفيز الاستثمارات.

أن تكلفة هذه الاستثمارات الواسعة تزيد عن إمكانيات الدول النامية فما لم تستطع القيام به على مراحل كيف يمكنها أن تقوم به مرة واحدة وبالتالي نبقى نظرية نوركس بعيدة عن الواقع.

3- نظرية النمو غير المتوازن

يعتبر آلبرت هيرشمان (A.Hirschman)من المؤيدين لفكرة النمو غير المتوازن وذلك نظرًا لأن النمو المتوازن يتطلب استثمارات واسعة لا طاقة للدول النامية بها، وأكد أن الشح القائم في البلدان النامية ليس في الموارد ذاتها بقدر ما هو في العرض من متخذي قرارات الاستثمار،وتنطوي فكرة النمو الغير متوازن على أن الاستثمارات تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني توزيعاً متزامناً[3].

حسب هذه النظرية فإن اختيار صناعات إستراتيجية في قطاعات معينة تقود إلى خلق فرص استثمار، والمشاريع الأولى ستؤدي على خلق مشاريع أخرى، وتتكون سلسلة من الاستثمارات المتقاربة كما يسميها هيرشمان،حيث يسري النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وحسب هيرشمان فان تحريك الاقتصاد إلى الأمام يستوجب الحفاظ على الاختلالات الاقتصادية، لأن أي حركة تحدث بغرض النمو تحفز

[1] محمد البنا، مرجع سابق، ص 106.

[2] اسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص ص: 87-86.

[3] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص: 96.

باختلال سابق، وأنها تتسبب بدورها في اختلال جديد وعلى الدول المتخلفة البحث على المشاريع التي ستعمل على إحداث عدم توازن [1].

وهنا تفرق نظرية النمو غير المتوازن بين نوعين من آثار الدفع، آثار الدفع إلى الخلف التي تحدثها المشروعات الإنتاجية لحفز الاستثمار في الصناعات السابقة لها في مراحل الإنتاج، وآثار الدفع للأمام لحفز الاستثمار في الصناعات اللاحقة لها في مراحل الإنتاج[2].

ومن بين أهم الانتقادات الموجهة للنظرية نجد[3] :

– عدم تحديد تركيبة، اتجاه، ووقت النمو غير المتوازن، وكذلك الحجم الأمثل للاختلال في التوازن.

– إمكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية، ومشكلات ميزان المدفوعات في البلدان النامية.

– أن الضغوط الناجمة عن عدم التوازن قد تكبح عملية التنمية.

– التنمية تتم في ظل التخطيط الشامل، ومعلوم أن قرارات الاستثمار في البلدان النامية تمثل العقبة الأكبر، فكيف يترك المرء أمام المبادرة الفردية.

4– نظريات النمو الداخلي

ظهرت نظريات النمو الداخلي في منتصف الثمانينيات وبداية التسعينيات وهي تفسر النمو على أنه نتيجة تراكم عدد من عوامل داخلية(رؤوس الأموال الخاصة، رأس المال البشري، رأس المال العام ورأس المال التكنولوجي) وما يرفع كفاءة قوة العمل من مهارات ومعارف، أو ما يزيد من التقدم التقني كالابتكارات والاختراعات.

وتتمثل فرضيات نماذج النمو الداخلي في[4]:

[1] هوشيار معروف، التحليل الاقتصادي الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص: 392..

[2] العشري حسين درويش، التنمية الاقتصادية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1979.ص: 92.

[3] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص: 96.

[4] تهتان مراد، التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2010، ص: 35.

- التغير التكنولوجي يتحدد من داخل النموذج الاقتصادي وذلك من خلال تراكم المعرفة المكتسبة من جراء التعلم والبحث العلمي، أو من خلال تراكم رأس المال المباشر الذي يتم من خلال استثمار الفرد في نفسه عن طريق التعليم العادي أو التعلم أثناء العمل.
- ثبات العائد بالنسبة لرأس المال (المادي والبشري) وليس تناقصه (نماذج النمو النيوكلاسيكي)

ومن بين نظريات النمو الداخلي نجد:

أ- نموذج بول رومر (PualRomer) 1986و1990: اعتمد نموذج رومر بالإضافة إلى الادخار والاستثمار ورأس المال، على المعرفة التقنية بدلا من العمل، حيث أنها تنمو بشكل آلي مع رأس المال، وهي تتسم بخاصية السلعة العامة، أي أنها قابلة للاهتلاك، التخزين، كما يمكن أن تتراكم[1].

ب- نموذج لوكاس (lucas) 1988: اقترح روبرت لوكاس عام 1988 نموذج النمو الداخلي حيث ركز على أهمية رأس المال البشري كمحرك لهذا النمو (وهو حال الدول الصناعية المتقدمة)، وحسب لوكاس هناك اختلاف بين رأس المال البشري ورأس المال العيني، ولتراكم رأس المال البشري مكاسب جديدة لصالح الكفاءات الفردية، أي بتعبير آخر إنتاجية العامل، وهي مكاسب توصف بأنها التأثيرات الداخلية على الأفراد، وعلى المستوى الكلي تظهر هذه المكاسب في الأثر الذي يمكن أن تحدثه زيادة الاستثمار في التدريس والتدريب على معدل النمو الاقتصادي البعيد الأمد[2].

ت- نموذج روبرت بارو (Robert Barro) 1990: انطلق روبرت بارو من فكرة كون الاستهلاك الحكومي ممول من الضرائب، وأن زيادة الاستثمارات الخاصة سيؤدي إلى زيادة الناتج، ومن ثمة زيادة الحصيلة الضريبية منها، وعلى المستوى الكلي ينتج زيادة الإنتاجية الجماعية كأثر لزيادة النفقات العامة. وأن هناك نسبة للضريبة المثلى، ومنه حجم أمثل للإنفاق الحكومي حتى يحدث نمو اقتصادي[3].

[1] تهتان مراد، مرجع سابق، ص ص: 38- 39.

[2] تهتان مراد، نفس المرجع، ص: 40.

[3] عبد الباسط وفاء، مرجع سابق، ص:57.

الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي

إن التطورات والتغيرات في النظريات الاقتصادية المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية، أدت إلى الكشف عن عدة عوامل أساسية تعتبر المحددات الكبرى للنمو الاقتصادي، ذلك أن النمو لا يعتبر فعل تلقائي، بل يحدث نتيجة تضافر مجموعة من العوامل ومن أهمها نجد:

أولا– رأس المال المادي

تؤثر الزيادة في تراكم رأس المال إيجابًا على معدل النمو الاقتصادي، وتراكم رأس المال في مجتمع ما هو مقدار ما يحوزه الاقتصاد من رأس المال الإنتاجي المتمثل في الآلات والمعدات التي تستخدم مباشرة في الإنتاج، وكذلك رأس المال الاجتماعي، وهو عبارة عن البنية الأساسية في المجتمع من طرق ومواصلات وجسور ومدارس وجامعات ومستشفيات وهياكل البنية التحتية بمختلف أنواعها، والتي تنشأ من ذلك الجزء الذي يضحي به المجتمع من استهلاك الجاري.

ويتحدد معدل تراكم رأس المال بتلك العوامل التي تؤثر في الاستثمار[1]:

أ– توقعات الأرباح.

ب– السياسات الحكومية المتبعة للتأثير على الاستثمار عن طريق سعر الفائدة ومعدلات الضرائب على الأرباح...إلخ .

ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد لآخر، إلا أنه يبقى أن المظهر الأول لعملية تراكم رأس المال بالنسبة لجميع البلدان هو ضرورة التضحية (Sacrifice)، فتراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر مع حجم الادخار، والذي هو نسبة من دخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك، والذي يوجه ليضاف إلى الحجم المتراكم من السلع الرأسمالية، .

ثانيا– كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يرتكز عادة إنتاج اقتصاد ما وكذلك نموه على كمية ونوعية ما يحوزه من موارد وخيرات طبيعية (درجة خصوبة الأرض، وفرة المعادن، المياه، الغابات ...الخ)،ويرى بعض الاقتصاديين بأنه لا قيمة لهذه الموارد الطبيعية، إلاّ إذا أستطاع المورد البشري أن يستغلها لتحقيق الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية للمجتمع، ففي

[1] مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية،معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، سنة 2011، ص:10.

هذه الحالة تفقد هذه الموارد صفة الطبيعة وتصبح وكأنها من صنع الإنسان، فقد يكون البلد غنيا بموارده الطبيعية، لكن مستواه المادي أو نموه الاقتصادي سوف لن يتأثر إذا بقيت هذه الموارد من دون استغلال، يقودنا هذا التحليل إلى القول بأنه على شروط الطلب والتكاليف أن تكون مشجعة، لأجل تحويل مورد معين من حالته الطبيعية (غير المستغلة) إلى حالة اقتصادية (مستغلة) ويحتاج ذلك ما يلي[1]:

أ- أن يكون الطلب على السلعة التي يدخل المورد في إنتاجها كاف لتبرير استغلال هذا المورد.

ب- أن يكون عرض رأس المال والمهارات الفنية متوفرًا بالشكل الذي يضمن تحويل هذه الموارد إلى استعمالات ذات جدوى.

والجدير بالذكر أيضا، أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد ما ليست بالثابتة، فالمجتمع يمكنه أن يطور ويكتشف موارد طبيعية جديدة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي به في المستقبل، وذلك لن يتأتى إلاّ بالتضحية بجزء من الموارد الاقتصادية المتاحة من رأس مال وعمل ...إلخ، وتوجيهها نحو مجالات الأبحاث، أي بمعنى آخر التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الأمد القصير للوصول إلى مستوى مرتفع من القدرات الإنتاجية في المستقبل، وهو ما يعبر عنه بانتقال منحنى حدود إمكانية الإنتاج القصوى إلى الأعلى.

ثالثا– كمية ونوعية رأس المال البشري

كما ذكرنا سابقا كلما كانت نسبة الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان، كلما كان هناك زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وبالتالي تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا كانت نسبة الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي تقل عن الزيادة في عدد السكان، فإن معدل الدخل الحقيقي للفرد سوف يشهد تراجعًا، ويدل هذا على أن زيادة السكان تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تقف في وجه عملية التنمية الاقتصادية في الدول، خاصة في الدول النامية التي تعاني من ضغط سكاني. إلا أن هناك اعتبارات كمية ونوعية أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار، فمثلا تؤدي زيادة السكان إلى زيادة حجم القوى العاملة، أي الزيادة في عرض العمل، ومن ثم استمرار النشاط الاقتصادي والتأثير على معدل النمو الاقتصادي[2].

[1] عريقات حربي محمد موسى، مرجع سابق، ص:272.

[2] عريقات حربي محمد موسى، نفس المرجع، ص: 271.

ومما يلاحظ أيضا أن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة أقل من نمو معدل الطاقة الإنتاجية للفرد، ويرجع السبب في ذلك إلى كون أن الأفراد يميلون في العادة إلى العمل لساعات أقل كلما تحسن مستواهم المعيشي، فيقل بذلك حجم القوة العاملة الفعالة في سوق العمل، وذلك كنتيجة لإقبال هؤلاء الأفراد على التعلم، وتقليل أيام العمل، والتمتع بالعطل، وتفضيل الإحالة على التقاعد في سن مبكر[1].

ومن هنا وجب الاهتمام بتأهيل اليد العاملة وتكوينها للإسراع بعملية التنمية ذلك أن اليد العاملة المؤهلة تعزز من التخصص، ومن ثمة رفع إنتاجية العمل التي تؤثر على معدل النمو،ومن العوامل الرئيسية المحددة لإنتاجية العمل نجد[2]:

أ- مقدار الوقت المبذول في العمل.

ب- نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارة الفنية للعمل.

ت- كمية ونوعية التجهيزات الحديثة المستخدمة في الإنتاج، والموارد الأولية المتوفرة.

ث- درجة التنظيم، الإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

وهنا نجد أنه من أسباب النمو الاقتصادي هي كمية العمل المحققة من طرف اليد العاملة وهذه تقاس بسهولة أما الأصعب فهي مهارة اليد العاملة ونوعية نمط تنظيمهم، وكثافة نشاطهم العمالي.

رابعا- التقدم التقني والفني

يعمل التقدم الفني على تغيير الطريقة الإنتاجية المستخدمة، حيث يؤدي إلى زيادة الإنتاج باستخدام نفس القدر من المدخلات، أو أقل منها لإنتاج نفس القدر من المخرجات عند عناصر الإنتاج السائدة، ومن أنواع التقدم الفني نجد[3]:

- تقدم فني موفر لعنصر العمل.
- تقدم فني موفر لرأس المال .
- تقدم فني موفر لمدخلات الإنتاج من عنصريه.

---

[1] عريقات حربي محمد موسى، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004) ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص: 23.

[3] سيد عابد محمد، التجارة الدولية، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، ط01، 1999، ص- ص: 193-195.

➢ التقدم الفني من خلال نمو عناصر الإنتاج، بزيادة المتاح منها(العمل ورأس المال)

إن التقدم التكنولوجي يعني بصورة عامة السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية بهدف الرفع من المستوى المعيشي للأفراد، وهو لا يقتصر على مجرد ظهور المخترعات، بل يتعدى ذلك إلى مجموع الجهود التي يبذلها المجتمع في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وكذا تطوير واكتشاف موارد أخرى جديدة، عن طريق الارتقاء بالمستويات التعليمية والإدارية والتسويقية[1].وهنا يمكننا النظر للتكنولوجيا على أنها عامل محفز للإنتاجية، إذ يتبنى تقنيات حديثة يتسنى للدولة زيادة الإنتاج بنفس مستوى عوامل الإنتاج[2].

خامسا– العوامل البيئية

يحتاج النمو الاقتصادي إلى ضرورة توفر مناخ مشجع على ذلك، ومن ذلك العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بمعنى وجوب توفر قطاع مصرفي يتلاءم ومتطلبات النمو الاقتصادي، وكذا نظام ضريبي يشجع على تأسيس الاستثمارات الجديدة، ونظام قانوني يعمل على إرساء قواعد التعامل التجاري، واستقرار سياسي وحكم يدعمان النمو الاقتصادي، ولعل هذا العامل هو ما يبرر تحقيق عديد من الدول معدلات نمو مرتفعة ، بينما لم تتمكن من تحقيقها دول أخرى، قد تفوق الدولة الأولى من ناحية توفر الإمكانيات الطبيعية ووفرة المورد البشري الفعال[3].

إن الأدب التجريبي الحديث حول النمو قد فحص بشكل واسع انعكاس كل من مستويات الإنفاق العمومي، التضخم، الانفتاح والتبادل الخارجي، فضلا عن تأكيد العلاقة الموجبة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، فعل سبيل المثال توصل DevarajanK، Zou وSwaroop (1996) إلى وجود علاقة ايجابية بين نفقات الاستهلاك العمومي، والنمو الاقتصادي، كما وجد Srel (1996) أنه في الحالة التي يكون فيها التضخم ضعيفاً، لا يكون له أثر معنوي على النمو، في حين عندما يكون التضخم مرتفعاً أكثر من 8 % سنويا يكون له أثر سلبي ومعنوي على النمو[4].

[1] عريقات حربي ومحمد موسى، مرجع سابق، ص:273.

[2] أحمد فريد مصطفى، الموارد الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ط01، 2006، ص: 22.

[3] عريقات حربي ومحمد موسى، مرجع سابق، ص:273.

[4] جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف، على التضخم والنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2013، ص–ص: 272–274.

المبحث الثاني: الاقتصاديات النفطية

إن طبيعة الصناعة النفطية كصناعة كثيفة رأس المال وتتطلب تقدم تكنولوجي وفني عالي هو ما جعل الدول النفطية النامية تلجأ لشركات نفطية أجنبية لمساعدتها في استغلال ثرواتها، وقد تغيرت العلاقة القانونية التي تربطهما بحسب شكل العقد المبرم.

المطلب الأول: الريع والدولة النفطية

الفرع الأول: مفهوم الريع النفطي وأنواعه

أولا– مفهوم الريع النفطي

يعتبر تحديد مفهوم الريع موضوع جدل ونقاش بين المفكرين بين من يعتبره مقتصرا على الأرض أو عائدها، ومن يعتبره شامل لكل عوامل الإنتاج التي يكون عرضها غير تام المرونة.

إن اصطلاح الريع بمفهومه الواسع ينصرف إلى كافة أشكال الدخول العائدة على هبات الطبيعة فالمناجم شأنها شان الأرض تولد ريعا لأصحابها[1].

كما يعرف الريع بأنه قيمة الإنتاج بعد طرح تكاليف نقل المحروقات إلى غاية حدود الدولة، أو مصنع التحويل، وتكاليف الاستغلال (تكاليف العمليات وتسديد قيمة الاستثمارات) ويقسم الريع بين[2]:

- الشريك الأجنبي على شكل مكافأة.
- الدولة على شكل جباية (إتاوة وضريبة).
- المؤسسة المحلية على شكل نتائج صافية.

وقد أصبح مفهوم الريع في الاقتصاد المعاصر أوسع بكثير من دخل مالك الأرض ليشمل كل من ريع المصادر الطبيعية(نفط وغاز، معادن وسياحة)، ريع الاحتكار، ريع المقدرة الشخصية، ريع تحويلات من الخارج، ريع الخدمات وريع المضاربات العقارية والمالية التي يكون الفرق بينها وبين التكلفة غير مبرر اقتصاديا[3].

وبهذا فإن الريع النفطي يعرف على أنه الدخل الناجم عن بيع النفط، إذ هناك فرق بين تكلفة استخراجه وسعر بيعه، وهذا الفارق لا يعكس مجهودا خاصا من قبل الدول أو الشركات[1].

---

[1] مشدن وهيبة، مرجع سابق، ص: 67.

[2] هندي كريم، الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص:13.

[3] محمد العيد بوجمعة، أثر تطور الإيرادات النفطية على ظاهرة الفساد المالي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013، ص ص: 74-75.

ويعرف الريع النفطي بأنه : الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج، نقل، تكرير، تسويق وسعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي، ويتوزع الريع النفطي بعد استبعاد كل التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة بين الدول المصدرة، معبرا عن نصيبها بالفرق بين التكلفة الكلية وسعر النفط الخام، وبين حكومات الدول المستوردة معبراً عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية، ويختلف توزيع الريع النفطي بين الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة له تبعاً لقوة أو ضعف أسعار النفط الخام، فكلما ارتفع سعر النفط الخام زاد نصيب الدول المصدرة للنفط من ذلك الريع، والعكس صحيح كلما انخفض سعر النفط الخام تضاءل نصيب الدول المصدرة من ذلك الريع، وتكتسب الدول المصدرة للنفط الشرعية في حصولها على الريع النفطي من كون النفط الخام هو مورد طبيعي ناضب وان ما تحصل عليه هذه الدول من ريع يعوضها جزئيا عن نضوب هذه الثروة الطبيعية، أما بالنسبة للدول المستوردة للنفط الخام فتحصل على الريع النفطي من خلال فرض الرسوم الجمركية على المنتجات النفطية المكررة ،مما يتيح لها التمييز بين مستويات الضريبة المختلفة المفروضة على المنتجات المكررة[2].

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى عدم صحة الاعتقاد السائد بان الدول المصدرة للنفط تجني عائدات هائلة نتيجة ارتفاع الأسعار، فعائدات الدول الصناعية السبع من الضرائب المفروضة على استهلاك النفط أكبر مما تحققه الدول العربية من صادراتها النفطية، كما يبين الشكل التالي[3]:

---

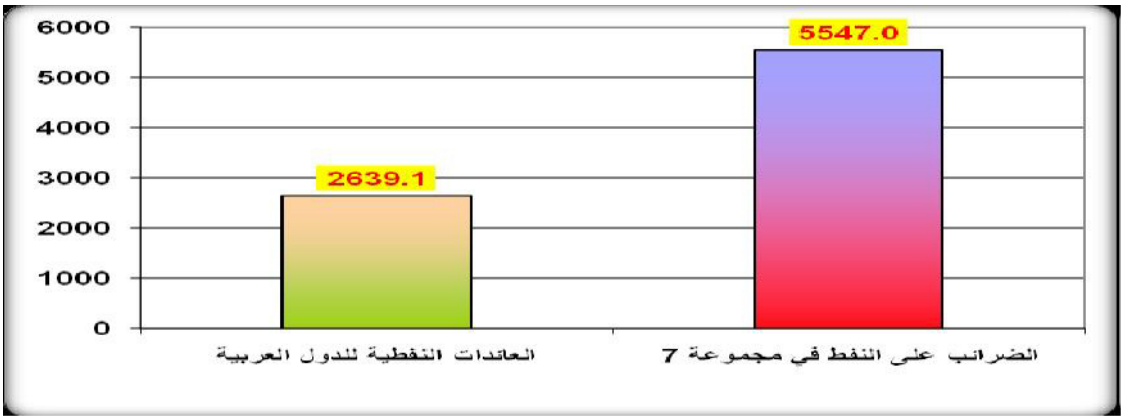
[1] محمد العيد بوجمعة، نفس المرجع، ص: 74.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، الريع النفطي، منشورات مؤسسة الحوار المتمدن، 2012/02/07، متوفرة على الموقع:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=294425 consulté le 10/05/2016.

[3] عبد الفتاح دندي، واقع ودور النفط والغاز الطبيعي في تعزيز التنمية العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 39، عدد 145، منظمة أوابك، الكويت، ربيع 2013، ص: 62.

الشكل رقم (2-01): مقارنة عائدات الضرائب على النفط لمجموعة الدول السبع الصناعية بعائدات الدول العربية المنتجة للنفط، للفترة 2007-2011(مليار دولار)



المصدر: عبد الفتاح دندي، واقع ودور النفط والغاز الطبيعي في تعزيز التنمية العربية، مرجع سابق، : 62.

حيث نلاحظ أن ما حققته عائدات الضرائب للدول الصناعية السبع يعادل ضعف ما حققته الدول العربية من عائدات إ .

ثانيا-أنواع الريع النفطي

وتوجد ثلاثة أنواع من الريوع في قطاع النفط تتحدد وفق شروط الإنتاج والتوزيع وهي كالتالي[1]:

1- **الريع التفاضلي:** ينتج عن الاختلاف في مستوى تكاليف الاستغلال، وهناك ثلاثة أنواع من الريع التفاضلي.

أ- ريع الخصوبة: ينتج عن التغير الطبيعي للخصوبة في الحقول النفطية، فنفس الكمية من المال المستثمر في حقلين تعطي كميات مختلفة من المنتوج.

ب- ريع الموقع: ناتج عن المسافة التي تفصل حقول النفط عن أسواقها.

ت- ريع النوعية: ناتج عن الاختلاف في نوعية النفط.

2- **الريع الاحتكاري:** يمثل المبالغ المدفوعة من قبل مستغل الثروة النفطية لمالك الأرض، ويسمى بتكلفة الإتاوة، وتتناسب مع حجم الإنتاج.

3- **ريع الندرة:** يتمتع النفط بصفة النفاذية، كما تصاحب الصناعة النفطية عدة مخاطر لهذا لابد لسعر النفط أن يكون مرتفعا بما يسمى بريع الندرة، وذلك بإضافة تكلفة ضمنية للتكاليف الحدية للإنتاج.

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2009، ص: 31.

الفرع الثاني: مفهوم الدولة النفطية

الدولة الريعية هي الدولة التي يكون اقتصادها يعتمد على الريع الخارجي في ظل قصور القطاعات الإنتاجية المحلية، وتكون نسبة مساهمة الريع الخارجي مرتفعة في الناتج الوطني، ثم يعاد توزيع هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان[1].

تطلق صفة الدولة النفطية على البلد الذي ينتج ويصدر كميات مهمة من النفط الخام، كدول منظمة أوبك وكذلك الدول خارج منظمة أوبك مثل المملكة المتحدة، النرويج، روسيا، المكسيك، كازاخستان، الولايات المتحدة الأمريكية.

وهنا يمكننا القول أن الدولة النفطية هي التي تتميز بارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج الوطني، واقتصار دور الدولة على توزيع الثروة الريعية على المواطنين، بحيث تكون السياسات الاقتصادية المنتهجة تابعة للإيرادات النفطية.

وتشترك الدول النفطية لمنظمة أوبك في مجموعة من الخصائص نذكر منها[2]:

1- تعتمد هذه الدول اعتمادا شديدا على العوائد النفطية التي تعتبر ركيزة الناتج الوطني الإجمالي، والدعامة الأساسية للموازنات العامة وموازين المدفوعات، لذلك تنعكس عليها بشدة التقلبات التي تلحق بتلك العوائد.

2- تسيطر الشركات العالمية الكبرى على صناعة النفط في هذه الدول، مما يسبب عزل هذا القطاع على الاقتصاد الوطني، وضآلة نصيب هذه الدول من الريع النفطي.

3- نقص رؤوس الأموال المتخصصة الراغبة في المخاطرة، مما أدى إلى ارتفاع عائد رأس المال في صناعة النفط مقارنة بنظيره في الصناعات الأخرى.

4- عدم مقدرة الدول النفطية النامية على تكرير كل النفط الذي تنتجه، مما يجعلها تقوم بتصديره خام، وتستورد المنتجات النفطية المكررة بأسعار أعلى.

5- ضعف القطاعات الأخرى بسبب قلة الاهتمام، ونشوء مجتمعات استهلاكية تعتمد على ثروة زائلة لا تقدر قيمة العمل المنتج.

6- تأثر برامج التنمية في الدول النفطية بتقلبات أسعار النفط.

وقد جرت العادة على تقسيم دول أوبك على مجموعتين، حيث تتميز المجموعة الأولى باحتياطاتها الكبيرة وإنتاجها المعتبر، فضلا عن قلة السكان، وبالتالي الحجم الكبير للعوائد النفطية وتكون الفوائض.مثل السعودية،

---

[1] مشدن وهيبة، مرجع سابق، ص: 68.

[2] حمادي نعيمة، مرجع سابق،ص ص: 26-27.

الكويت، الإمارات العربية المتحدة وقطر. أما المجموعة الثانية فمعدل إنتاجها أقل وإيراداتها أقل وعدد سكانها أكبر، وهذا ما يجعلها تتأثر بتقلبات أسعار النفط بنسبة أكبر، وتضم الجزائر، نيجيريا، إكوادور، أنغولا، العراق، اندونيسيا[1].

والجدير بالذكر أن وجود الاقتصاد الريعي لا يعني عدم وجود قطاعات منتجة في الدولة نفسها، إلا أن حصيلة الصادرات النفطية تتجاوز 80% من إجمالي حصيلة الصادرات في الدولة، وهذا ما يؤدي إلى[2]:

- تشويه دور الدولة من حيث علاقاتها بالمجتمع المدني والنظام الاقتصادي، أي تبعية الدولة الريعية إزاء الخارج، وتبعية المجتمع المدني إزاء الدولة الريعية. فالاقتصاد ليس اقتصاد إنتاجي وإنما استخراجي استهلاكي، بسبب انفصال العلاقة ين الدخل والإنتاج نضرا لحصول الدولة على الدخل دون إنتاج[3].
- نمو قطاع الخدمات على حساب الأنشطة المنتجة في القطاع الصناعي والزراعي.
- انتشار النزعة الاستهلاكية، وتزايد الاستيراد.
- فصل تام بين النظام التعليمي وحاجات السوق، وتشكل البطالة المقنعة بسبب نظام الحماية للدولة الريعية.

وما يجب الإشارة إليه هو أنه ليس كل دولة ريعية فهي تعاني من هذه المشاكل فمثلا لدينا بريطانيا دولة ريعية تحسن استخدام ثروتها، إنما الخلل في عدم وجود مؤسسات سياسية وبرلمانية ووعي اجتماعي يطالب بترشيد إنفاق الثروة واستخراجها بقدر الاحتياج[4]. فضلا عن إهمال تثمين رأس المال البشري، وضعف التسيير المالي والمؤسساتي، وغياب هيئات التخطيط والاستشراف، الأمر الذي يحول دون التقييم[5].

المطلب الثاني: الشركات الفاعلة في الصناعة النفطية

تعتبر الشركات من الأطراف الفاعلة في السوق النفطية، وترتبط بالدول النفطية عن طريق عقود الاستغلال، وقد احتكرت الشركات الكبرى في بداية الأمر كل مراحل الصناعة النفطية، إلا أنه ظهر فيما بعد فاعلون جدد وهم الشركات المستقلة ثم فيما بعد الشركات البترولية الوطنية التي ترعى مصالح الدول المضيفة.

---

[1] نواف الرومي، مرجع سابق، ص ص: 152-153.

[2] مشدن وهيبة، مرجع سابق، ص ص 86-87.

[3] عبد العزيز الدخيل، الريع النفطي والتنمية والاصلاح السياسي، برنامج في العمق على قناة الجزيرة، 2013/12/09، متوفر على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=uM7DWby_IMI consulté le 10/05/2016.

[4] عبد العزيز الدخيل، نفس المرجع، نفس اليوم.

[5] عبد الحق لعميري، لا مستقبل للجزائر في ظل الارتهان للريع النفطي وتهميش راس المال البشري، جريدة الخبر، الجزائر، 2016/01/27.

الفرع الأول: الشركات النفطية العالمية

أولا– نشأة الشركات النفطية العالمية وتطورها التاريخي

كانت بداية صناعة النفط في الولايات المتحدة، وأهم ما ميزها هو انفصال مراحل التصنيع إلا أنه بظهور شركة (Standard Oil of New Jersey)عام 1880 بدا تطبيق مبدأ التكامل الرأسي لصناعة النفط. وقد بدا الاحتكاري العالمي للنفط منذ عام 1907 مع اندماج شركتي شل (Dutch Shell)، رويال دوتش (Royal Deutch) الهولنديتين، ثم بدا التنسيق مع باقي الشركات[1]، لتقاسم الأخوات السبع المذكورة سابقا سوق النفط العالمي من خلال اتفاقية الأكناكاري(Achnackary) لعام1928 التي تمنع التنافس بين تلك الشركات، كما حصلت كل شركة على حصة في الأسواق المختلفة استنادا إلى حصتها من المبيعات الفعلية خلال عام1928.

وتعتبر الشركات النفطية العالمية شركات متعددة الجنسيات وتعرف هذه الأخيرة "بأنها شركة تستمد قسما مهما من استثماراتها، مواردها، سوقها ،وقوة العمل بها من خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي"[2].

وقد مرت الشركات النفطية العالمية بخمس مراحل أساسية هي[3]:

– المرحلة الأولى (1950–1970): وتعرف بمرحلة هيمنة شركات النفط الكبرى، ويلاحظ خلال هذه الفترة ازدهار إنتاج شركات النفط العالمية بالرغم من تركز إنتاجها في قارات أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية، ومنطقة الشرق الوسط.

– المرحلة الثانية (1970– 1976): وتعرف بمرحلة التأميم، عندما قامت معظم دول الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية بتأميم قطاع النفط، وبدا انحسار دور شركات النفط العالمية في هذه المناطق.

– المرحلة الثالثة (1976–1989) : وتعرف بمرحلة ما بعد التأميم، ويلاحظ خلال هذه الفترة انحسار دور شركات النفط العالمية في منطقة الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية، وتركز إنتاجها في قارة أمريكا الشمالية وبداية النشاط في أوربا ومناطق أخرى من العالم.

---

[1] تركي الحمش، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات ودورها في العلاقات الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37، العدد 139، منظمة اوابك، الكويت، خريف 2011، ص:18.

[2] أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص: 57.

[3] الطاهر الزيتوني، ندوة اكسفورد الثالثة والثلاثون للطاقة– التحديات الجديدة في ديناميكيات الطاقة العالمية–، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد37، عدد 139، منظمة أوابك، الكويت، خريف 2011، ص: 187.

- المرحلة الرابعة (1998- 2002):وتعرف بمرحلة عمليات الاندماج الكبرى، عندما قامت عمليات اندماج وشراكة كبيرة بين شركات النفط العالمية في أوروبا ومناطق أخرى من العالم، ويده تناقص إنتاج تلك الشركات في قارة أمريكا الشمالية.

- المرحلة الخامسة (2002- الوقت الحاضر) : وتعرف بمرحلة ما بعد عمليات الاندماج الكبرى، ويلاحظ خلال هذه الفترة انحسار إنتاج شركات النفط العالمية في قارة أمريكا الشمالية، وانتعاش بسيط في منطقة الشرق الوسط وأمريكا الجنوبية، وتركز إنتاجها في أوربا ومناطق أخرى من العالم.

ثانيا- مميزات الشركات النفطية العالمية ومهامها

1- مميزات الشركات النفطية العالمية

تتمتع الشركات الاحتكارية بعدة ميزات أهمها[1]:

- ميزة التكامل: فبعض الشركات تعمل بشكل متكامل ابتداءا من مرحلة البحث والتنقيب مرورا بالإنتاج والتكرير وصولا إلى التسويق والتوزيع.
- الاحتكار: حيث أن الشركات النفطية متعددة الجنسيات تسعى للسيطرة على ثروات الدول النامية، وتنقلها إلى بلدانها ويعاد تصديرها على شكل مواد مصنعة، وهذا ما يساهم في خلق نمط استهلاكي يعود بالفائدة على هذه الشركات.
- ضخامة رؤوس الأموال التي تديرها.
- التكاليف الثابتة تشكل نسبة كبيرة من مجمل تكاليف هذه الشركات.
- عزل هذا القطاع في الدول التي تعمل بها هذه الشركات عن باقي القطاعات الاقتصادية.
- امتلاكها لطاقات إنتاجية ضخمة يمكن استعمالها للتحكم في الأسعار عند الحاجة.
- تنوع أنشطة هذه الشركات فهي قد تجمع في فرع واحد أو في فروعها المنتشرة بين أنشطة المال والتجارة والبنوك جنبا إلى جنب مع أنشطة الإنتاج والاستثمار في مختلف فروع الصناعة والزراعة والتعدين والنفط والخدمات طالما كان ذلك مؤديا إلى تحقيق أقصى ربحية[2].
- إن هذه الشركات لا تقوم بالاستثمار المباشر إلا إذا كانت السوق المحلية أو الإقليمية، تستوعب الطاقة الكاملة للوحدات الإنتاجية المزمع إقامتها، وذلك لأنها توازن باستمرار بين افتتاح فرع لها في إحدى الدول، أو الاكتفاء بإعطاء ترخيص إنتاج، للشركات المحلية في مقابل رسوم امتياز بشرط أن

---

[1] تركي الحمش، مرجع سابق، ص-ص: 220-226.

[2] ابراهيم الحمود، خالد سعد زغلول حلمي، النظم القانونية والسياسية للنفط العربي ووسائل تسوية المنازعات النفطية، دون ناشر، 2000، ص:26.متوفر على الموقع:

http://www.askzad.com consulté le 10/05/2016.

تكون الشركة المحلية قادرة على تطبيق العملية الإنتاجية ذاتها من حيث التكنولوجيا أو الفنون التسويقية المتبعة في الشركة الأم[1].

إن هذه المميزات التي تتمتع بها الشركات النفطية الكبرى هي ما أكسبها القوة الاقتصادية والإستراتيجية لمواجهة الدول المنتجة في عدة مناطق من العالم.

2- مهام الشركات النفطية العالمية

تقوم الشركات النفطية العالمية بدور رئيسي في مجال المحروقات وهذا يظهر من خلال[2]:

- دورها كوسيط بين المنتج والمستهلك من أجل ضمان تدفق النفط والمنتجات النفطية من مصادر إنتاجها إلى المستهلك النهائي في الوقت المحدد وبالقدر والنوع الملائمين.
- دورها كمستثمر في الدول المصدرة للنفط، فبعض الدول تفضل مشاركة الشركات الأجنبية في البحث عن النفط وإنتاجه، بسبب ضخامة الاستثمار المالي والعتادي.
- دورها كبائع للتقنيات والخدمات للدول المضيفة.

الفرع الثاني : الشركات المستقلة

بدأت هيمنة الشركات العالمية الكبرى في التناقص بظهور الشركات المستقلة التي كانت تقدم شروطا أفضل للدول المضيفة وقد سميت بمستقلة لأنها تأخذ موقف مستقل في السوق العالمية[3].

وبدخول عقد الخمسينيات تزايد عدد الشركات المستقلة بشكل ملحوظ، حيث توزعت جنسياتها بين شركات أمريكية ومجموعة شركات لأوربا الغربية (إني الايطالية، إيراب الفرنسية..) ومجموعة شركات يابانية (ميتسوبيشي، مازورن...)[4].

بتزايد الطلب على النفط، تزايدت أرباح قطاع النفط وهو الأمر الذي شجع على دخول الشركات لهذا القطاع، ورغم أن الشركات المستقلة نشأت كمؤسسات هامشية تدور في فلك الصناعة البترولية لأنها لم تمتلك العمليات المتكاملة عموديا كالشركات الكبرى، إلا أن إمكانياتها الفنية والاقتصادية تزايدت بسرعة وتوسعت أنشطتها البترولية لتصبح من القوى الفاعلة في الصناعة النفطية[5].

---

[1] ابراهيم الحمود، خالد سعد زغلول حلمي، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص: 60.

[3] عكة عبد الغني، تنمية البلدان النفطية في ظل العولمة الاقتصادية- حالة الدول العربية-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010، ص: 135.

[4] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص: 99.

[5] عبد العزيز مؤمنة، البترول والمستقبل العربي، إكسبراس إنتر ناشيونل للنشر، لبنان، 1979، ص: 111.

الفرع الثالث: الشركات الوطنية

من أجل استكمال مسارات التحرر الاقتصادي، كان لابد لكل دولة مصدرة للنفط أن يكون لها سياسة مستقلة تحمي مصالحها، وأن تقيم أذرع تنفيذية لهذه السياسة قادرة على مواجهة التيارات العنيفة التي تتصارع في السوق، ومن هنا برزت فكرة إنشاء شركات وطنية للبترول[1]، فتم تأسيس شركة النفط الوطنية الإيرانية عام 1948، شركة سوناطراك في الجزائر عام 1963، شركة الغاز الإيرانية عام 1965، شركة أبو ضبي الوطنية عام 1971...إلخ

وقد تمتعت هذه الشركات بالدعم والمساندة من قبل حكوماتها، من حيث الدعم المالي، الإسناد السياسي، تخصيص رؤوس الأموال الاستثمارية، تخصيص الراضي ذات الاحتمالات البترولية العالمية، أو في حصر حقوق استغلال الثروة الوطنية بهذه الشركات، فضلا عن كون السوق المحلية للبلد مضمونة[2].

وبظهور الزعماء القوميين في الشرق الوسط وشمال إفريقيا، أصبحت حركة التأميم تمثل خطوة أساسية من أجل التحرر السياسي، فقد أممت مصر قناة السويس عام 1956، وقبل ذلك أممت إيران شركة النفط الانجليزية الإيرانية عام 1951، وأممت الجزائر قطاع المحروقات عام 1971، وما ساعد على عمليات التأميم هو وجود الشكات النفطية الوطنية التي تولت عملية تسيير قطاع النفط.

وترتبط شركات النفط الوطنية ارتباط وثيق بالدولة في مختلف تعاملاتها وثقافاتها، فالمسؤول عن الشركات الوطنية النفطية يتم تعيينه من طرف رئيس الدولة أو الوزير المسؤول عن النفط في الدولة[3]. والجدول التالي يوضح خصائص العلاقات المالية القائمة بين الدولة وشركات النفط الدولية.

---

[1] حسين عبد الله، البترول العربي- دراسة اقتصادية سياسية-، مرجع سابق، ص: 121.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص: 104.

[3] قاليري مارسيل، عمالقة النفط- شركات النفط الوطنية في الشرق الوسط-، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص: 180.

الجدول رقم (2-02): خصائص العلاقات المالية القائمة بين الدولة وشركات النفط الوطنية

الشركات	نصيب الدولة	نصيب الشركة	رأس مال متوفر	الشفافية
شركة نفط أبو ضبي الوطنية	تحصل الحكومة على جعالات وضرائب، ويرسل الفائض إلى الدائرة المالية والمتبقي إلى سلطات الاستثمار في أبو ضبي	تحتفظ الشركة بأموال تنفق على العمليات ورأس المال قبل قرض ضرائب عليها	نعم	شفافية داخلية
شركة البترول الكويتية	تتراوح حصة الحكومة من العائدات بين 80و90% وتقطع نسبة 10% لصندوق المدخرات المخصص لأجيال المستقبل	تشتري الشركة النفط والغاز من الحكومة ويخصم من قيمتها تكاليف المعالجة وتخصص نسبة 10% منها للمدخرات القانونية، وتبيع النفط وتحصل على اجر تسويقي بنسبة 0.05% دولار للبرميل	نعم وتراكم الأموال لكن الهامش على مبيعات المواد المستخرجة منخفض	شفافية داخلية وبعض الشفافية الخارجية متمثلة في تقرير سنوي مع كشف مالي، ولكن البيانات إجمالية
شركة النفط الوطنية الإيرانية	تحصل على عائدات من مبيعات النفط الخام المصدر تدفع لوزارة المالية ويرسل الفائض لصندوق الاستقرار النفطي	تحصل عل مداخيلها من مبيعات الغاز(المصدر والمستخدم محليا) ومبيعات النفط المخصص للاستخدام المحلي، إضافة غلى عائدات تقتطع من قيمة مبيعات حصة الحكومة من النفط	كلا يبلغ معدل الاستثمارات السنوية ثلاث مليارات دولار واستدانت الشركة والدولة من أسواق رأس المال	كلا، عمليات تدوين لحسابات مبهمة

		لتستخدم لإعادة شراء ما كان قد بيع لشركات أجنبية من خلال الامتيازات		
شركة سعودي أرامكو	تحصل الحكومة على جعالات وحصص تقدر نسبتها ب93 % من أرباح الشركة	تحتفظ الشركة بحوالي 7% من أرباحها	نعم	شفافية داخلية، لا وجود لكشف مالي خارج إطار مجلس البترول الأعلى
شركة سوناطراك	تحصل على جعالات وفقا لمداخيل الشركة، إضافة غلى نسبة تتراوح مابي 30و 70% من ضريبة الدخل المباشرة، ويرسل الفائض إلى الصندوق المخصص لتنظيم المداخيل	تحتفظ سوناطراك بحصة من إنتاج ومن مبيعات النفط الخام وبعائداتها الصافية من الاستثمارات	نعم	شفافية داخلية وخارجية، بوجود تقرير سنوي مع كشف مالي مفصل، ولكن بعض البيانات إجمالية

المصدر: قاليري مارسيل، مرجع سابق، ص ص: 180-181.

المطلب الثالث: عقود استغلال النفط

بعد اكتشاف النفط في الشرق الوسط بدأ سباق الشركات النفطية لاستغلال ثرواتها تحت أغطية قانونية في شكل عقود امتياز، وما كان على الدول المضيفة إلا القبول بسبب ضخامة الإمكانيات المالية والتقنية للصناعة النفطية.

الفرع الأول: عقود الامتياز

نظام الامتياز هو نظام فرنسي مشتق من قانون نابليون المتعلق بالمناجم لبعض المواد والمنتجات ذات المنفعة، ويعرف الامتياز البترولي على أنه عقد بموجبه تمنح الدولة للغير خلال فترة معينة ولمساحة محددة، حق التصرف للبحث عن مكامن المحروقات، وفي حالة اكتشاف الحقل واستخراج المنتجات والتصرف فيها بشرط تغطية بعض الالتزامات التقنية، المالية والاقتصادية[1].

وبالرغم من أن عقد الامتياز هو الأسلوب السائد في صناعة النفط إلا ان طبيعة هذه العقود وأحكامها قد تغيرت من وقت لآخر ومن أهم التطورات نجد:

1- عقود الامتياز الممنوحة قبل عام 1950

وهي العقود التي منحت في بعض دول الشرق الوسط مثل الامتياز الذي قدمته الحكومة الإيرانية عام 1901 لويليام (William Knox) لمدة 60 سنة والذي يغطي معظم الأراضي الإيرانية وامتياز الحكومة العراقية مع شركة البترول التركية عام 1925 لمدة 75سنة ..ألخ ،وقد حققت الشركات العالمية التي حصلت على هذه العقود مزايا اقتصادية كبيرة[2].

ومن أهم خصائص الامتيازات في هذه الفترة نجد[3]:

- تغطي هذه الامتيازات مساحات شاسعة على فترات طويلة.
- الإتاوة ليست بالمهمة، وتدفع على أساس الكميات المنتجة.
- قلة الشركات صاحبة الامتياز.
- آجال الامتياز خلال تلك الفترة بقيت دون تغير.

2- عقود الامتياز السائدة خلال الخمسينيات

على إثر ازدياد المعارضة لنظام الامتياز واعتباره مجحف بحق الدول المضيفة، ظهر ما يعرف بمناصفة الأرباح من أجل زيادة العائدات التي تحصل عليها الدولة.

وقد تميزت عقود هذه الفترة بالآتي[1]:

---

[1] مجلد ميلود، مرجع سابق، ص: 77.

[2] حسين القاضي وآخرون، محاسبة البترول، الدار العلمية الدولية والثقافية للنشر والتوزيع، عمان، ط01 ، 2001، ص: 26.

[3] مجلد ميلود/ مرجع سابق، ص: 79.

- تلتزم الشركات بدفع إتاوة مقدارها 12.5% من الإنتاج، تأخذها الدولة عينا أو نقدا.
- إذا حققت الشركة ربحا من بيع البترول تلتزم بدفع ضريبة على هذا الدخل مقدارها 50% على أن لا يزيد مقدار الإتاوة والضرائب عن 50% من صافي الأرباح.
- تحسب أرباح الشركة على أساس الأسعار المعلنة من طرف الشركات العالمية، وتخضع لخصومات كبيرة تمنحها لعملائها، وليس للدول الحق في تغيير المعادلة السعرية حتى تكونت الأوبك.

3- عقود الامتياز السائدة خلال الستينيات

تم البدء بإتباع عقود هذه الفترة بعد إنشاء أوبك ومن أهم الخصائص المالية لهذه العقود نجد[2]:

- تلتزم الشركات بموجب هذه العقود بدفع إتاوة، على أن لا تعتبر هذه الإتاوة دفعة مقدمة من نصيب الدولة في الأرباح ، بل تعتبر نفقة تضاف إلى التكاليف عند تحديد الأرباح.
- تلتزم الشركات بعد ذلك بدفع ضريبة على دخلها مقدارها 50% من صافي الدخل، ويحسب الدخل الخاضع لهذه الضريبة على أساس الأسعار المعلنة بعد خصم مسموحات محددة بعد طرح التكاليف و الإتاوة.

وكما يبدو فإن الدول المضيفة قدمت تنازلات كبيرة وأعطت أكثر مما أخذت، لأنها كانت عقود إذعان تميزت بشروط مجحفة كعدم التزام الشركة بتكرير النفط محليا، جمود معدل الضريبة وجعله عنصر تعاقدي وانفراد الشركة بتحديد كمية الإنتاج وأيضا السعر الذي يباع به النفط[3]. إضافة غلى ذلك السرية التامة لوثائق الامتياز، بحيث لا تتوفر لأي حكومة فكرة واضحة عن الشروط التي تم الحصول عليها من طرف الحكومات الأخرى[4].

4- عقود الامتياز من 1970 إلى غاية أيامنا

وتميزت بالسيطرة الفعلية للدول المنتجة على الصناعة النفطية عن طريق عقود جديدة مختلفة من حيث الطبيعة القانونية، والشروط المتعاقد عليها.

الفرع الثاني: عقود المشاركة

---

[1] حامد مولود على الرك، نموذج مقترح لمراجعة الجانب الحكومي لنفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011، ص104.

[2] حامد مولود على الرك، مرجع سابق، ص: 105.

[3] يسري محمد ابو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المامول، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، ص-ص: 566-568.

[4] حسين عبد الله، البترول العربي- دراسة اقتصادية سياسية-، مرجع سابق، ص: 99.

ظهرت عقود المشاركة بعد الحرب العالمية الثانية لتحقيق رغبة الحكومة في السيطرة على ثرواتها النفطية وتحقيق أكبر عائد مالي منها، وكذا لتحقيق رغبة شركات النفط الصغيرة في تأميم مصادر أجنبية للنفط، وهي تلك العقود أين تشترك الدولة ممثلة بمؤسستها الوطنية مع شركات أجنبية مشكلة بذلك شركة أسهم، وتتحمل الشركة المنقبة بموجب هذا العقد تكاليف البحث بمفردها، كما يلزمها العقد ببرنامج حفر معين، واستثمار مبالغ معينة، على أن تسترد التكاليف وفق نسب سنوية محددة تخصم من قيمة الإنتاج لأغراض ضريبة الدخل[1].

ومن محاسن عقود الشراكة نجد[2]:

- إن الشركة المنقبة تتحمل المخاطر المالية المتعلقة بالبحث، كما تعتبر بالنسبة للدول النامية.
- تعتبر وسيلة لاكتساب المهارات الإدارية والفنية التي تتطلبها العمليات النفطية.
- إن بعض تلك العقود تنص على أن تتولى مؤسسة النفط الوطنية عمليات التشغيل فور استرداد الشركة المنقبة للمبالغ التي صرفتها.
- تكون نسبة سيطرة الدولة ومراقبتها في مثل هذه العقود مستحوذة على الجزء الأكبر.
- يمكن أن يلتزم الشريك الأجنبي بتسويق جانب من حصة الشريك الوطني مقابل عمولة معينة[3].
- تقوم الشركة العاملة بإعادة نسبة معينة من المساحة إلى الدولة كل فترة زمنية حسب الاتفاق[4].
- تشمل بعض العقود علاوة توقيع وتدفع عند التوقيع على الاتفاق، وعلاوة إنتاج تدفع عند البدء في الإنتاج، أو عند وصول الإنتاج لمستوى معين[5].

وبالتالي فإن عقود المشاركة تساهم في زيادة العائد الاقتصادي ممثلا في كونها مانحة العقد لها حقوق ضريبية، و كمساهم في المشروع فإن لها حق المشاركة في الإدارة والمساهمة في التطوير والتخطيط وما إلى ذلك[6]. إلا أنها لم تحقق الرغبات المرجوة للدول المضيفة برفع الخبرات والتقنيات المحلية، بسبب عدم تأمين العقد للمشاركة الايجابية والفعالة، وهذا ما جعل الدول المنتجة تبحث عن صيغ تعاقدية أخرى تلبي بدرجات أفضل نسبيا التوازن المطلوب بين مصالح الأطراف المتعاقدة[7].

---

[1] عمامرية نبيلة، تسوية المنازعات الناجمة عن العقود الاستثمارية البترولية عن طريق التحكيم التجاري الدولي، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع قانون أعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2012، ص: 16.

[2] عمامرية نبيلة، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] حسين عبد الله، اقتصاديات البترول، مرجع سابق، ص: 276.

[4] حامد مولود، المرجع سابق، ص: 107.

[5] حامد مولود، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[6] محمد أزهر السماك وزكريا عبد الحميد باشا، مرجع سابق، ص: 108.

[7] حامد مولود، مرجع سابق، ص: 108.

الفرع الثالث: عقود المقاولة (عقود الخدمات)

ظهرت هذه العقود عام 1938 في المكسيك بعد تأميمها لصناعة النفط، حيث استطاعت إقناع بعض الشركات الأجنبية بالعمل كمقاول لحسابها مقابل نسبة معينة من الإنتاج[1]. وهكذا فإن الطرف الأجنبي لا يعد صاحب امتياز أو شريك وإنما يعد مقاول يعمل لصاحب الشركة الوطنية التابعة للبلد المضيف، ويربط الطرفان عقد مقاولة يمكن أن يشبّه بعقد إيجار آو عقد توريد خدمات[2].

وتنقسم عقود الخدمات إلى نوعين هما[3]:

- عقود خدمات خالية من المخاطر: حيث تقوم الدولة بتحمل كافة مخاطر الاستكشاف والتطوير، ودور الشركة هو تقديم خدمات مقابل أتعاب معينة في منطقة محددة كما هو الحال في بعض دول الشرق الوسط، حيث توجد رؤوس أموال كبيرة ولا توجد الخبرة والتكنولوجيا المطلوبة، وهذا النوع يقلل من المقابل الذي تدفعه الحكومة للشركة المنقبة.
- عقود الخدمات المتضمن للمخاطر: حيث تتحمل الشركة النفطية لمخاطر الاستكشاف، حيث توفر رأس المال المطلوب لعمليات البحث والتنمية على أن تسترده خلال سنوات محددة بعد مرحلة الإنتاج، إما نقدا آو عن طريق إعطائها الحق في شراء جزء من الإنتاج بسعر منخفض. أما في حالة عدم الاستكشاف، فإن الشركة لا تسترد المبالغ التي صرفتها، وفي حالة الاستكشاف فإن الشركة تلتزم بتمويل عمليات تطوير الحقول المستكشفة، وهذه الأموال تعتبر قرض بفائدة على خلاف تمويل عمليات البحث[4].

وتتمثل سمات عقود الخدمات في الآتي[5]:

أ- تظل ملكية النفط للدولة المضيفة ولا تحصل الشركة النفطية على حصة مباشرة في احتياطي النفط، إنما تقدم خدمات متمثلة في:

- خدمات تقنية لتنفيذ أعمال الاستكشاف والتطوير والإنتاج في المنطقة المحددة بالعقد.
- خدمات مالية لتمويل أعمال الاستكشاف والتنقيب والتطوير، ويعتبر تمويل أعمال الاستكشاف بمثابة قروض بدون فائدة، أما تمويل عمليات التنمية والتطوير فهي قروض بفائدة حسبما يتم الاتفاق عليه.

---

[1] حامد مولود، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] عمامرية نبيلة، مرجع سابق، ص: 23.

[3] حامد مولود، مرجع سابق، ص ص: 108-109.

[4] حسين عبد الله، اقتصاديات البترول، مرجع سابق، ص: 295.

[5] حامد مولود، نفس المرجع، ص:109.

- خدمات تجارية لتسويق جزء من الإنتاج وتعمل كوسيط لحساب الشركة الوطنية مقابل حصولها على عمولات مبيعات.

ب- تلتزم الشركة الأجنبية بتوفير أموال البحث والتنقيب والتطوير.

ت- تعفى الشركة من دفع أية ضرائب أو رسوم، باعتبار الشركة الوطنية المالك الوحيد.

ث- قصر مدة هذه العقود إذا ما قورنت مع عقود الامتياز وعقود المشاركة.

ومن الجوانب السلبية لعقود الخدمة هي أنها لا تشكل حافزا كافيا للشركات المنقبة، فضلا عن قلة تكلفة العمليات في مرحلة التنمية، وبالتالي الشركة المنقبة تأخذ عائد ثابت دون اعتبار للمبالغ التي تم صرفها[1].

الفرع الرابع: عقود مقاسمة الإنتاج

يعد هذا النوع من أكثر العقود التي تفضلها الدول المضيفة، وتعد اندونيسيا الدولة الرائدة في إتباع هذه الصيغة التعاقدية، وانتشرت في العالم العربي بدءا من عام 1973 في مصر، ويعتبر هذا العقد بمثابة المنظم لطبيعة العلاقة بين الجانب الوطني والشركة النفطية الأجنبية، إذ يلتزم الشريك الوطني بسداد الإتاوة للجهات الحكومية، كما يقوم بسداد الضرائب المستحقة عن صافي الدخل الذي يحققه الشريك الأجنبي[2] .

ومن أهم سمات عقود مقاسمة الإنتاج نجد[3]:

- تتحمل الشركة الأجنبية أو المقاول كافة المخاطر والتكاليف في مرحلة البحث والاستكشاف، كما في عقود المشاركة والمقاولة، فإن لم يتم العثور على النفط يفقد جميع النفقات التي دفعها، أما عند استخراج النفط فيتم مقاسمة الإنتاج.
- مدة تقاسم الإنتاج تقسم إلى مرحلتين، أولهما مدة خاصة بأعمال المسح والتنقيب وتتراوح مدتها بين سنتين واثنتي عشر سنة، والثانية خاصة بالاستثمار التجاري للنفط وتتراوح مدتها بين عشرين وثلاثين سنة.
- تقضي معظم عقود مقاسمة الإنتاج أن تدفع الشركة الأجنبية علاوة توقيع وعلاوة إنتاج تتغير بتغير حجم الإنتاج، وفي الغالب تكون غير قابلة للاسترداد ولا تستهلك.
- يتم اقتسام الإنتاج وفقا لنسب معينة قد تصل إلى 85% لصالح الدولة و15% لصالح الشركة الأجنبية، وما يحدد هذه النسب هو مستوى الإنتاج، مكان الحقول، نوع الإنتاج (زيت أو غاز) ،
- حصة الدولة تزداد بازدياد كميات الإنتاج، أو بارتفاع أسعار النفط.

المبحث الثالث: العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي

[1] عمامرية نبيلة، مرجع سابق، ص:25.

[2] ابراهيم طه عبد الوهاب، مرجع سابق، ص: 239.

[3] حسين القاضي وآخرون، مرجع سابق، ص-ص: 30-33.

يستخدم النفط في البلدان النفطية النامية عموما والبلدان العربية خاصة كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي، إذ تعتمد مختلف البرامج التنموية على العائدات النفطية. وتعتبر العلاقة بين النفط والنمو الاقتصادي علاقة معقدة، ومتعددة الجوانب، والأوضاع الاقتصادية للدول تتغير وترتبط بالتقلبات التي تطرأ على أسعار هذا المورد ذو الأهمية الإستراتيجية.

المطلب الأول: الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي

لقد اختلفت الآراء حول علاقة الموارد الطبيعية بالنمو الاقتصادي، فهناك من يرى أن هناك علاقة ايجابية بين تواجد الموارد الطبيعية والنمو مثل مؤيدو نظرية الدفعة القوية، وهناك من يبين العلاقة السلبية بين التوافر الكبير لهذه الموارد والنمو الاقتصادي وهم مؤيدو نظرية العلة الهولندية.

أولا– دور الموارد في عملية النمو

1– تعتبر الموارد الاقتصادية من أهم موارد الاقتصاد القومي ويمكننا تلمس علاقة الموارد بالنمو الاقتصادي من خلال:

– توفير العوائد المالية من جراء بيعه في السوق العالمية وإنفاقه في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يساهم في دفع عجلة النمو، فحسب ما رأينا سابقا، يعتبر التراكم الرأسمالي أحد محددات النمو، وعلى هذا الأساس فإن هناك علاقة طردية بين توفر الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي[1]. وبالنسبة للمورد النفطي فقد تزايدت عوائده حتى أصبحت الموازنات الحكومية تعتمد عليه، مما أثر على الإنفاق العام للدول، وساهم في إنشاء المشاريع، فمثلا بلغ فائض الميزان التجاري للبلدان العربية المصدرة للنفط حوالي 593.4 مليار دولار عام 2011، ثم ارتفع إلى 674.5 مليار دولار عام 2012، كما استخدمت العائدات في الدول المنتجة في مجال الدفاع والتسليح الحديث مما عزز من مكانتها الدولية، هذا فضلا عن أن أغلب الدول المنتجة أنشأت صناديق سيادية لخدمة التنمية[2].

الجدول رقم (2–03): الإيرادات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط2011–2014 (مليون دولار أمريكي)

[1] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص: 29.

[2] حمزة طيبي و ناصر مغني، النفط في البلدان العربية بين التنمية الاقتصادية ولعنة الموارد، الملتقى الدولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لجذب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 28–29 أكتوبر 2014، ص:04.

	2011	2012	(1)2013	(1)2014
مجموع الدول العربية	661,160	791,355	752,229	659,117
الإمارات	71,460	73,180	75,824	75,521
البحرين	6,393	6,825	6,873	7,041
تونس	249	231	67	72
الجزائر	54,626	53,955	46,761	42,490
السعودية	275,829	305,285	276,012	243,559
السودان	2,430	1,175	1,157	780
العراق	91,678	100,604	95,248	88,112
عمان	23,332	29,688	30,986	30,410
قطر	42,658	48,778	53,685	35,846
الكويت	70,119	103,589	106,647	102,923
ليبيا	12,975	60,317	40,545	15,804
مصر	3,608	2,501	13,112	11,227
اليمن	5,645	4,992	5,189	5,212

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، أبو ضبي، ص: 450.

1- تعزيز النشطة الاقتصادية: وذلك من خلال[1]:

- توفير مادة أولية للصناعة خاصة في مجال صناعة التكرير، وهي من أوائل الصناعات التحويلية التي قامت في الدول العربية، وتعمل على الاستفادة من القيمة المضافة التي تنتج عن عملية تحويل النفط الخام إلى سلع نهائية. كذلك في مجال الصناعات البتروكيماوية التي تعتمد على النفط والغاز الطبيعي كمادة خام لها والتي تحقق عدة مكاسب مقارنة مع تصدير النفط خام في صورته الأولية.
- يعتبر مورد النفط مصدر للطاقة اللازمة للتنمية خاصة في النشاطات والصناعات التي تحتاج إلى طاقة بشكل مكثف مثل النقل وقطاع الإسكان والتجارة .
- فتح المجال للاستثمارات الأجنبية خصوصا في الدول العربية التي تتميز بضآلة الاستثمارات اللازمة في مرحلة الإنتاج بالمقارنة مع بلدان العالم الرأسمالي، فبينما يلزم استثمار 90 مليون دولار في الولايات المتحدة لإنتاج طن من النفط فإن 5 ملايين فحسب كافية لإنتاج الكمية نفسها في المنطقة العربية، ويعود سبب ذلك إلى غزارة إنتاج الحقول العربية، ضخامة الاحتياطي الثابت وتدني أجور الأيدي العاملة.

3- تشغيل اليد العاملة والعمل على تدريبها وتطويرها على مهارات متقدمة من أجل الاستغلال المثل للموارد.

[1] سميح مسعود، قضايا اقتصادية عربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2009، ص: 422.

ثانيا– توافر الموارد ومرض العلة الهولندية

وبينما يؤمن العديد بأهمية المورد الاقتصادي في عملية النمو، يرى آخرون أن التوافر الكبير للموارد يعيق عملية النمو، مفضلين المبدأ القائل بنقمة أو لعنة الموارد الطبيعية (Resource Curse) وتعني التناقض بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة مثل النفط والنمو الاقتصادي،إذ تؤدي إلى ظهور نتائج سيئة على النمو والتنمية للبلد[1]. معتمدين على قراءات مقارنة بين الاقتصاديات الغنية والفقيرة بهذا المورد، حيث أن الفقيرة اقتصادياتها أحسن أداءا من الغنية، ذلك أن الاقتصاديات الغنية بالمورد يكون لديها مستوى عالي من الناتج المحلي الخام للفرد مقارنة بالدول الفقيرة، وبالتالي فإن هذه الدول تدخل المورد الطبيعي كعامل في دالة الإنتاج (مثل حالة الجزائر حيث أن نسبة عالية من التغير في النمو الاقتصادي هي نتيجة التغير في أسعار النفط) ليتوسع ببطء مقارنة بالعمل ورأس المال.

وبحسب مفهوم العلة النفطية فإن زيادة الموارد تؤدي إلى[2]:

- تقليل الإنتاجية والتنافسية في القطاعات غير النفطية.
- تذبذبات في إيرادات الدولة بسبب التذبذبات في أسعار النفط، الأمر الذي يؤثر على القرارات المالية وعلى برامج التنمية.
- سوء الإدارة الحكومية للموارد.
- ضعف وقلة تأثير وعدم استقرار وفساد في المؤسسات بسبب وفرة الموارد السهلة.

ولعنة الموارد لا تعني توفر البلد على كميات كبيرة من الموارد الطبيعية، وإنما البلد الذي تمثل فيه إيرادات صادرات مورد معين نسبة عالية من الناتج المحلي وبالتالي يقل الاهتمام بالقطاع الزراعي والصناعي مما يؤدي بالدولة غلى إتباع سياسة حمائية وتقل التنافسية، الأمر الذي يرفع من نسبة الواردات، يفاقم من عجز الميزان التجاري ويرفع نسبة البطالة[3].

إن الانعكاسات السلبية لظاهرة المرض الهولندي على الدول النفطية تظهر من خلال أثرين هما[4]:

- أثر الإنفاق: إن ارتفاع صادرات المحروقات يؤدي إلى ارتفاع المداخيل من الصرف الأجنبي، فإما أن ينفق الصرف الأجنبي على الواردات أو يتم تحويله لعملة محلية تنفق على السلع المحلية المنتجة من قبل

---

[1] محمد رمضان، مرجع سابق، ص: 08.

[2] طيبي حمزة وناصر مغني، مرجع سابق، ص: 03.

[3] بن عدة محمد وحداب محي الدين، دراسة تحليلية لأثر العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لجذب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 28-29 أكتوبر 2014، ص: 02.

[4] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2011، ص: 75.

قطاع التجهيز والخدمات وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المحلية وارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي للبلد، وهو ما يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية الخارجية للقطاع الصناعي وانكماش معدلات نموه

- أثر انتقال الموارد: عند ارتفاع مداخيل النفط تزدهر أسعار السلع المحلية غير المتداولة خارجيا (سلع قطاع التجهيز والخدمات) نتيجة ارتفاع الطلب المحلي وهو ما يؤدي إلى انتقال الموارد (رأس المال والعمل) من القطاع الصناعي إلى قطاع التجهيز والعمل وهو ما يسبب تراجع صادرات القطاع الصناعي وانكماشه.

والجدير بالذكر هو انه ليس بالضرورة أن يكون للمورد الطبيعي المتوافر لدى البلد أثر سلبي على النمو، فمثلا ساهم النفط وعائداته في بناء البنية التحتية للدول العربية المصدرة للنفط، خلق فرص عمل، زيادة الاحتياطات الرسمية وكذا متوسط دخل الفرد، إنما يعود الأمر للهيكل البنيوي الاقتصادي للدول المصدرة وحسن توظيف العائدات النفطية من أجل تحسين جودة المؤسسات والاستثمار في رأس المال البشري، وليس مجرد توزيع الريع النفطي على أغراض غير اقتصادية مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: الأثر المتبادل بين النمو الاقتصادي وتقلبات أسعار النفط

إن العلاقة التي تربط تقلبات أسعار النفط بالنمو الاقتصادي علاقة متبادلة التأثير فتقلبات الأسعار تؤثر على النمو، كما أن النمو الاقتصادي يؤثر على يؤثر على أسعار النفط هبوطا أو صعودا.

1- أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي

لتقلبات أسعار النفط عدة تأثيرات على النمو الاقتصادي للبلد نذكر منها ما يلي:

- إن حصيلة الصادرات النفطية في الدول المصدرة للنفط تتجاوز 80% من إجمالي حصيلة الصادرات في تلك الدول، كما تعتبر ركيزة الناتج الوطني والنشاط الاقتصادي فيها عامة[1]. وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-04): نسبة الإيرادات النفطية لبعض الدول العربية المصدرة للنفط في الناتج المحلي2011 -2014 (مليون دولار أمريكي)

	الحصة في إجمالي الإيرادات العامة(%)				الحصة في الناتج المحلي الإجمالي (%)			
	2011	2012	2013	2014	2011	2012	2013	2014

[1] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مرجع سابق، ص: 299.

الجزائر	68.7	66	61.9	57.9	27.4	26.4	20.7	19.3
السعودية	92.6	91.8	89.8	87.8	41.2	41.6	37	32.4
العراق	98.6	97.9	97.6	97.5	58.2	54.6	48.7	44.8
الكويت	92.8	94.5	93.6	92.1	46.9	58.6	60.1	62.9
ليبيا	94.2	95.6	94.5	92.7	35.4	72.5	62.9	65

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، أبو ضبي، ص: 450.

ومن خلال الجدول يمكن ملاحظة النسبة العالية التي تحتلها الإيرادات النفطية في مجمل الإيرادات العامة وكذا في إجمالي الناتج المحلي، وهو الأمر الذي يجعل الناتج المحلي يشهد تذبذبا عند كل تقلب في أسعار النفط، في ظل اللاتوازن في الهيكل الاقتصادي للقطاعات.

- ينعكس تقلب الأسعار على المراكز المالية للدول المصدرة للنفط مما يؤدي إلى تعثر برامج التنمية الاقتصادية بها.
- تقع الدول النامية في الغالب في فخ المديونية عند انخفاض أسعار النفط بسبب اعتمادها الكبير على العوائد النفطية، وكذلك حصولها على قروض تعجز عن سدادها في حالة المديونية الخارجية، أما في حالة المديونية الداخلية فهي تواجه برفض الأفراد المسلمة للتعامل بالربا مثلما يحصل في الجزائر بعد إطلاقها للقرض السندي بنسبة فائدة 05% عام 2016 .
- إن تقلبات أسعار النفط يرافقها تقلبات في أسعار الصرف، وهو ما ينشئ حالة من عدم اليقين، ويثبت الحافز على الاستثمار. وكذلك في تؤثر التقلبات على سياسات الإنفاق فبعد إتباع سياسة توسعية في ظل زيادة المداخيل، تجد الدولة نفسها تتبع سياسة انكماشية في فترات الركود، مما يؤدي بها إلى إيقاف بعض المشاريع، إيقاف عمليات التوظيف العام واستهلاك الاحتياطات من العملة الصعبة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي وتردي الأوضاع المعيشية[1].
- إن الانتقال من سنوات رخاء غلى سنوات عجاف يؤثر على دواليب الاقتصاد، فمثلا في الجزائر بعد انهيار الأسعار في 2014 تم اتخاذ قرار بإيقاف التوظيف العام الذي يعتبر الإسفنجة التي تمتص نسبة

[1] موقع CNN بالعربية، هل يدفع الوضع المتردي للاقتصاد إلى انفجار اجتماعي في الجزار، متوفر على الموقع:
http://arabic.cnn.com/world/2015/09/23/algeria-economy-crisis Consulté le: (12/12/2015)

البطالة، كما تأثرت آليات التشغيل المتاحة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة)[1].

- إن زيادة تقلبات أسعار النفط، تخلق حالة من عدم اليقين، وهذه الحالة تجعل المستثمرين يؤجلون استثماراتهم لغاية تحسن الأوضاع، وسيادة حالة من الاستقرار الاقتصادي، أي أن قرار زيادة الاستثمار أو نقصانه يرجع لحالة تقلبات أسعار النفط.
- في حالة الدول النامية المستودة للنفط فاثر تقلبات الأسعار يكون معاكسا، فزيادة أسعار النفط تؤدي على رفع كلفة الواردات، حدوث تضخم وارتفاع العجز في الميزانية فضلا عن الضغوط على سعر الصرف.

إن الدول النامية المصدرة للنفط منها أو المستوردة هي الأكثر تأثرا بتقلبات أسعار النفط، أما الأثر على الدول المتقدمة فإنه يكون ضئيل، وهذا ما أكدته دراسة قام بها خبراء المكتب العام للمحاسبة(GAO)* في الولايات المتحدة سنة 1996 أن الفوائد اليومية التي تجنيها الولايات المتحدة من اعتمادها على النفط الأجنبي الرخيص تزيد كثيرا عن التكاليف العرضية للاضطرابات التي تصيب إمدادات النفط العالمي جراء تقلبات الأسعار[2].

2- أثر النمو الاقتصادي على تقلبات أسعار النفط

إن إتباع سياسات تقشفية وتخفيض نفقات الاستهلاك يؤثر سلبا على الطلب الكلي، الأمر الذي يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي، وكما رأينا سابقا يعتبر النمو الاقتصادي احد محددات الطلب على سلعة النفط، فانخفاض النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط، وبالتالي اتجاه الأسعار نحو الأسفل .ومثال ذلك زيادة النمو الاقتصادي العالمي وارتفاع الطلب الكلي نهاية العقد السبعينات دفع أسعار النفط صعودا محدثا الطفرة النفطية الثانية 1979، أما حدوث العكس فيؤدي إلى نتائج سلبية على الأسعار مثلما حدث في منتصف الثمانينات أين تم ترشيد الاستهلاك من طرف دول وكالة الطاقة الدولية وتقلص النمو وانخفض الطلب على النفط محدثا الأزمة النفطية العكسية 1986. كما تمثلت العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو

[1] بوقاعدة توفيق، انهيار أسعار النفط يهدد الجزائريين بسنوات عجاف، متوفر على الموقع:

http://www.dw.com Consulté le: (04/04/2016)

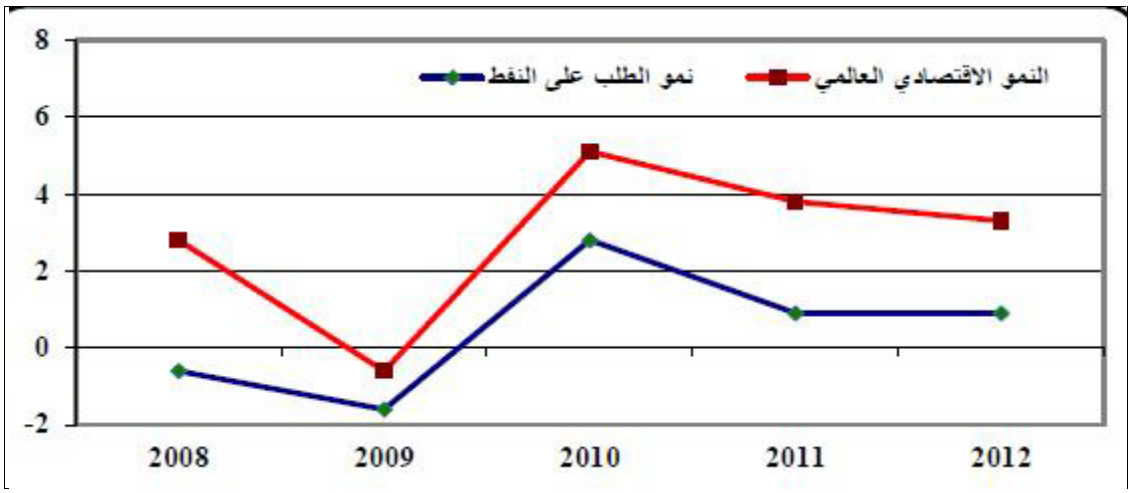
*GAO: General Accounting Office

[2] أيان رتليدج، مرجع سابق، ص: 55.

الطلب العالمي على النفط من خلال تأثير استمرار تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي على معدلات النمو في الطلب خلال النصف الثاني ل2008 و2009 على إثر تراجع النشاط الاقتصادي بسبب أزمة الرهن العقاري، وكذلك التراجع خلال العامين 2011 و2012 على إثر أزمة الديون السيادية، إذ أن انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي من 5.1 في المئة خلال 2010 إلى 3.2 في المئة خلال عام 2012 صاحبه انخفاض في معدل النمو في الطلب على النفط من 2.8 في المئة خلال 2010 إلى 0.9 في المئة في 2012[1]. وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط 2008-2010

(في المئة)



صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013 ، أبو ضبي، ص: 96.

وخلاصة القول أن أسعار النفط تتأثر بحركة الأسعار المحلية وسوق العمل والنمو الاقتصادي العالمي وذلك بسبب الأهمية الاستراتيجية للنفط باعتباره سلعة مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية.

المطلب الثالث: الصناديق السيادية لتحييد آثار تقلبات أسعار النفط

إن تحقيق عوائد نفطية معتبرة من طرف دول أوبك جعلها تفكر في أسلوب لتوظيفها، فعملت دول على تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الداخل، بينما اختارت أخرى أسلوب توظيفها في الداخل أو الخارج. وكل ذلك من أجل تنمية القطاعات الإنتاجية لإيجاد مصدر آخر للدخل، أو ادخار جزء من الإيرادات لمواجهة التقلبات المحتملة.

أولا- تعريف صناديق الثروة السيادية

من بين التعاريف لصناديق الثروة السيادية نجد:

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013 ، أبو ضبي، ص: 96.

تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها وسائط استثمار مملوكة للحكومة يتم تمويلها من موجودات الصرف الأجنبي، وتضيف وزارة الخزانة الأمريكية إلى ذلك بأنها تدار بشكل مستقل عن الاحتياطات الرسمية للسلطات النقدية[1].

الصندوق السيادي عبارة عن صندوق استثماري حكومي مكون من أصول مالية على غرار السهم والسندات وغيرها من الأدوات المالية، علما أن موارد الصندوق تتشكل من فائض ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة أو نواتج عمليات الخوصصة أو إيرادات الصادرات السلعية ، ووفقا لهذا التعريف فإن صندوق الثروة السيادية لا يتضمن صناديق التقاعد الحكومية، والشركات الاقتصادية المملوكة للدول بالإضافة إلى احتياطات الصرف المدارة من قبل السلطات النقدية والمستعملة لتحقيق أهداف السياسة النقدية[2].

والسمة المشتركة للصناديق السيادية هي أنها مكلفة بإدارة واستثمار أصول مملوكة لكيان سيادي، يتم إنشاؤها لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية مختلفة ومصادر تمويلها من الإيرادات النفطية[3].

إن تاريخ إنشاء أول صندوق كان سنة 1953 من طرف الكويت ليتزايد الاهتمام بهذه الظاهرة، وقد تزايد عدد صناديق الثروة السيادية في الآونة الأخيرة في الدول العربية بشكل ملحوظ كما تزايد حجم أصولها المالية ومستويات تدخلها في السواق المالية العالمية، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (2-05) : صناديق الثروة السيادية العربية (مليار دولار)

الدولة	اسم الصندوق	القيمة	تاريخ الإنشاء
الإمارات العربية المتحدة أبو ضبي	هيئة الاستثمار أبو ظبي	627	1976
السعودي	مؤسسة النقد العربي السعودي	439.1	غير محدد
الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية	202.8	1953
قطر	جهاز قطر للاستثمار	85	2005

[1] ماجد عبد الله المنيف وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص: 25.

[2] بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص: 86.

[3] سليماني عبد الكريم، دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014. ص: 05.

ليبيا	المؤسسة الليبية للاستثمار	70	2006
الجزائر	صندوق ضبط الموارد	56.7	2000
البحرين	Mumtalakat Holding Company	9.1	2006
عمان	State General Reserve Fund	8.2	1980
موريتانيا	National Fund for Hydrocarbon Reserve	0.3	2006

المصدر: سليماني عبد الكريم، مرجع سابق، ص: 05.

ثانيا– أهداف صناديق الثروة السيادية

تتباين أهداف الصناديق السيادية باختلاف أنواعها ومبررات إنشائها، ورغم ذلك يمكن إبراز أهم الأهداف فيما يلي[1]:

- تحقيق مبدأ عدالة توزيع الثروة بين الأجيال عن طريق تعظيم الادخار الموجه للأجيال القادمة.
- حماية الاقتصاد والموازنة العامة من خطر الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحادة في مداخيل الصادرات.
- تنويع مداخيل البلد للتقليل من الاعتماد على صادرات السلع غير المتجددة.
- زيادة عوائد احتياطات الصرف الأجنبية.
- مساعدة السلطات النقدية على امتصاص السيولة غير المرغوبة.
- توفير أداة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحقيق النمو المستدام طويل الأجل لرأس المال.
- تحقيق أهداف استراتيجية سياسية واقتصادية.

ثالثا– أنواع الصناديق السيادية

توجد عدة أنواع للصناديق السيادية تختلف باختلاف مجال عمله، مصدر موارده، وظيفته ودرجة استقلاليته.

1) **وفقا لمجال عمل الصندوق:** وتنقسم إلى نوعين هما[2]:

➢ صناديق سيادية محلية: يتركز نشاطها داخل البلد، وتعود بفوائد كبيرة من حيث تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية وزيادة النتاج المحلي، ومن هذه الصناديق جهاز قطر للاستثمار. كما توجد هناك صناديق

[1] بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص: 90.

[2] سليماني عبد الكريم، مرجع سابق، ص: 06.

تنشط في الداخل هدفها الاستقرار المالي، مثل صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر وصندوق الاستقرار في روسيا.

- صناديق سيادية دولية: تستثمر بعض الدول صناديقها السيادية في الخارج كي لا يزاحم الاستثمار الحكومي الاستثمار الخاص، مثل هيئة أبو ظبي للاستثمار، وصندوق المعاشات الحكومي النرويجي.

2) **وفقا لمصدر موارد الصندوق**: وتنقسم الصناديق وفق هذا المعيار إلى[1]:

- صناديق ممولة عن طريق الموارد الأولية: تكونها الدول المصدرة للموارد الأولية وأساسا النفط.
- صناديق ممولة بفوائض المدفوعات الجارية: فضلا عن الفوائض النفطية للدول المصدرة فقد استطاعت كثير من الدول تحقيق فوائض مثل جنوب شرق آسيا بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية.
- صناديق ممولة بعوائد الخوصصة: قامت كثير من الدول بخوصصة القطاع العمومي، مما أدى إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة، فيتم تحويل كل أو جزء من عوائد الخوصصة إلى الصناديق السيادية.
- صناديق ممولة بفائض الميزانية: تحول الكثير من الدول الفائض في الميزانية العامة إلى الصناديق السيادية قصد استثماره في أصول مالية.

3) وفقا وظيفة الصندوق: وتنقسم إلى[2]:

- صناديق استثمار: توظف أصولها بطريقة مباشرة في الأسواق المالية في شكل قيم منقولة، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق شراء عقارات.
- صناديق ادخار: تقوم بادخار أصولها لدى البنك المركزي او في المؤسسات المالية.
- صناديق مختلطة: تقوم بالاستثمار والادخار.

4) **وفقا لدرجة استقلالية الصندوق**: وتنقسم الصناديق السيادية وفق هذا المعيار إلى[3]:

- صناديق سيادية غير مستقلة: وتكون مدارة بصفة مباشرة من قبل الحكومة، ولا تتمتع باستقلالية القرار.
- صناديق سيادية مستقلة نسبيا: تقوم بإدارتها الحكومة بطريقة غير مباشرة، حيث يتم إشراك جهات أخرى.أهم ما يميزها الاستقلالية النسبية في اتخاذ القرار، تخضع للرقابة المستقلة والمساءلة والإفصاح.

---

[1] عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 06، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010، ص: 03.

[2] بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص: 93.

[3] بوفليح نبيل، نفس المرجع، ص: 93.

رابعا– صندوق ضبط الموارد

تم تأسيس صندوق ضبط الموارد من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في جوان 2000، بعد تحقيق الجزائر لفوائض مالية شملت الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

1) **تعريف صندوق ضبط الموارد:** هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، بالضبط لحسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة، أي لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية[1].

2) **أهداف الصندوق:** تتمثل أهداف الصندوق في[2]:

- تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية
- تخفيض المديونية العمومية على إثر تعديل عام 2004.
- تمويل عجز الميزانية على ان لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري.

وتعتبر وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق، أما الآمر بالصرف الرئيسي فهو وزير المالية.

أما موارد الصندوق فهي تعتمد على فائض قيمة الجباية النفطية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2–06) : تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000–2012

(مليار دينار جزائري)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة	0	232.1	171.5	28	230.9	721.7	1842	2931	3215.5	4280	4316	4842	5381.7
الجباية النفطية	720	840.6	916.4	836.1	862.2	899	916	973	1715.4	1927	1501	1529	1519

[1] بوفليح نبيل، نفس المرجع، ص: 198.

[2] بوفليح نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، متوفر على الرابط:
http://www.univchlef.dz/ratsh/RATSH_AR/Article_Revue_Academique_N_04_2010/Article_10.pdf Consulté le: (06/05/2016)

المقدرة وفق قانون المالية												
الجباية النفطية الفعلية	1173.2	964.5	942.9	1285.7	1485.7	2267.8	2714	2711.8	4003.6	2327	2820	3829	4045
فائض قيمة الجباية النفطية	453.2	123.9	26.5	448.9	632.5	1368.8	1798	1738.8	2288.2	400.7	1318	2300	2535
مجموع الموارد	453.2	356	198	476.9	944.4	2090.5	3640	4669.9	5503.7	4680.7	5684	7143	7917
تسديد المديونية	221	184.5	170.1	156	222.7	247.8	618.1	314.6	465.4	0	0	0	0
سداد تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	608	0	0	0	0	0
تمويل عجز الخزينة	0	0	0	0	0	0	91.5	531.9	758.2	364.3	791	1761	2283
رصيد الصندوق في نهاية السنة	232.1	171.5	28	320.9	721.7	1842.7	2931	3215.5	4280.1	4316	4842	5381	5633

Source: Ministère Des Finances, La note de présentation du projet de la loi de finances pour 2014, Rappor, Algérie, 2015, p: 34.

ونلاحظ من الجدول ارتفاع فائض قيمة الجباية النفطية بسبب اعتماد سعر مرجعي 19 دولار للبرميل في قوانين المالية ونلاحظ النسبة العالية للفائض سنة 2006 حيث بلغت 1798مليار دولار ووصلت سنة 2008 إلى 2288.2 مليار دولار لتتناقص سنة 2009 على إثر الأزمة المالية وانخفاض الأسعار، إلا انه بدأ التحسن التدريجي لتصل إلى 2553 مليار دولار سنة 2012.

وقد استخدمت موارد الصندوق لتسديد المديونية منذ السنوات الأولى لإنشائه لغاية سنة 2008 أين تم تسديد ما قيمته 465.4 مليار دولار. وقد استخدمت موارد الصندوق لسداد تسبيقات البنك سنة 2007،

فضلا عن استخدامها في تمويل عجز الميزانية ابتداءا من سنة 2006، وتمويل العجز يعتبر سياسة مستهدفة من اجل التوسع في الإنفاق وتنفيذ برامج الإنعاش.

ومما سبق نستنتجّ أن الصندوق نجح في دوره الأساسي المتمثل في تسديد الدين العام، خاصة الديون الخارجية، كما ساهم في تقليل آثار الأزمة المالية العالمية لعام 2008. كما تزايدت أهميته بسبب التقلبات في أسعار النفط.

خلاصة الفصل الثاني:

في ظل الفوائض النفطية تسعى كل دولة مصدرة للنفط للنهوض باقتصادها وتحقيق نمو اقتصادي عن طريق الاستغلال الأمثل لثرواتها وتحسين شركاتها القائمة على الصناعة النفطية، أو عن طريق تحسين شروط عقود استغلال النفط مع الشركات الأجنبية، إلا أن اعتماد الدول الريعية على إيرادات تصدير النفط بشكل واسع في تكوين ناتجها المحلي جعل النمو الاقتصادي فيها رهينة تقلبات أسعار النفط، وبالرغم من سعي هذه الخيرة

لتحييد آثار التقلبات بإنشاء صناديق سيادية، يبقى الحل الأنسب لتفادي خطر الصدمات السعرية النفطية على الموازنات العامة هو تنويع الاقتصاد والاهتمام بالقطاعات المنتجة.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

يتصدر النفط قائمة الصادرات السلعية في الجزائر، وتعد إيرادات المحروقات الجانب الأكبر من إيرادات الحكومة لهذا قامة الجزائر بجملة من الإصلاحات من أجل توسيع هذا القطاع وتشجيع الاستثمار فيه، والنهوض بالاقتصاد الوطني الذي عرف بداية التسعينات وضعا صعبا بسبب اختلال التوازنات الاقتصادية الكبرى، وهو ما أجبر الجزائر على الدخول في سلسلة من الإصلاحات كان أولها مدعوما من طرف المؤسسات المالية الدولية لغاية 1998 لتبدأ برامج استثمارات ذاتية تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للفرد.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: قطاع النفط في الجزائر

المبحث الثاني: واقع النمو في الجزائر في ظل الريع النفطي(1990-2014)

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر السعر النفطي على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990-2014)

المبحث الأول: قطاع النفط في الجزائر

للنفط دور أساسي عملية التنمية الوطنية من خلال الأهمية الكبيرة التي يحتلها داخل الاقتصاد الجزائري، واكتسب هذه الأهمية بنسبة مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الخام، وبتأثيره على مختلف القطاعات الأخرى المكونة للناتج الوطني.

المطلب الأول: تاريخ قطاع النفط في الجزائر

تمت ملاحظة النفط في الجزائر منذ العهد الفينيقي ثم العهود التالية لها من الرومان والعرب والأتراك وكان يستخدم في أغراض مختلفة، وبعد وقوع الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي ، تولت هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والاستكشاف والتنقيب عن النفط، وقد تم استغلال بئر واد قطرين(جنوب سور الغزلان) والذي أنتج 308.7ألف طن خلال الفترة 1949إلى 1956[1].

وفي سنة 1952 منحت الحكومة الفرنسية أولى رخص التنقيب في الصحراء الجزائرية للشركات الفرنسية العامة، وقد تم اكتشاف أول بئر بترولية في الصحراء الجزائرية سنة 1956 وهو عجيلة ثم حقل حاسي مسعود، ثم توالت الاكتشافات والإنتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1962[2] .

وقد كان التشريع السائد هو قانون البترول الصحراوي الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1958 والمشابه لنظام الامتيازات السائد في الشرق الأوسط، مع بعض التسهيلات كالإعفاءات الضريبية التي دفعت الشركات للتسابق على امتيازات صحراء الجزائر، وعند الاستقلال كانت الشركات الفرنسية تسيطر على حوالي ثلثي إنتاج البترول الجزائري[3].

وتجدر الإشارة إلى أن قانون البترول الجزائري تم تعديله مرتين، المرة الأولى سنة 1959 لتوسيع صلاحيات الدولة الفرنسية، والتعديل الثاني كان سنة 1961 وفيه تم فرض إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حالة حدوث منازعات نفطية وأقر بضرورة اللجوء إلى التحكيم الدولي وهذا بهدف حماية المصالح الفرنسية بعد استقلال الجزائر[4].

---

[1] عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخظر، باتنة، 2008، ص: 26.

[2] عيسى مقليد، نفس المرجع، ص: 27.

[3] يسري محمد ابو العلا، مرجع سابق، ص: 442.

[4] وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص: 177.

ومنذ الاستقلال تغير التشريع الجزائري الخاص بقطاع النفط عدة مرات، ويمكن تعيين ثلاثة مراحل تميزت كل واحدة بملامح خاصة بها، وهي مرحلة الاتفاقيات الجزائرية الفرنسية وسيادة نظام الامتيازات، مرحلة التأميمات وسيطرة شركة سوناطراك على الأنشطة، وتليها مرحلة الإصلاحات منذ سنة 1986.

الفرع الأول: مرحلة الاتفاقيات البترولية وسيادة نظام الامتياز(1962-1971)

عندما انتزعت الجزائر استقلالها السياسي سنة 1962 وجدت استقلالها الاقتصادي مكبلا بقيود ثقيلة فرضتها اتفاقيات إيفيان التي وضعت حدا لحرب التحرير، ولكنها فرضت بنودا تخدم المصالح الفرنسية.

أولا- اتفاقية إيفيان: ركز المفاوض الفرنسي في هذه الاتفاقية التي كانت بتاريخ1962/03/18 على إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مصالح فرنسا الاقتصادية في الجزائر، وقد جاءت بأحكام دقيقة لتنظيم العمليات الإنتاجية والإدارية المتعلقة بالثروة البترولية الجزائرية، ونذكر منها[1]:

1- إلزام الجزائر بضمان جميع الحقوق البترولية التي منحتها فرنسا للشركات الفرنسية والأجنبية بموجب تطبيق قانون البترول الصحراوي قبل تاريخ الاستقلال.

2- تعهد الجزائر بأن تتعاون مع فرنسا لمواصلة الجهود الرامية إلى استثمار باطن الأرض بالصحراء، وهذا التعاون يكون عن طريق جهاز مشترك جزائري فرنسي يعرف بالهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء.

3- للشركات الفرنسية حق الأولوية في الحصول على سندات التنقيب والاستغلال عند تساوي العقود المقدمة.

وقد حاولت الجزائر بسط سيطرتها على ثرواتها النفطية وطالبت بتاريخ 1963/03/19 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد لمراجعة البنود الخاصة باستغلال المحروقات الواردة في اتفاقية إيفيان كما قامت بإنشاء شركة سوناطراك(SONATRACH)* في 1963/12/31 من أجل دمج أنشطة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني.

ثانيا- إنشاء شركة سوناطراك: بعد مرور سنة من الاستقلال قررت 16 شركة من شركات البترول الأجنبية العاملة في الجزائر أن تنشئ خط أنابيب جديد ينقل البترول من حقوله في الصحراء (حوض الحمراء) إلى أرزيو الساحلية غربي مدينة وهران، واتخذت الجزائر قرار بإنشاء خط الأنابيب هذا وإدارته وتشغيله بنفسها لهذا قررت الحكومة إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات لتكون الجهاز الوطني لتنفيذ سياستها في قطاع المحروقات، وقد حدد مرسوم 63-491 الصادر في 1963/12/31 أهدافها كما يلي[2]:

---

[1] بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد في افق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص: 96.

* SONATRACH: Société Nationale de Transport et de Commercialisation des Hydrocarbures

[2] عيسى مقليد، مرجع سابق، ص: 28.

1- القيام بالدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات.

2- بناء وسائل النقل.

3- شراء وبيع المحروقات.

4- الحصول على التراخيص البترولية، وتوقيع الاتفاقيات لإنجاز كافة المشروعات المتعلقة بالبترول.

ويمكن ملاحظة عملية السيطرة التدريجية لشركة سوناطراك على القطاع النفطي من خلال الجدول التالي[1]:

الجدول رقم(3-01) : ديناميكية سيطرة سوناطراك على القطاع البترولي الوطني وتطوره (نسبة مئوية)

نوع السيطرة	1966	1967	1968	1969	1970	1971
مناطق الاستثمار حيث تتولى سوناطراك تنفيذ الأعمال	12	21	51	65	92	100
إنتاج البترول	11.5	11.8	13.7	17.75	35	56
النقل بالأنابيب	38	38	39	40	50	98
تكرير البترول	20.4	44	66	66	90	100
التوزيع في الجزائر	0	48.6	100	100	100	100

المصدر: وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص: 178.

ونلاحظ من خلال الجدول الزيادة التدريجية لنسبة سيطرة شركة سوناطراك على الإنتاج، النقل، تكرير البترول، والتوزيع في الجزائر ابتداءا من سنة 1966، وهذا التطور في دورها كان نتيجة صدور المرسوم 292/66 في 1966/11/22 الذي منحها المسؤولية الكاملة في مباشرة النشاط البترولي بالإقليم الجزائري،كما يرجع السبب كذلك لتحسن البنود في اتفاق الجزائر.

ثالثا- اتفاق الجزائر: طالبت الجزائر بفتح المفاوضات مع الحكومة الفرنسية في 1965 نظرا للبنود المجحفة لاتفاقية إيفيان بحق الدولة الجزائرية وأثمرت هذه المفاوضات بإرساء اتفاق تم التوقيع عليه بتاريخ 1965/07/29 عرف باتفاق الجزائر يتضمن أساساً فتح مجال للحكومة الجزائرية لتنميتها الصناعية، كما تضمن الاتفاق تعديل جذري على نظام استثمار الغاز الطبيعي، حيث أصبحت الجزائر تحتكر إنتاج الغاز الطبيعي ،وتصدره إلى الأسواق العالمية، كما تضمنت الاتفاقية نحسنا في البنود المالية المتعلقة بالضرائب والعلاوات.

وبموجب المرسوم رقم 66 – 292 الصادر بتاريخ 1966/09/22 اتسع نطاق عمل سوناطراك ليشمل كافة مراحل صناعة المحروقات من خلال تعديل القانون الأساسي لها و تغيير بيانها الذي أصبح الشركة الوطنية لبحث ،إنتاج ،نقل و تسويق المحروقات،مع ارتفاع رأس مالها من 40 مليون دينار إلى 400 مليون[2].

[1] وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص: 178.

[2] يسري محمد ابو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص: 296.

الفرع الثاني: مرحلة التأميمات (1971-1986)

التأميم هو وسيلة مشروعة لنقل ملكية مشروع أو عدة مشاريع اقتصادية إلى الدولة، وأهم شرط يكمن في التعويض حيث يكون سريع، كاف وفعال، وقد قامت الحكومة الجزائرية بعد إعلانها لقرار التأميم من طرف الرئيس هواري بومدين يوم 24 فيفري 1971 بدفع تعويضات عادلة للشركات المؤممة [1].

إن قرار التأميم جاء نتيجة فشل المفاوضات بين الجزائر وفرنسا حول أسعار النفط، وقد كان هذا القرار المخرج الوحيد لاسترجاع الثروات الوطنية، كما ساهمت الظروف الدولية والإقليمية خاصة العربية منها في بلورة قرار التأميم[2].

1-أهم ما نصت عليه قرارات التأميم: من بين أهم ما نصت عليه قرارات التأميم نجد[3]:

أ-أخذ حصة 51% من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر، وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 56% من مجمل الإنتاج البترولي

-التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي، حيث أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة؛

ج-تأ البري للبترول نا التراب .

ثم 71-22 في 1971/04/12 با

نشاطها في مجال البحث عن المحروقات السائلة وتصديرها، و نه

الامتياز للشركات الأجنبية، فقد أكد في مادته الأولى على أن: " أجنبي

في ممارسة نشاطات في مجال البحث عن المحروقات السائلة وتصديرها يمكنه

نا "[4].

[5]:

- تأ البترول يجد

حتى الأوربية فلا بد له من المرور عبر فرنسا.

- الهيئات التي يحتمل

نه

- با بإ

---

[1] يسري محمد ابو العلا، نفس المرجع، ص: 287.

[2] يسري محمد ابو العلا، نفس المرجع، ص: 285.

[3] : 31.

[4] عبد المجيد قموح، الشراكة في مجال المحروقات، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 21 2004 : 140.

[5] : 32.

10 لهم با في .

2-نوعية العقود بين الشركات البترولية العالمية وشركة سوناطراك:

التي البترولية تبرمها

نا في والتي انقسمت إلى نوعين هما:

-عقود الخدمات بالأخطار :

في حصولها ايجابية

في .

يعتبر مجحفا في إلى في .

- :

في في 15 خلالها في يا التي

الوطني، الفترة1971 -1985 لم 25

في ولم .

الفرع الثالث: مرحلة الإصلاحات منذ 1986

21-71 لم تكن تنافسية بالنظر إلى تلك

التي يمكنها الحصول عليها في بلدان أخرى وهذا ما اجبر الجزائر على القيام بإصلاحات على السياسة البترولية

1986 والتي تم تكليلها بخلق أنواع جديدة للشـ .

أولا- القانون رقم 86-14: بأ

واستغلالها ونقلها بالأنابيب في 1986/09/19

والبحث عن المحروقات، واستغلالها ونقلها، كما نص على أن لا يشرع في أعمال

المحروقات واستغلالها إلا برخصة منجمية، أي يجب على أي شخص أجنبي معنوي يرغب في ممارسة أعمال التنقيب والبحث أن يقوم بالاشتراك مع مؤسسة وطنية، هذا فضلا عن تحديد نسبة انتفاع المؤسسة الوطنية التي لا يجب أن تقل عن 51% الاشتراك ة انتفاع الشريك الأجنبي :[1]

1-أشكال انتفاع الشريك الأجنبي: يأ :

-حصول الشريك الأجنبي على جزء من إنتاج الحقل المكتشف يطابق نسبة مساهمته في الاشتراك.

- حصول الشريك الأجنبي على حصة من إنتاج الحقل المكتشف تعويضا لمصاريفه وأجره.

[1] 86-14 يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 35 1986/09/27 : 3 9 20 22 24.

- دفع مبلغ للشريك الأجنبي في حالة اكتشاف حقل قابل للاستغلال التجاري تعويضا لمصاريفه او أجره
.

2- أشكال الاشتراك: يمكن أن يكتسي الاشتراك أ :

- اشتراك بالمساهمة لا با : لأجنبي بتأسيس شركة تجارية وفقا للقانون التجاري الجزائري، ويكون مقرها الرئيسي بالجزائر، وموضوعها هو تنفيذ عقد الشراكة، غير أن المشرع الجزائري لم يبين الشكل القانوني للشركة التي ألزم الشريك الأجنبي وحده بإنشائها[1].

- شركة تجارية بالأسهم تخضع للقانو با : كل شريك يقدم حصة من رأسماله لإنشاء الشركة التي تتولى عقد الشراكة.

كما يجب %51 .

ثانيا- القانون رقم91-21 المعدل والمتمم لقانون 86-14: مؤرخ في 1991/12/04 :[2]

-يمكن لأشخاص معنوية أجنبية القيام بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها.

- يمكن للشريك الأجنبي أن يمول، ينجز ويستغل .

- توسيع مجال الشراكة ليشمل 86-14

- .

- تمنح تخفيضات في نسب الأتاوة والضريبة على النتائج بحسب أهمية الجهد المبذول في البحث والاستغلال ونوع الإنتاج والتقنيات المستخدمة في الاستخراج.

- في حالة فشل المصالحة بين الدولة وأحد أطراف الاشتراك يمكن اللجوء إلى التحكيم الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن شركة سوناطراك تلعب دورا مضاعفا حيث أنها شركة تجارية كما تمث
.

ثالثا- القانون رقم 05-07: في 2005/04/28 با :[3]

1- : ويهدف هذا القانون إلى تحديد النظام القانوني لنشاطات البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بواسطة الأنابيب وتكريرها، وتخزين وتوزيع المنتجات البترولية، وكذا الهياكل والمنشآت التي بممارسة هذه النشاطات، فضلا عن تحديد حقوق والتزامات الأشخاص لممارسة النشاطات المذكورة.

---

1 : 144.

2 21-91 86-14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 63 1991/12/07 3 4 11
.12

3 03-07 المؤرخ في 2005/04/28 يتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية للجمهو 50 2005/07/19
.19 14 13 12 5 1

2- القانون أهم الصيغ المعتمدة في التعاقدات النفطية كالصناعات البترولية الأفقية والتحتية، منطقة ...إلخ

3- يا كما تمسك محاسبة

الوكالتين وفق الشكل التجاري وتسير كل وكالة من طرف لجنة مديرة تعتمد على مديريات متخصصة وهما:

- : :

-التنظيم التقني المطبق على النشاطات التي يح .

- تطبيق المقاييس والمعايير والعقوبات والغرامات في حالة مخالفة القوانين.

- دراسة طلبات منح امتياز النقل بواسطة الأنابيب، وتقديم توصيات إلى الوزير المكلف بالمحروقات.

- التعاون مع الوزير المكلف بالمحروقات في إعداد النصوص التنظيمية.

- : يأتي:

- .

- .

- .

- تا

- تسيير وتحيين بنوك المعطيات الخاصة بالبحث واستغلال المحروقات.

3- تقسيم الأملاك المنجمية الوطنية إلى أربعة مناطق: .

.

4- خيار المشاركة في الاستغلال يصل إلى 30% .

ويعتبر الهدف الرئيس للقانون هو الفصل بين صلاحيات السلطة العمومية للدولة والمهام التجارية التي هي نا ، وكذا تحديد النظام المؤسساتي والجبائي بدقة. هذا فضلا عن محاولة تعزيز القدرة التنافسية لشركة سوناطراك على مستوى الصناعة النفطية في السوق الداخلية والدولية.

86-04 07-05 نلاحظ الجدول التالي[1]:

[1] بوحنية قوي وخميس محمد، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة، مجلة دفاتر السياسة والقانون،العدد 09 2013 - : 147-152.

الجدول رقم(3-02) : أهم الفروقات في بنود القانون 86-14 والقانون 05-07

	14-86	07-05
		الدولة ممثلة بوكالة تثمين
منح رخص التقيب و الانتاج	حصريا لسوناطراك	
		من طرف وكالة تثمين
المستفيد	طراك تأخد حصتين	تقاسم المنتجات النفطية بين حقوق الملكية للوكالة
منح امتيارات الغاز		
اللجوء الى التحكيم الدولي	لا يمكن	يمكن

: بوحنية قوي وخميس محمد، مرجع سابق، ص- : 147-152.

رابعا- أمر رقم 06-10 يعدل ويتمم القانون رقم 05-07: مؤرخ في 2006/07/29

با

:[1]

1 - إعادة تحديد نسبة مساهمة شركة سوناطراك في عقود الاشتراك ب51% .

2 - إنشاء مجلس مراقبة لدى كل وكالة يكلف بمتابعة ممارسة مهام الوكالة في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال المحروقات.

3 - تخفيض الضريبة التكميلية على الناتج من 30% إلى 15% في حالة المشاركة في نشاطات توزيع الكهرباء .

4- فرض رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب و بلغت نسبة هذا 5 50%

لأسعار بترول برانت 30 دولار للبرميل .

لقد اعتبر العديد من الخبراء تعديل قانون 2005 قطاع المحروقات في الجزائر من خلال العودة إلى إلزامية مشاركة نا 51%.

خامسا- القانون رقم 13-01يعدل ويتمم القانون رقم 05-07: مؤرخ في 2013/02/20

با إجراءات تحمل تغييرات جوهرية جديدة لجهة استكشاف الغاز غير

[1] 10-06 05-07 مؤرخ في 2006/07/29، الجريدة الرسمية 48 2006/07/30 12 19 88 101 .

التقليدي، كما يتضمن شروط ممارسة التنقيب والاستكشاف وأفسح المجال أمام تمديد فترة التنقيب لأعمال
أنه لم يُدخل المشروع أي تعديل على البند الذي يحدّد نسبة مساهمة
49% [1].

ومن بين اهم ما جاء في القانون :[2]

- .

- إلى البترولية التي با
مجمع نا يخضع التي .

-
با .

- .

- تخفيف /
با با غير نا في
با إلى بإ نا
.

- تخزين
.

- في البترولي
.

- با غير
الصغيرة في غير في
/ التي .

- با التي
با .

[1] 01-13 05-07، الجريدة الرسمية 11 2013/02/24.

[2]: بوحنية قوي وخميس مُحَمّد، م : 158.

المطلب الثاني: واقع قطاع النفط في الجزائر

الفرع الأول: الاحتياطات وميزان الطاقة في الجزائر

أولا– الاحتياطات الجزائرية من النفط

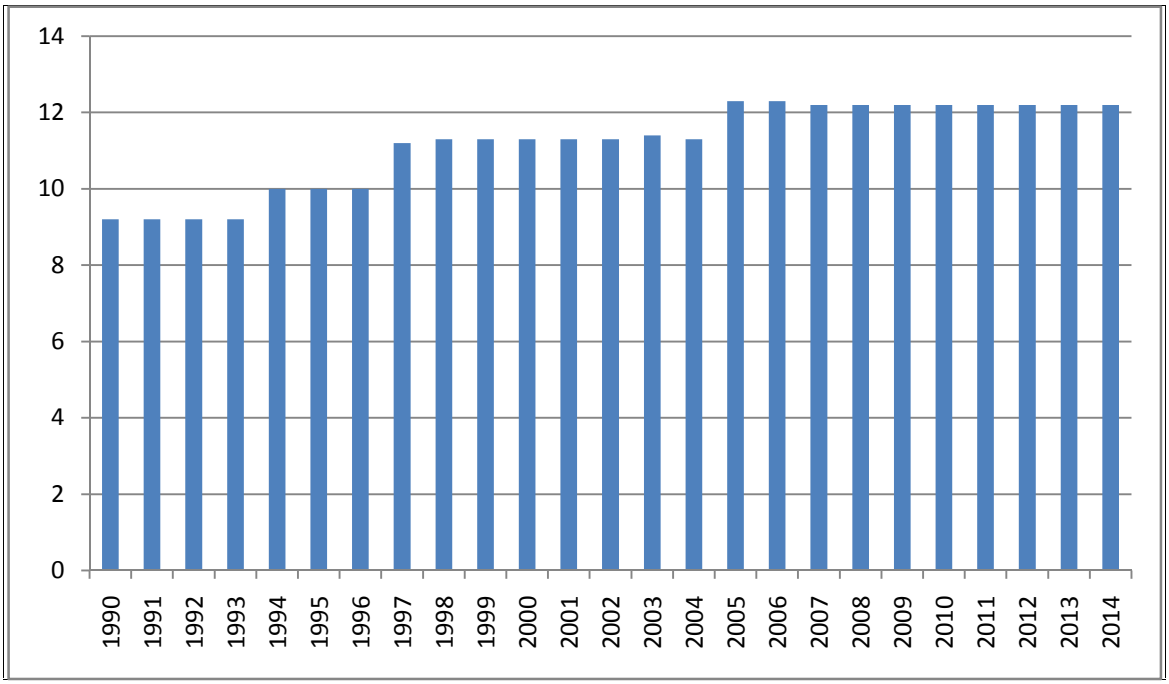
الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 1990 -2014

12.2 2007، وتستقر عند هذه القيمة لغاية سنة 2014

التالي:

شكل رقم (3–01) : الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 1990–2014

(مليار برميل)



: با /http://www.oapecorg.org :

ونلاحظ من الشكل أن الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الجزائر لم تشهد انخفاضات بشكل مستمر وتستقر عند قيمة معينة وذلك راجع للاستثمارات المبذولة في أنشطة البحث والتنقيب.

ثانيا– ميزان الطاقة في الجزائر

1– إنتاج الطاقة في الجزائر

نتجة في الجزائر في الفترة الأخيرة نلاحظ الجدول التالي:

الجدول رقم (3-03) إنتاج الطاقة في الجزائر خلال الفترة(2010-2014)

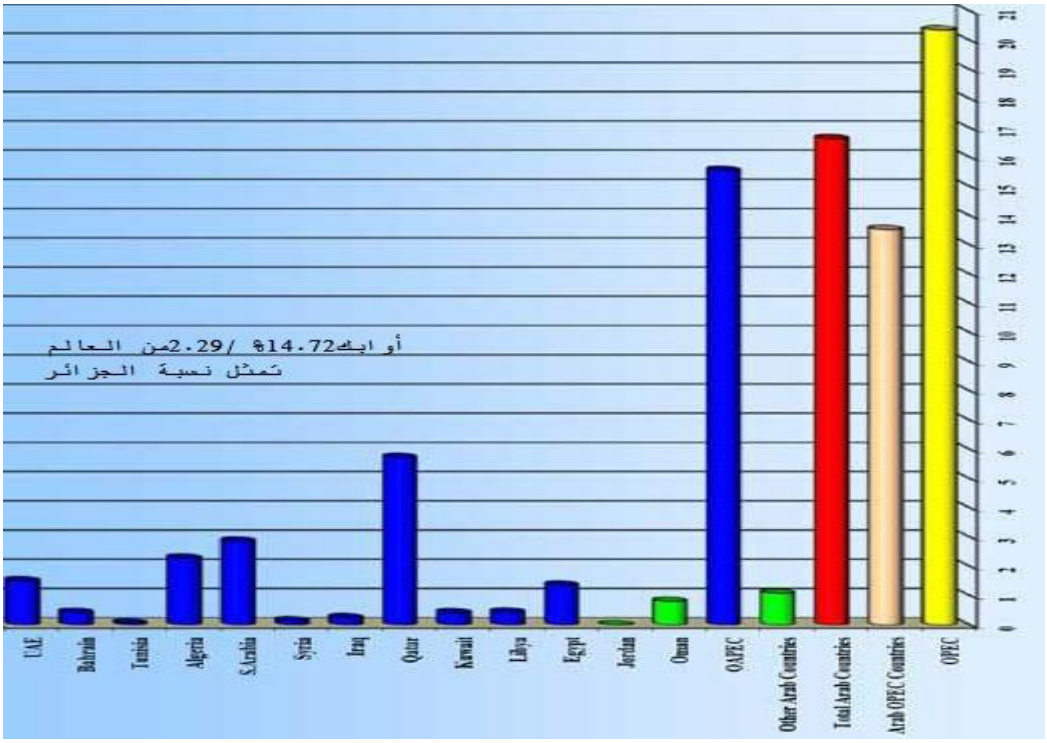
	2010	2011	2012	2013	2014
(/)	1190	1162	1203	1203	1193
(مليار متر مكعب)	83.8	82.6	85.7	81.5	81.7
(/)	0.1	0.6	0.7	0.2	0.3
(/)	3223	3143	3199	3049	3187

: : 2015 - : 24-40.

2014 1193 ألف برميل في اليوم

إجمالي إنتاج أوابك 14.72% 2.29% من إجمالي إنتاج العالم[1]، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (3-02) نسبة إنتاج النفط من إجمالي العالم لسنة 2014(%)



: 2015 : 39.

ونلاحظ من الشكل أن نسبة إنتاج النفط في الجزائر تمثل 14.72% من إجمالي إنتاج أوابك، وتمثل 2.29% من إجمالي إنتاج العالم.

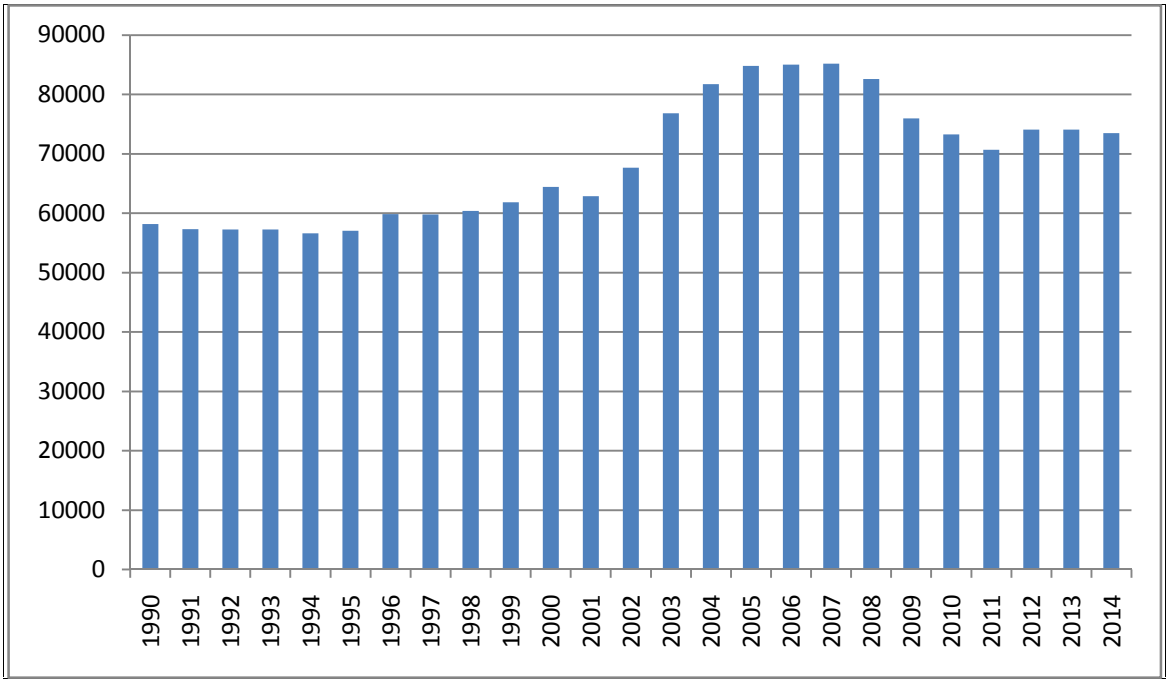
وتحتل الجزائر المرتبة الخامسة في مجموعة دول أوابك من حيث إنتاج النفط بعد السعودية، العراق،

.

[1] 2015 :37.

الشكل رقم(3-03) :تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

(10^3 طن ما يعادل بترول)



: با : نا 2015 : 28.

ومن خلال الشكل نلاحظ أن حجم الإنتاج لم يشهد ارتفاع ملحوظ خلال الفترة 1990 -2002 2003 2008 أين انخفظ هذا المعدل على إثر الأزمة الاقتصادية العالمية ليستقر في حدود 70000 2014[1].

2- استهلاك الطاقة في الجزائر

يمكننا ملاحظة مقدار استهلاك الطاقة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-04) : إستهلاك الطاقة في الجزائر 2010-2014(ألف برميل مكافئ نفط/ي)

	2010	2011	2012	2013	2014	نسبة التغير 2014- 1010
( )	481.1	468	420.3	416.2	425.8	%11.49-
	455.2	517	575.6	595.2	641.7	%40.97
	0.1	0.6	0.7	0.2	0.3	%200
	8.3	6.9	6	6	6	%27.71-
إجمالي استهلاك الطاقة	943.3	991.6	1022.5	1017.6	1073.8	%13.83

: 2015 - : 64-72.

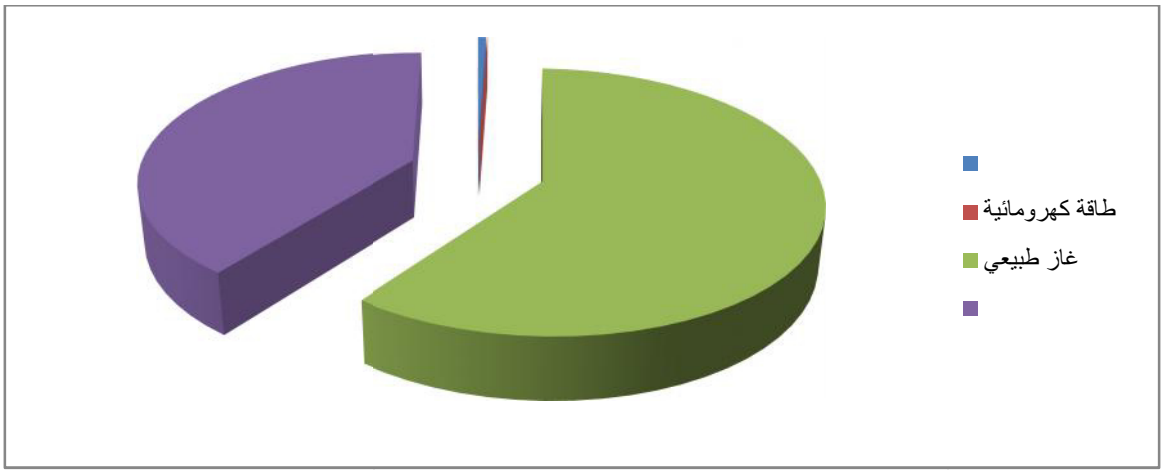
[1] 2015 : 28.

نلاحظ ارتفاع كمية استهلاك الطاقة في الجزائر بنسبة 13.83% خلال الفترة 2010-2014

-11.49% -27.71%.

الكهرومائية والفحم في الجزائر نلاحظ الشكل التالي:

الشكل رقم (3–04): نسب توزع استهلاك الطاقة في الجزائر خلال 2014 (ألف برميل مكافئ نفط/ي)



: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3 - 04).

ونلاحظ من خلال الشكل الاعتماد الكبير للجزائر على الغاز الطبيعي بنسبة 59.76%، ثم على النفط 39.65% لتأتي في المرتبة الثالثة الطاقة الكهرومائية ثم أخيرا الفحم.

الفرع الثاني: تصنيع النفط والغاز

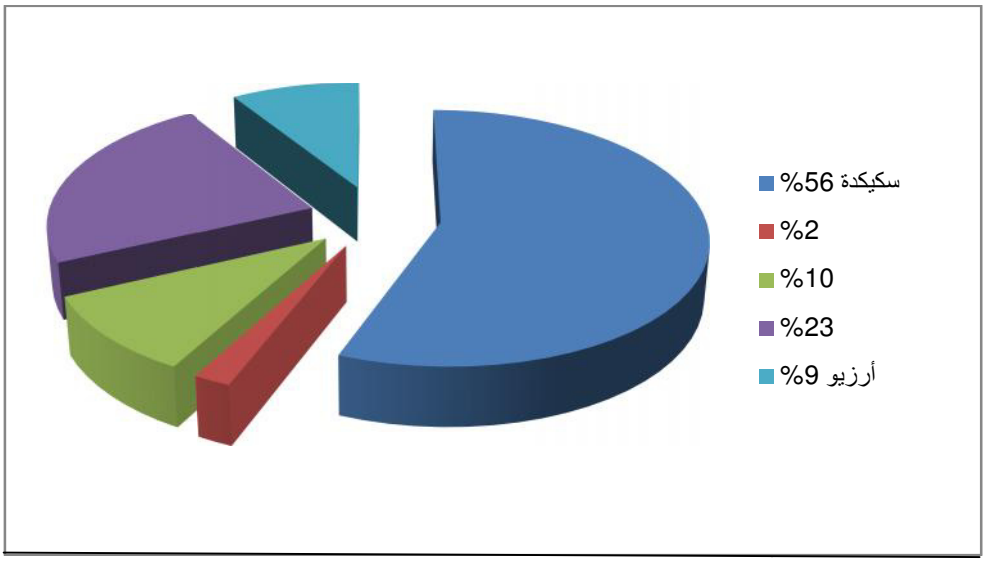
أولا– تطورات صناعة تكرير النفط

( ) 1961 تبعها إنشاء أربعة مصافي حيث

إجمالي الطاق 2013 583 /ي، وتوزع نسب الطاقة التكريرية في المصافي كما هو موضح في الشكل التالي:[1]

[1] عماد مكي، تطوير صناعة تكرير النفط في الدول العربية الحاضر والمستقبل (2-2)، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 40 148 2014 : 93.

الشكل رقم(3–05): توزع نسب الطاقة التكريرية في مصافي الجزائر



: بالاعتماد على بيانات عماد مكي، مرجع سابق، ص: 93.

وقد وصلت طاقة التكرير في 2014 إلى 650.9 / . (3 - 05)

عمليات التكرير في مصافي النفط في عام 2012.

الجدول رقم (3–05): طاقة مصافي النفط الجزائرية عام 2012(ألف ب/ي)

تاريخ الانشاء	1961	1964	1972	1980	2007
	59	134.2	53.8	323	12.9
	15	2.4	11.5	60	2
المعالجة الهيدروجينية	14.4	2.7	9.5	54	2
با					6
	2.88	1.14	6.43	2.37	4.95

: 94.

ويشترك في ملكية مصفاة أدرار كل من مؤسسة البترول الصينية الوطنية(CNPC) بحصة 70%

نا 1990 تم .

إنجاز مصفاة نفط جديدة بطاقة إنتاج تبلغ خمسة ملايين طن سنويا بتكلفة تربو على 220 (2.8) ويبلغ الإنتاج الأولي للمصفاة خمسمائة ألف طن 220 169 ألف طن كيروسين، على أن ية

وتخطط الحكومة لإنشاء مصاف جديدة أخرى في كل من غرداية (600) (230) 5 يا .[1]

هذا فضلا عن البرنامج الجاري لرفع قدرات المصافي وهو كالآتي[2]:

- 2.7إلى 3.45 يا.
- 2.5 إلى 3.8 يا.
- 15 إلى 16.5 يا.
- (topping) إلى 5 يا.

1- ميزان إنتاج واستهلاك المنتجات النفطية في الجزائر:

تنتج وتستهلك المشتقات النفطية بحسب ما هو مبين في الشكل التالي:

الجدول رقم(3-06): إنتاج واستهلاك المشتقات النفطية بالجزائر 2010-2014 (ألف برميل/ي)

	2010		2011		2012		2013		2014	
	إنتاج	استهلاك	إنتاج	استهلاك	إنتاج	استهلاك	إنتاج	استهلاك	إنتاج	استهلاك
غاز بترول مسال	18.8	60.6	16.6	63.9	14.8	63.2	16.4	65	26	61
الغازولين	61.3	59	71.9	67.3	51.9	76.4	52.1	81	63	87
وقود الطائرات	30.6	10.2	26.7	10.3	26.3	11.1	35	11.3	42	11.7
زيت الغاز والديزل	155.2	163.4	150	174.5	133.9	187.2	135.3	212	190	216
زيت الوقود	104.7	0	106.5	0	93.4	0	93.9	5	139	4
مشتقات نفطية	188.4	17.2	176.9	13.2	163.2	13.9	155.8	12.4	194	13.5
اجمالي استهلاك	559	310.5	548.5	392.1	483.4	351.9	488.5	386.7	654	393.2

: 2015 - : 46-88.

2014 2010 %2 .2014 وارتفع إجماليّ إنتاج المشتقات النفطية بنسبة %16.99 خلال نفس الفترة. هذا وتزايد أيضا إجمالي الاستهلاك بنسبة %26.63 %47.45 %32.19. ويوضح الشكل التالي تطور إنتاج

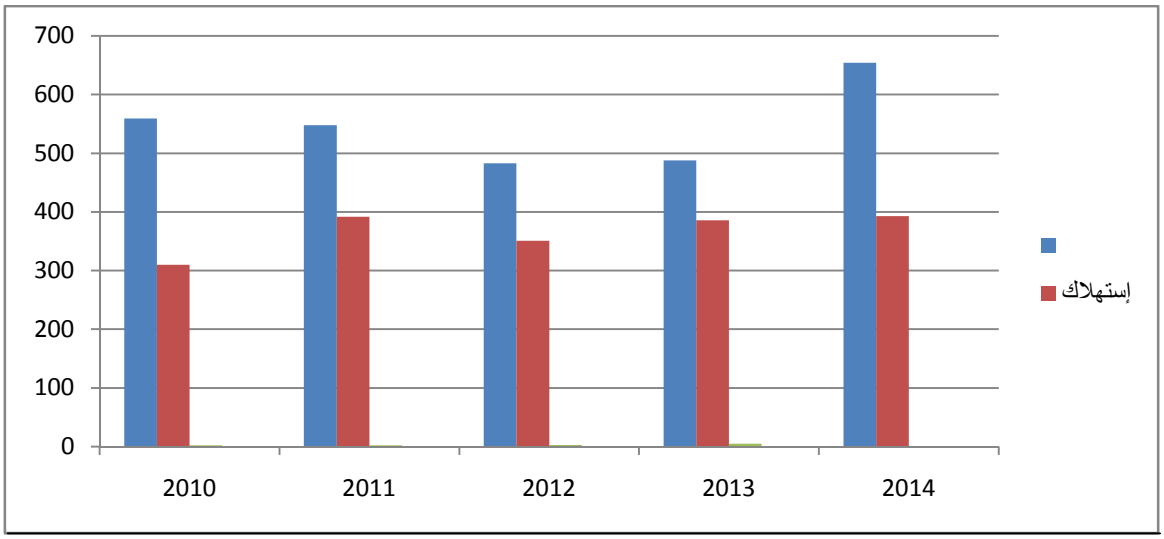
.

[1] موقع الجزيرة نت، مصفاة جديدة في الجزائر، متوفر على الموقع:
http://www.aljazeera.net consulté le:(12/05/2016)

[2] .
http://www.sonatrach.com/ar/aval.html consulté le :(16/06/2016)

الشكل رقم (3– 06): مقارنة إنتاج واستهلاك إجمالي المشتقات النفطية 2010–2014

(ألف ب/ي)



: با

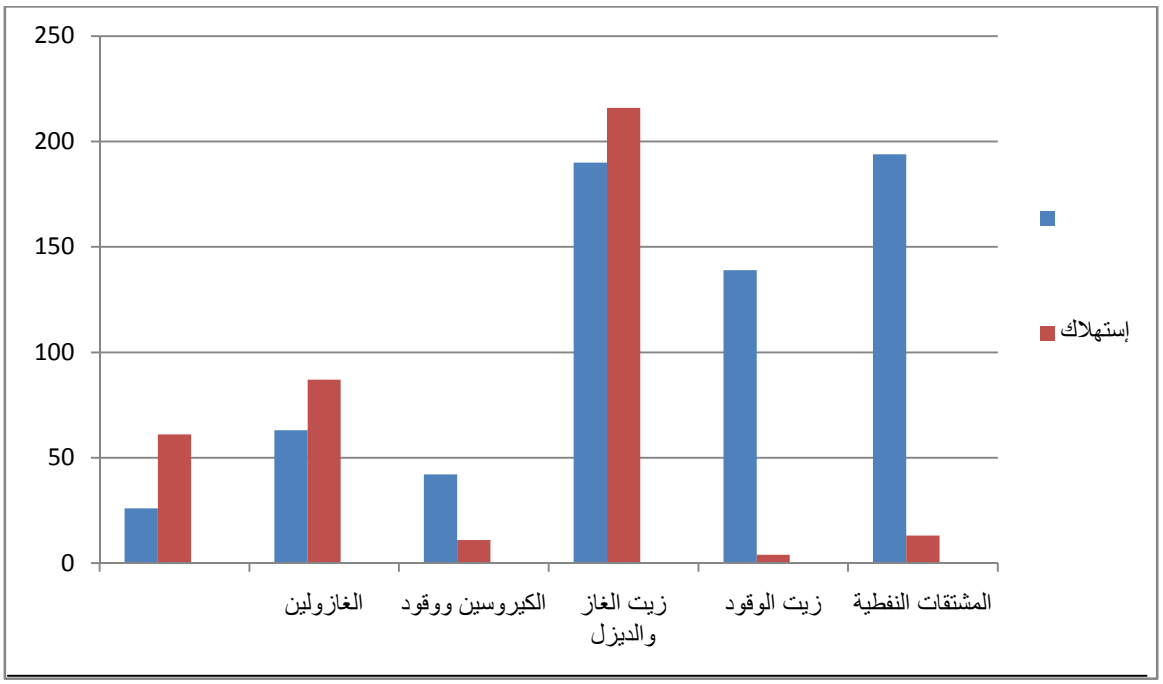
.(06 - 3)

ونلاحظ من خلال الشكل إنخفاض الإنتاج خلال العامين 2012 2013 ليرتفع خلال عام 2014 %33.87 .2013

ومن أجل معرفة تغير إنتاج واستهلاك كل نوع من المشتقات النفطية نلاحظ الشكل التالي:

الشكل رقم (3– 07) مقارنة إنتاج واستهلاك المنتجات النفطية في الجزائر خلال عام 2014

(ألف ب/ي)



: .(06- 3)

شكل وجود عجز في إنتاج زيت الغاز والديزل والغازولين وغاز البترول المسال، حيث يتم تغطية هذا العجز من خلال الاستيراد.

2- نقل النفط والغاز الطبيعي

تحتوي الجزائر على ناقلة واحدة للنفط وعدد من ناقلات الغاز الطبيعي حسب ما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3- 07): ناقلات النفط والغاز المسال في الجزائر نهاية عام 2014

نا		نا	
	( )	(الف متر مكعب)	
1	160	1397	17

: 2015 - :122-124.

نا نا

5 نا 9 2014 كما هو موضح في الجدول الآتي[1]:

الجدول رقم (3- 08): شبكة خطوط أنابيب النفط(الخام والمشتقات) في الجزائر نهاية 2014

	No of Pipeline	Miles	Inches
نا	5	1989	34-24
نا	9	378	16-8

: 2015 : 125-126.

الفرع الثالث: التجارة الخارجية للنفط

إن النفط المستخرج في الجزائر يتم تصديره كمادة أولية خام، أو يستخدم في مصافي التكرير لإنتاج المشتقات النفطية والتي توجه لتلبية حاجيات السوق المحلية أو التصدير.

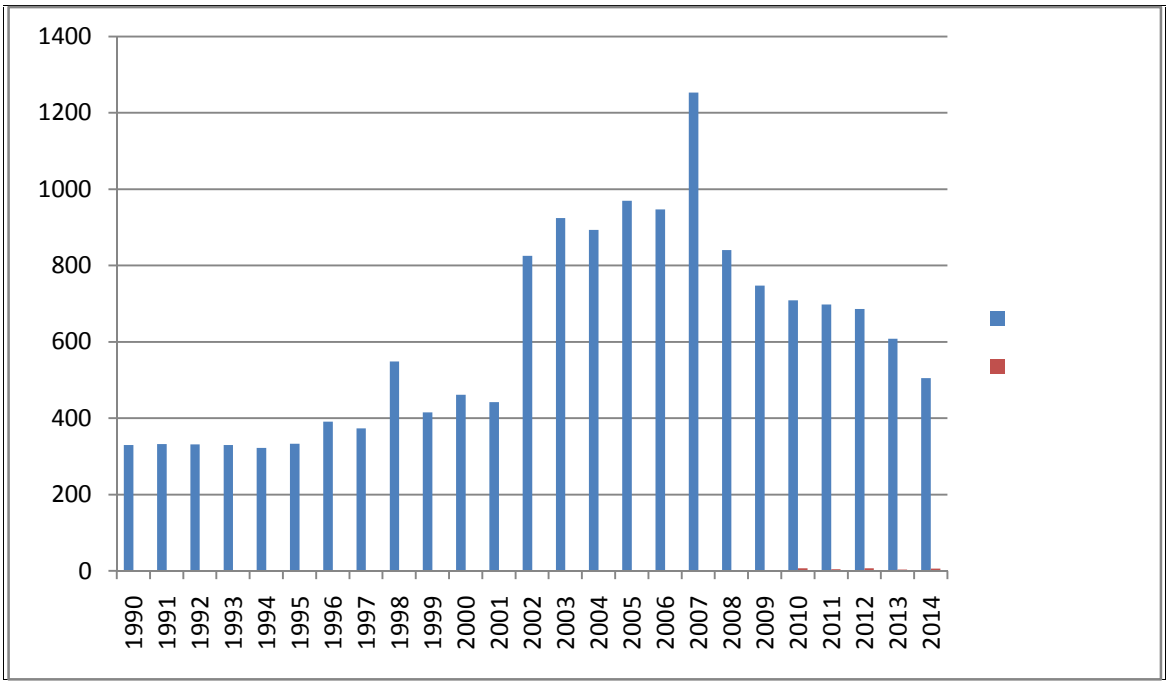
أولا- التجارة الخارجية للنفط الخام: با الجزء الأكبر في مجمل الصادرات

النفط في السنوات الأخيرة 2010، ويظهر الشكل التالي

صادرات وواردات النفط الخام خلال الفترة 1990 -2014.

[1] 2015 : 125-126.

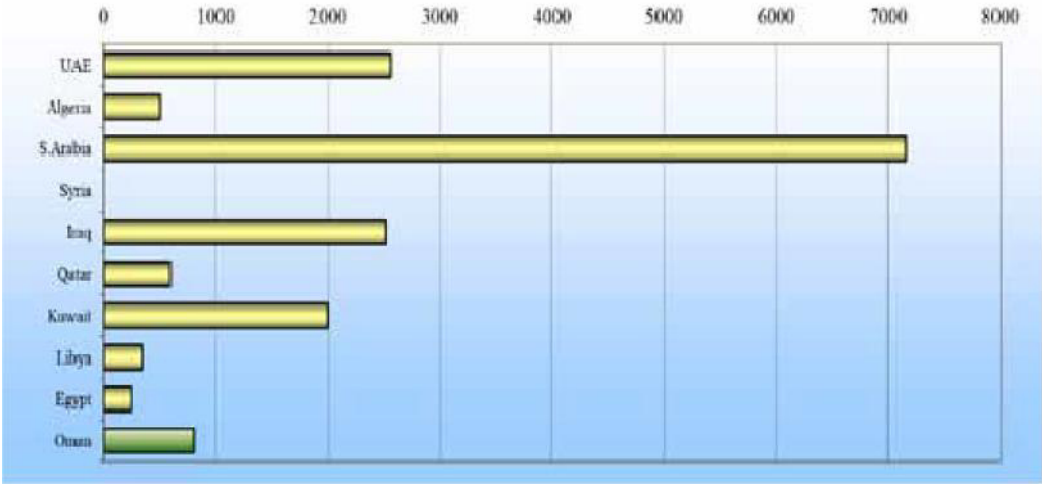
الشكل رقم (3-08) : صادرات وواردات النفط الخام 1990-2014 (ألف برميل/ يوم)



: با نا (02).

ونلاحظ من خلال الشكل تذبذب حجم الصادرات خلال الفترة 1990-2001 / 300000 / 500000 /يوم، ليرتفع بشكل ملحوظ سنة 2002 ليصل إلى 825000 / 2007 1253000 /يوم، ويبدأ بالتراجع بعد هذه السنة لغاية 2014 المالية العالمية ليصل إلى 505000 /يوم، ويبين الشكل التالي صادرات النفط .

الشكل رقم (3-09) : صادرات النفط الخام لسنة 2014 (ألف برميل /يوم)



: 2015 .93:

ثانيا– التجارة الخارجية للمشتقات النفطية

بلغ معدل الصادرات اليومية من المشتقات النفطية خلال الفترة 2010-2014 ما مقداره 491380 برميل في اليوم، ويظهر الجدول التالي التطور التاريخي لهذه الصادرات خلال الخمس سنوات الأخيرة.

الجدول رقم (3–09) : التجارة الخارجية للمشتقات النفطية خلال الفترة 2010–2014 (ألف برميل/يوم)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات	506.9	488.9	450.4	429.7	581
الواردات	18.1	41.5	89.5	102	55

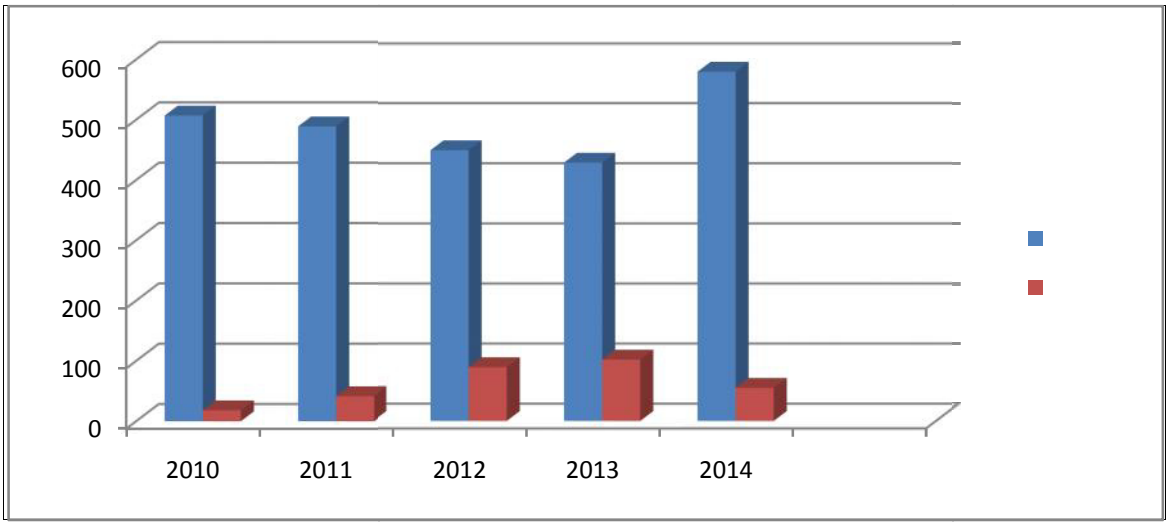
: 2015 .94 :

درات تناقصت خلال الفترة 2010-2014

2014 أما الواردات فقد تزايدت خلال نفس الفترة لتنخفض سنة 2014

الشكل التالي:

الشكل رقم(3–10): التجارة الخارجية للمشتقات النفطية خلال الفترة 2010–2014 (ألف برميل/يوم)

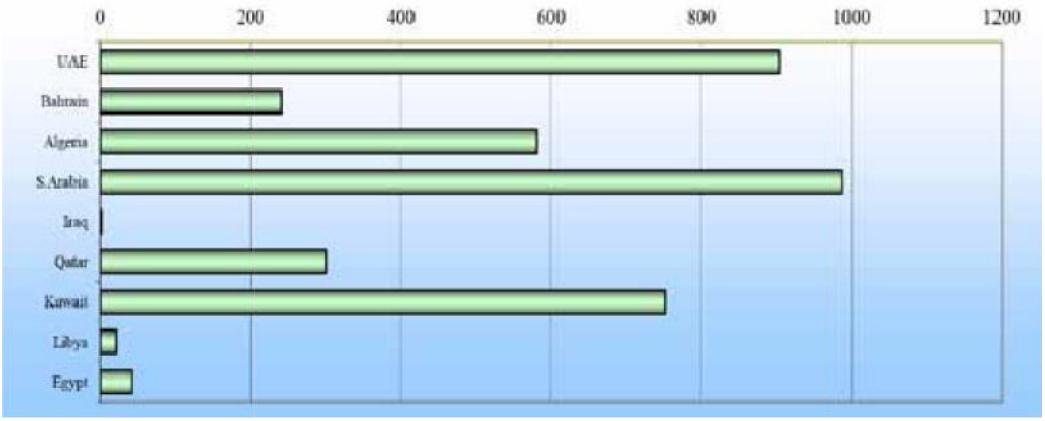


.(09-3) با

2014

الشكل التالي:

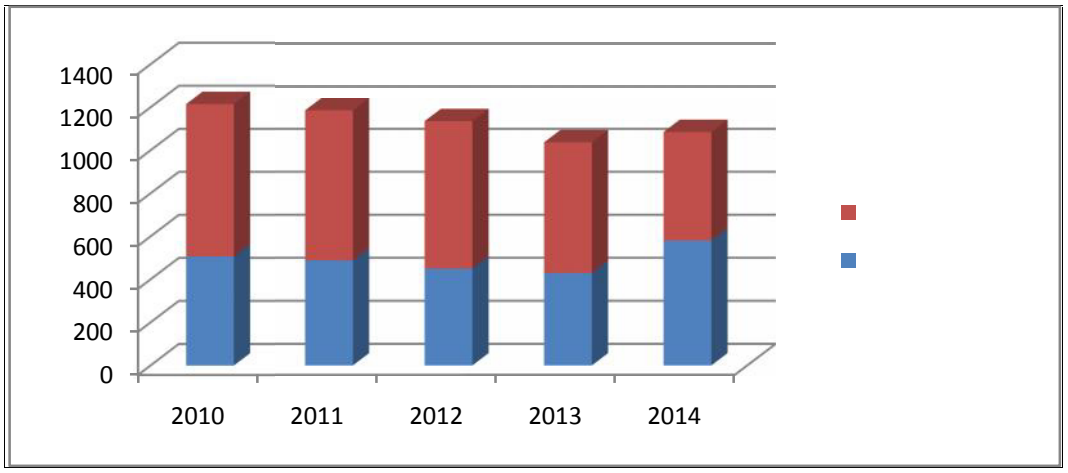
الشكل رقم (3-11) : صادرات المشتقات النفطية لسنة 2014(ألف برميل /يوم)



.94: 2015 :

وحتى نتمكن من مقارنة حجم الصادرات الجزائرية من النفط الخام والصادرات من المشتقات النفطية نلاحظ الشكل التالي:

الشكل رقم (3-12): الصادرات الجزائرية من النفط الخام والمشتقات خلال الفترة 2010-2014(ألف برميل/يوم)



با

ونلاحظ من خلال الشكل أن حجم الصادرات الجزائرية من النفط الخام أكبر من حجم الصادرات من المشتقات النفطية وهذا بالرغم من محاولة الدولة الجزائرية لبناء مصافي جديدة وزيادة طاقات التكرير

با 2014 كانت صادرات المشتقات أكبر

.

المطلب الثالث: أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري

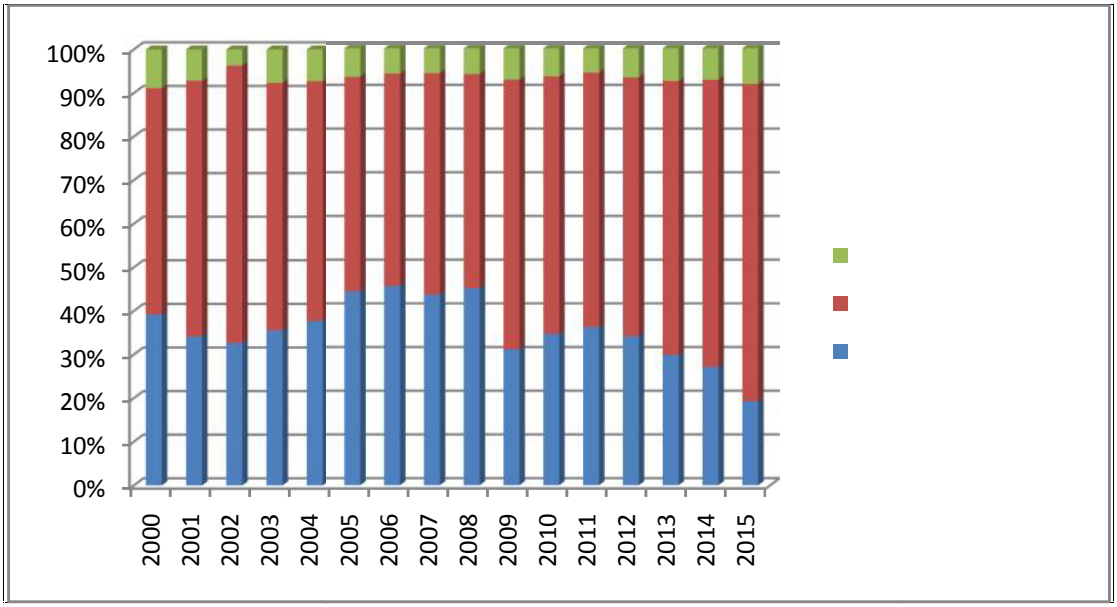
يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يعتمد على النفط وعائداته بدرجة كبيرة، فصادرات المحروقات تمثل 90% من إجمالي الصادرات الكلية، وبذلك يمكن اعتبار قطاع المحروقات مصدر العملة الصعبة.

أولا– مساهمة القطاع النفطي في بنية الناتج المحلي

يحتل قطاع النفط الصدارة ضمن هيكل الناتج المحلي الإجمالي، فهو يساهم بصورة مباشرة في تكوين الإنتاج وبصورة غير مباشرة من خلال تأثيره على القطاعات الأخرى، وذلك باستخدام عائداته في برامج تنموية . التالي يبرز تطور نسبة قطاع المحروقات في

بنية الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

الشكل رقم (3–13): تطور نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تشكيل بنية الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة(2000–2015) (%)



: http://www.bank-of-algeria.dz :

النسبة الكبيرة التي يساهم بها قطاع المحروقات في تشكيل بنية الناتج

با

. وهذا ما يؤكد مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالقطاع النفطي والأهمية الكبيرة التي يحتلها هذا القطاع في الدولة، ويمكننا ملاحظة أن نسبة قطاع المحروقات كانت تتراوح بين 33% 45% خلال الفترة 2000-2008 2009 انخفضت إلى 31% بسبب انخفاض ، لتواصل التذبذب وتصل إلى أدنى قيمها خلال السنتين 2014[1].

[1] : http://www.bank-of-algeria.dz آخر إطلاع 2016/10/07.

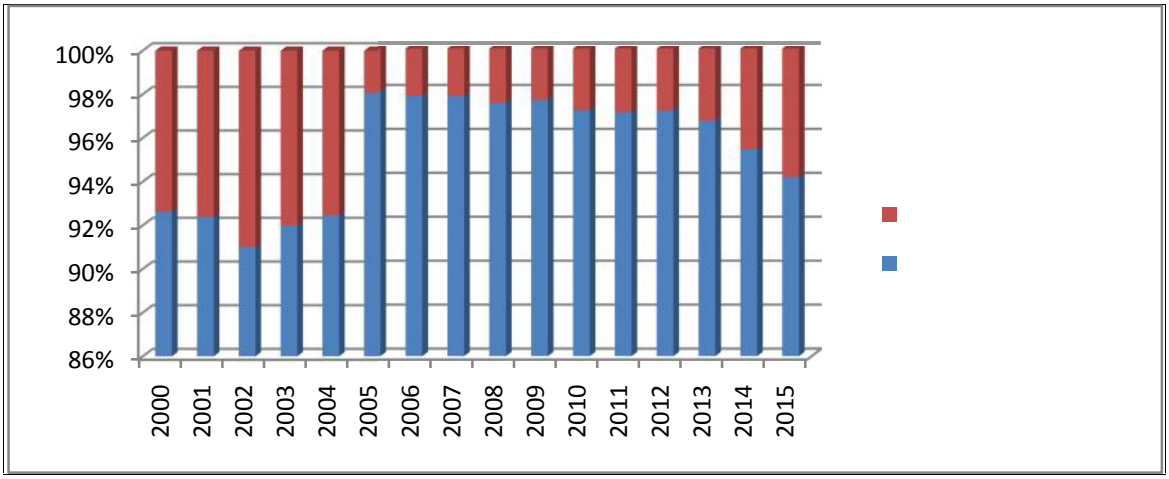
%27.1 2015 %19.2 على إثر الانهيار الكبير لأسعار النفط بداية من النصف الثاني 2014.

ثانيا– مساهمة القطاع النفطي في التجارة الخارجية

عند ملاحظة هيكل صادرات الجزائر نجد أنه يعتمد بشكل أساسي على النفط، وهذا ما يجعله يتسم بالتركيز السلعي، ويجعل الاقتصاد الوطني هشا، لأن هذه السلعة غير قابلة للتجديد، والشكل التالي يبين نسبة مساهمة صادرات المحروقات من بترول خام ،كندونسا، مواد بترول مكررة، غاز بترول مميع، غاز طبيعي مميع والغاز الطبيعي في إجمالي الصادرات الجزائرية.

الشكل رقم (3–14) : تطور نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات خلال الفترة (2000–2015)

(%)



: http://www.bank-of-algeria.dz :

يبين الشكل أعلاه أن صادرات المحروقات تهيمن على الصادرات السلعية الصادرات خلال الفترة 200 -2004 في حدود %92 إلا في عام 2002 %91 ذلك انخفاض الأسعار نتيجة انخفاض معدلات النمو والمخاوف من حدوث ركود اقتصادي، لترتفع النسبة إلى %98 2005 نتيجة تحسن أسعار النفط في السوق الدولية، واستمرت نسبة المحروقات مابين %98 %96 من إجمالي الصاد ذه النسبة انخفضت 2014 نتيجة الانخفاض في مداخيل صادرات المحروقات من 63662 2013إلى 58362 مليون دولار ثم الانخفاض القياسي عام 2015 أين وصلت إلى 33081 . حظ أيضا أن نسبة الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز أبدا %9 الانتاجي في الجزائر.

كما تجدر الإشارة إلى أن قطاع المحروقات يساهم بنسبة كبيرة في الميزانية العامة للدولة من خلال مساهمة إيرادات الجباية البترولية في مجمل إيرادات الدولة حيث تمثل نسبة الإيرادات الجبائية البترولية أكثر من %50

من الإيرادات الجبائية للدولة، وتتغير قيم الجباية وفق تغيرات أسعار النفط. هذا فضلا عن دور النفط في جلب العملة الصعبة، وفي مساهمته لتمويل القطاعات الأخرى، وإحداث التكامل بينها.

المبحث الثالث: واقع النمو في الجزائر في ظل الريع النفطي

لقد تميزت بداية التسعينات بتردي الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، ومن أجل تصـ

هذه الأوضاع قامت الجزائر بعدة إصلاحات ومشاريع اقتصادية في إطار اتفاقيات وبرامج مدعوما من طرف صندوق النقد الدولي كبرامج الاستقرار الاقتصادي وبرامج التصحيح الهيكلي، ومنها ما كان ذاتيا كبرامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج المكملة له والتي غطت الفترة مابين 2001 -2014 والتي كانت تهدف إلى بعث حركية النمو الاقتصادي من خلال إتباع سياسة مالية توسعية لتنشيط الطلب الكلي.

المطلب الأول: الإصلاحات المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي

إن تردي الأوضاع الاقتصادية التي ميزت التسعينات أدت إلى ظهور بعض المؤشرات ، والتي يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- .
- .
- الخارجية، وارتفاع نسبة خدمة الدين التي بلغة حوالي 80% من إجمالي الصادرات .
- انخفاض معدل الطاقة الإنتاجية، وقلة حجم الصادرات غير النفطية.
- ارتفاع التضخم إلى 20.8% ومعدل البطالة إلى 28%.

1989

المؤسسات المالية الدولية، وذلك بتوقيع اتفاقيات الاستعداد الائتماني الأولى والثانية.

الفرع الأول: اتفاقيات الاستعداد الائتماني

توجت المفاوضات بين الجزائر والمؤسسات المالية الدولية باتفاقيتين الأولى في عام1989 1991 وهي بمثابة تأكيد للجزائر بأنها تستطيع السحب من موارد الصندوق لحد معين ولفترة معينة.

أولا– اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول (31 ماي 1989 – 30 ماي 1990)

عتبر أول اتفاق أبرمته السلطات الجزائرية مع صندوق النقد الدولي، تعتمد من خلالها الجزائر على سياسة من خلال تخفيض قيمة العملة، وتطبيق إجراءات تحرير التجارة وتعديلات على تسعير الصرف

[1] بلعزوز بن علي، انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 30 2003 : 20.

الاسمي، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد، وتحصلت الجزائر في إطار هذا الاتفاق على قرض 300 .[1]*

1- الإجراءات المتخذة لتنفيذ الاتفاقية:

:[2]

- 89-12 المؤرخ في 1989/07/05 .
- با .
- إجراء تغييرات هيكلية في مجال : بإ .[**]
- التراجع عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1990.

2- النتائج المحققة من تنفيذ الاتفاقية:

من بين أهم النتائج المترتبة عن الاتفاقية نجد[3]:

- تقلص الطلب الإجمالي .
- .
- انخفاض عجز الحساب الجاري.

ثانيا- اتفاقية الاستعداد الائتماني الثاني (3 جوان 1991 – 30 مارس 1992)

300

. وتتمثل أهم أهداف الاتفاقية في[4]:

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي.
- تخفيض قيمة سعر صرف ا .
- .

1- الإجراءات المتخذة لتنفيذ الاتفاقية:

من بين الإجراءات المتخذة نجد[5]:

---

[1] الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996 : 196.

[*] حقوق السحب الخاصة هي أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق عام 1969

بأ .

[2] الهادي خالدي، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[**] 90-10 المؤرخ في 14 /1990/04، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 1990/04/18.

[3] الهادي خالدي، نفس المرجع، نفس ا .

[4] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: 01 2009 : 132.

[5] عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، بيروت، 2010 : 219.

- تخفيض قيمة العملة.
- .
- .
- إصلاح النظام الضريبي .
- تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال إصدار القانون 91-21 با .
- .[1]

2- النتائج المحققة من تنفيذ الاتفاقية:

ترتب عن تنفيذ هذه الاتفاقية النتائج التالية:

- تحقيق فائض في .
- تحقيق فائض في الميزان التجاري.
- حدوث نقص في الطلب الكلي للعائلات.

جل تغطية النقص في الطلب الكلي حاولت الدولة زيادة الإنفاق العمومي خلال الفترة 1992-1993 والذي تم تمويله عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، غير لطموحات السلطات العمومية حيث أن قيمة الدينار كان مبالغ في تقييمها مما أدى إلى[2]:

- انخفاض إيرادات الصادرات، بسبب تشجيع المستوردين عوض المنتجين.
- عجز في ميزان المدفوعات، والخزينة العمومية بنسبة 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 .
- 2% من إجمالي الناتج المحلي، وذلك نتيجة للدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي شكلت 5% من إجمالي الناتج ، مما أدى بالسلطات إلى الإصدار النقدي لتغطية العجز في ميزانية الدولة، والذي ترتب 21.2%.[3]

وفي نهاية 1993 في سلسلة مفاوضات جديدة مع المؤسسات المالية الدولية بهدف تحسين الأوضاع جدولة ديونها الخارجية ، وقد ترتب عن هذه المفاوضات إبرام الجزائر لاتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي تمثلتا في برنامجي الاستقرار الاقتصادي، والتعديل الهيكلي.

[1] مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص: 134.

[2] :221.

[3] بلعزوز علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 : 190.

الفرع الثاني: برنامج الاستقرار الاقتصادي

تم تنفيذ هذا البرنامج خلال الفترة الممتدة من 1 1994 إلى 31 1995 وهو برنامج يقوم على اتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية تستهدف معالجة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات ومدته .[1]

وتتلخص إستراتيجية هذا البرنامج [2]:

نا .

- تخفيض معدل التضخم ومراجعة هيكل الأسعار ورفع الدعم عنها.
- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية.
- .
-

.

ولقد وافق صندوق النقد الدولي على هذه الإستراتيجية، ومنح الجزائر مساعدة مالية قدرها 731.5

.

1- الاجراءات التي قامت بها الجزائر لتحقيق أهداف البرنامج:

لتحقيق أهداف البرنامج قامت الجزائر بعدة إجراءات منها[3]:

- تخفيف حجم النفقات العمومية عن طريق تجميد الأجور.
- وإلغاء الدعم تدريجيا على المنتجات المدعمة.
- با .
- تخفيض قيمة الدينار، ورفع معدلات الفائدة لتقريبها من المستوى الحقيقي.
- الحد من القيود المفروضة على الاستيراد والتدخل المباشر للسلطات العمومية.

2- نتائج البرنامج:

من أهم نتائج تطبيق البرنامج نجد[4]:

---

[1] أمال عياري ورجم نصيب، تقييم آثار الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة باجي مختار، عنابة، 23/22 2003 :106.

[2] مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص: 137.

[3] قاسمي الأخضر، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، با 2014 : 29.

[4] .

- تراجع عجز الميزانية العمومية إلى 4.4% .
- 60% .
- تحقيق معدل نمو سالب.
- تخفيف العبء على ميزانية الدولة بعد إعادة جدولة الديون، ذلك أن نسبة خدمات الدين إلى الصادرات انخفضت إلى 37.8% 70.6% قبل الجدولة، وهو ما يمنح مجالا لتنفيذ النفقات العامة.
- انخفاض معدل التضخم إلى 29% 40% المتوقع خلال فترة تطبيق البرنامج.

الفرع الثالث: برنامج التعديل الهيكلي

قامت السلطات الجزائرية بعد انقضاء برنامج الاستقرار بإبرام اتفاق التعديل الهيكلي في ماي 1995 1998 1169

هذا البرنامج فيمايلي[1]:

- تحقيق معدل نمو سنوي قدره 5% من الناتج المحلي خارج المحروقات.
- .
- تخفيض معدلات التضخم لتقارب المعدلات السائدة في الدول الشريكة للجزائر.
- .
- .

1- الإجراءات المستخدمة لتنفيذ البرنامج

لتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي نجد[2]:

- .
- تخفيض قيمة العملة الوطنية، و .
- تحرير أسعار الفائدة، ومنح استقلالية أكبر للبنوك التجارية فيما يخص منح القروض.
- .
- .

[1] معاذ الصغير، تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2013 : 87.

[2] كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08 2005 : 60.

- يع الوعاء الضريبي ومكافحة التهر والغش الضريبي، والتنوع في الضرائب المباشرة، وخاصة الضرائب على المشتريات سواء للحد من الطلب أو زيادته.

-

جزئي للقطاع العام إلى القطاع الخاص، لإنتاج وتقديم سلع وخدمات
الدولية، الذي يتضمن تصفية المشروعات العامة الغير قادرة على الاستمرار[1].

- .

- إنشاء السوق المالي والوكالة الوطنية .

- إصلاح النظام المالي والمصرفي.

2-نتائج البرنامج:

تميزت سيرورة الاقتصادي بعدة سمات ايجابية [2]:

- تحقيق معدل نمو 3.9% 4% 4.5% 1995 1996 1997 على التوالي.

- تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3% إجمالي 1996 1.3% في سنة 1997
1.4% في سنة 1995 . يمكن أن نرجع السبب في ذلك إلى النسبي في أسعار
البترول ، و التوقف عن تمويل المؤسسات الاقتصادية بالمواد

- انخفاض معدل التضخم من 21.7% 18.7% 7% 1995 1996 1997
الانخفاض راجع للتعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعومة، وانخفاض .

- 27.6% إلى 33% إلى 34% من الناتج المحلي الإجمالي 1995
1996 1997 . : 33.6% 29% 31%
1995 1996 1997 على التوالي.

- ونها ، حيث انخفضت نسبة خدمة الدين إلى السلع و الخدمات
82 % في سنة 1993 إلى 24% في سنة 1997. للتذكير في سنة 1995 إجمالي
31.573 33.561 مليون دولار في سنة 1996 31.222 مليون دولار في
1997 30.473 في سنة 1998.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية الذاتية

إن النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي، وتحقيق استقرار سياسي وأمني
1999 2000 دفع بنائب البنك الدولي في نهاية شهر مارس من سنة 2001 للإقرار بأن

[1] قاسمي الأخضر، مرجع سابق : 33 34.

[2] كربالي بغداد، مرجع سابق، ص: 62.

الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات إيجابية من ارتفاع للناتج المحلي الخام إلى 6.2%
الإجمالية 10.2% 2000 6
2000إلى 12 2001، انخفاض المديونية من 25 2000 22.5
2001، وانخفاض التضخم إلى 1% 2001 [1]. وبالرغم من هذه النتائج فقد شهد المستوى الاجتماعي تقهقر يظهر جليا في تفاقم ظاهرة البطالة، الانخفاض المستمر للقدرة الشرائية للأجراء نسبة السكان تحت خط الفقر، وهو الأمر الذي دفع الحكومة إلى انتهاج سياسة التوسع في الإنفاق، والإعلان عن برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001 -2004) ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005 -2009) ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010 -2014).

أولا–برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001–2004)

تعتبر التي للتأثير
بتبني برنامج با في
،وبالتالي [2].

1– أهداف البرنامج:

أقرت الجزائر أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي أساسا في[3]:

- التي يجب
الصغيرة .
- للمنشآت التي بإ .
- في مجال .
- .
هـ - .

2– محتوى البرنامج:

أعلنت الحكومة في أفريل 2001 برنامج 525
74% في البرنامج، وقد دار محتواه
حول خلق ديناميكية للاقتصاد الوطني، بإعادة الاعتبار للهياكل القاعدية، المزيد من الاهتمام بالتنمية المحلية

[1] كربالي بغداد، نفس المرجع، ص ص:64 65.
[2] محمد في مجلة 10 2012 :148.
[3] محمد : 149.

والبشرية، وتطوير قطاع الفلاحة والصيد البحري، كما تضمن مجموعة من الإصلاحات لتحسين المحيط الذي تنشط يه المؤسسة، وكانت مخصصاته المالية موزعة كما يوضحها الجدول التالي[1]:

جدول رقم (3–10) : مقومات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004

(مليار دج)

/	2001	2002	2003	2004	( )	( )
أشغال كبرى	100.7	70.2	37.2	2	210.5	40.1
	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
	300	15	/	/	45	8.6
	205.4	185.4	113.4	20.5	525	100

: .39 :

من خلال الجدول يمكن أن نلاحظ الأهمية الكبيرة التي أعطتها الدولة للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، فقد تم تخصيص نسبة 40.1% إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج،

تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع هذا القطاع سيساهم في

" " من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير ناصب عمل جديدة

غير وبالتالي تقليص نسبة البطالة، وسيساهم الاستثمار في توفير الظروف الملائمة للاستثمار.

38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق

تحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة .

أما في ما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنه تركز أساسا على الثلاث الأولى، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة.

[1] قاسمي الأخضر، : 38 -39.

إستراتيجية الحكومة التي تسعى إلى تحقيق النمو للناتج الداخلي الخام الحقيقي وبوتيرة سنوية بأ 05% 850000 منصب شغل خلال الفترة (2001 - 2004)[1].

3- نتائج البرنامج:

لقد بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة البرنامج 4.8%، وقد قدرت مساهمة الانفاق العام في النمو الاقتصادي المحقق 1% . والجدول التالي يبرز لنا التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج الوطني للفترة المعنية[2].

الجدول رقم (3-11): معدلات النمو القطاعية للفترة (2001-2004) **(الوحدة:%)**

القطاعات/السنوات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
الفلاحة	13.2	-1.3	19.7	3.1
المناجم	-2.8	6.1	0.6	-1.0
الطاقة و المياه	5.0	4.3	6.6	5.8
صناعات مصنعة	-1.0	-1.0	3.5	-1.3
صناعات القطاع الخاص	3.0	6.6	2.9	2.5
بناء و أشغال عام	2.8	8.2	5.5	8.0
خدمات خارج الإدارة العامة	3.8	5.3	4.2	7.7
خدمات الإدارة العامة	2.0	3.0	4.5	4.0
حقوق و ضرائب على الواردات	4.8	16.7	2.3	10.2

: لامي محمد، مرجع سابق، ص: 97.

أن معدل نمو القطاع الفلاحي

2003 19.7%، أما قطاع البناء والأشغال العمومية الذي خصص له أكبر نسبة من البرنامج فقد ارتفع 2002 ثم انخفض سنة 2003 21 2003، ثم عاود الارتفاع بنسبة 8% 2004 . أما القطاع الصناعي فقد شهد نسب نمو متدنية خلال فترة تنفيذ

[1] صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو (2001 – 2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، المؤتمر الدولي حول: ثا برامج الاستثمارات وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 – 2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 01 12 – 11 2013 : 04.

[2] لامي محمد، مرجع سابق، ص: 97.

البرنامج بسبب عدم اهتمام الدولة بقطاع الصناعة العمومي، وبالنسبة لقطاع الخدمات فقد سجل معدلات نمو موجبة بفضل تنشيط قطاع النقل والمواصلات.

ثانيا– البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

با الحاصلة في مداخيل النفط نتيجة ارتفاع أسعار النفط سنة 2004

إطلاق برنامج استثماري ضخم تمثل في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، ما يميز هذا البرنامج أنه تدعم ببرامج خاصة لصالح ولايات الجنوب بقيمة 432مليار دج، ولصالح ولايات الهضاب العل 668 ، زيادة على الموارد المتبقية من البرنامج السابق والصناديق الإضافية، ليصل المبلغ ل 17500 2005 إلى سنة 2009[1].

1– أهداف البرنامج:

من بين الأهداف الأساسية للبرنامج نجد[2]:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي قية المستوى التعليمي، والمعرفي للأفراد
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيس والنهائي لهذا البرنامج.

2– مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو:

قدرت قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في شكله الأصلي 4203 خمسة محاور رئيسية مبينة في الجدول التالي[3]:

---

[1] قاسمي الأخضر، : 42.

[2] رابحي بوعبد الله، البطالة والتشغيل في الجزائر من خلال البرامج التنموية للفترة (2001 – 2014)، الملتقى الوطني الثالث حول: التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001 – 2014) ية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 11 – 12 نوفمبر 2014 : 11.

[3] بوفليح نبيل، دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي، الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة المن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 23 - 24 نوفمبر2014 : 05.

الجدول رقم (3–12): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (مليار دج)

	للبرنامج	النسبة من إجمالي البرنامج
1-	1908.5	
	555	
التربية، التعليم العالي والتكوين المهني	399.5	%45.5
البرامج البلدية للتنمية	200	
تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
تزويد السكان بالكهرباء والغاز	192.5	
با	311.5	
2- تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	
	1300	%40.5
قطاع المياه	393	
	10.15	
3-	337.2	
	312	8%
	18	
السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	7.2	
4-	203.9	
	99	4.8%
	88.6	
البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال	88.6	
5- للإعلام	50	1.2%

: بوفليح نبيل، دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي، مرجع سابق، ص:05.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب المحاور المدرجة ضمن البرنامج هي كما يلي:

- تحسين ظروف معيشة السكان: ويحوي أكبر نسبة 45.5% توفير السكن مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية أداء العمل، وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي.

- : 40.5% من قيمة البرنامج، وهذا نظرا لأهمية القطاع في دعم .

- : 8%

الاستثمار، السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور في توفير مناصب عمل وامتصاص البطالة.

- : خصص لترقية هذا القط 203.9 .

- تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال: 50 دوره الفعال في اختصار الوقت والجهد على الأفراد، وتحسين الخدمات المقدمة.

3- نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو

من بين نتائج تطبيق البرنامج نجد[1]:

- إرتفاع في معدلات النمو خارج قطاع المحروقات ة 2009 10.5% ، وذلك راجع لمخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو في قطاعي الخدمات والبناء .

- تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بس .

- انخفاضات متتالية في معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق البرنامج.

- رغم الفرصة التي تتيحها السوق المحلية خاصة مع البرنامج .

- تحسن ملحوظ في قطاع .

- 10.2% 2009 15.3 2005.

ثالثا- برنامج توطيد النمو الاقتصادي

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 21214 مليار دينار جزائري، ويمتد خلال الفترة(2010-2014) . استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها بقيمة 9680 11354 .

[1] لامي محمد، مرجع سابق، ص: 102.

1- أهداف البرنامج:

من بين أهداف البرنامج نجد[1]:

-

.

- مواصلة تطوير المنشات القاعدية الأساسية والبنى التحتية وتحسين الخدمات العمومية.
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق تحقيق التنمية الصناعية وتوسيع وتنويع النسيج الاقتصادي خارج قطاع

.

- العمل على تخفيض معدلات البطالة، من خلال خلق م - —

-

.

- خلق مناصب الشغل، من خلال العمل على الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم

.

2- مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

برنامج توطيد النمو الاقتصادي أربعة محاور أساسية يوضحها الجدول التالي[2]:

الجدول رقم (3-13): المحاور الأساسية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (مليار دج)

المحور	المبالغ المخصص للبرنامج	النسبة من إجمالي البرنامج
1- تحسين ظروف معيشة السكان	9903	%45.42
السكن	3700	
التربية، التعليم العالي والتكوين المهني	1898	
الصحة	619	
تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية	1800	
باقي القطاعات	1886	
2- تطوير الهياكل القاعدية	8400	%38.53
قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
قطاع المياه	2000	
التهيئة العمرانية	500	
3- دعم التنمية الاقتصادية	3500	%16.05
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	1000	
القطاع الصناعي العمومي	2000	
التشغيل	500	

: بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-210

.47 :

[1] قطاف ليلى وبن عواق شرف الدين أمين، تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل، المؤتمر الدولي حول: أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 – 2014) قتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01 11 – 12 2013 : 26.

[2] بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-210، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09 2013 :47.

توضيح ما ورد في الجدول من خلال ما يلي[1]:

- البرنامج خصص 9903 موزعة كالتالي:

- : تم تخصيص 3700 مليوني وحدة سكنية.
- التربية، التعليم العالي والتكوين المهني: تم تخصيص 1898 :
  - 500منشأة للتربية الوطنية.
  - 600000 .
  - 400000 .
  - 300 .
- : 619 1500 .
- : 1800

.

- : 1886 :
  - .
  - تحسين التزود بالماء الصالح للشرب.
  - 5000 يا .

- تطوير الهياكل القاعدية: 8400 :

- .
- يا .
- تحديث الهياكل القاعدية للمطارات.
- .

- : 3500 :

- .
- .
- ترقية القطاع الصناعي العمومي من خلال تحديث المؤسسات العمومية وتطوير الصناعة البتروكيماوية.

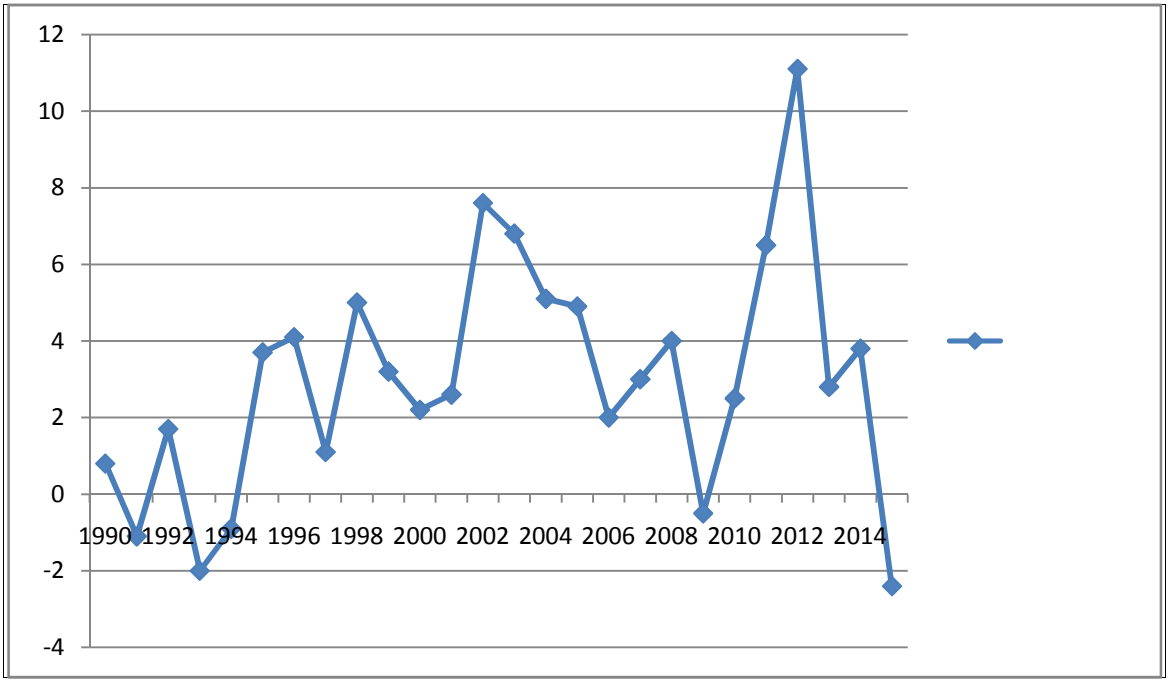
[1] الوكالة الوطنية للإستثمار، برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 :
http://www.andi.dz/index.php/ar / تاريخ الاطلاع: 2016/05/12.

المطلب الثالث: مسار النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات المطبقة في الجزائر

تهدف البرامج والسياسات المتبعة من طرف الدولة بشكل أساسي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، وقد مرة النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990 -2014)

هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم(3– 15): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2015 (%)



: الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 03.

من خلال الجدول يمكننا ملاحظة أن النمو الاقتصادي عرف أسوأ فترة خلال السنوات 1990 1991 1992 1993 1994، حيث بلغ متوسط نموه -1.5% 1986

بسبب انخفاض أسعار النفط ع الخليج، ثم الأزمة السياسية التي أثرت على مختلف القطاعات، فمثلا سجل القطاع الصناعي العام والخاص وكذا القطاع الزراعي معدلات نمو سالبة، فقد أدت عمليات التخريب والنهب لمؤسسات الدولة إلى تر ساهم في تسجيل نمو سا ثم نلاحظ تحسن لمعدلات النمو خلال السنوات 1995 1996 1997 1998 محققا نمو بنسبة 4% 5% 1998 %5.1 ثم عاود الانخفاض سنتي 1999 2000 %3.2 %2.2 التوالي بسبب تراجع نمو االقطاع خارج المحروقات إلى 1.8% 0.8%

السالب الذي سجل في قطاعي الفلاحة والصناعة، والذي بدوره يعتبر نتيجة لسياسة الدولة التي تركز على .[1]

[1] معطيات بـ : http://www.bank-of-algeria.dz

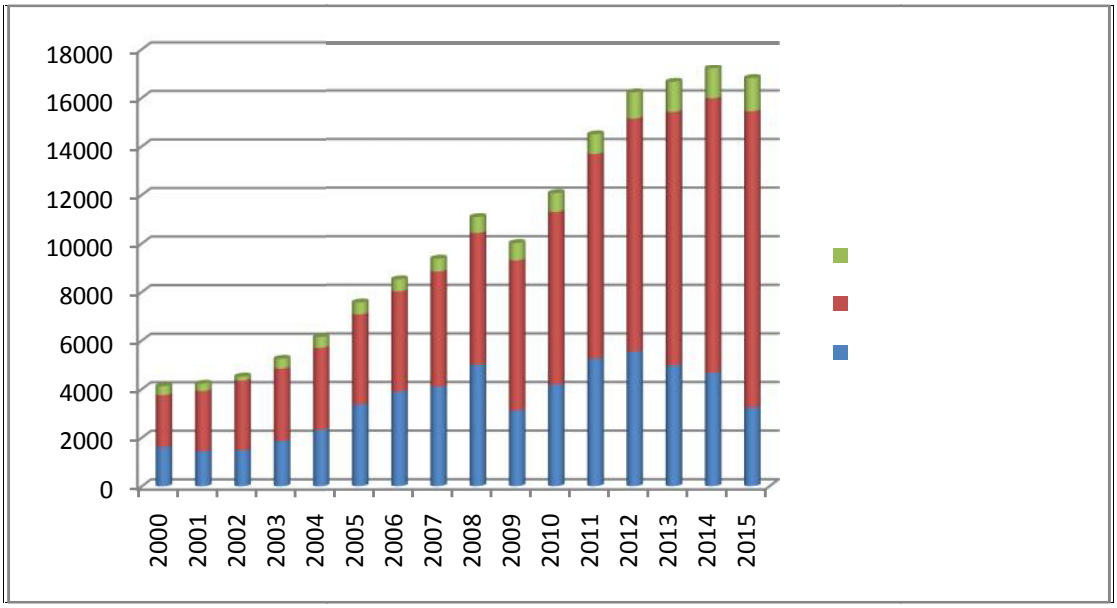
ع نمو الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2001-2003 بمتوسط نمو 5.6%

النمو في قطاع المحروقات بـ 3.6%

في قطاع خارج المحروقات بنسبة 3.8% كمتوسط للسنوات الثلاث كما هو مبين في الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (3-16): تطور الناتج الداخلي الخام وقطاعاته في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

(ملايير الدينارات)



http://www.bank-of-algeria.dz/ : :

إن النمو في القطاع خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2003

2003 %19.7 يا .

وقد بلغ معدل النمو للاقتصاد الوطني سنة 2004 5.1% مسجلا انخفاضا م 2003

6.8% وهذا راجع إلى انخفاض النمو في قطاع المحروقات بسبب تباطؤ التوسع في إنتاج النفط .أما في سنة 2005 أين شرع في تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد بلغ معدل النمو 4.9% محققا نموا موجبا لقطاع المحروقات وكذا القطاع خارج ا

حقق نسبة نمو تقدر بـ 7.1%. وتعتبر سنة 2006 هي السنة التي ساهم فيها قطاع المحروقات بأكبر نسبة في تكوين الناتج المحلي الخام بـ 45.6% 4141مليار دينار، وبلغ مستوى النمو خلال هذه السنة أدنى مستوياته منذ 1998 2% .

معدل نمو الاقتصاد 2008 إلى 4% 3% 2007

نموه 30%.

[1] : http://www.bank-of-algeria.dz

%0.5 2009

المحروقات، وانخفاض نسبة مساهمته إلى 31% بسبب انخفاض أسعار البترول على إثر الأزمة المالية العالمية في النصف الثاني من سنة 2008. سجل نمو إيجابيا لارتفاع نسبة نمو قطاع .%27

%6.5 %2.5 2011 2010

التوالي، وخلال سنة 2011 نمو بـ%25

المحروقات نمو بـ 18% الفلاحة نمو بـ 15%

%48 .%9

%11.1 2012

%34.2 من قيمة الناتج المحلي الإجمالي كما سجل نسبة نمو مقدرة بـ%5.6

%13 نتيجة ارتفاع مساهمة قطاع الفلاحة بـ%20.2 %9.8

%11.4 %12.7 %11.8

.%26.1

%2.7 2013

-%10.3 نتيجة تراجع سعر البترول من 109 2012إلى 104دولار للبرميل.

واستمر انخفاض معدل النمو في السنتين 2014 2015 %3.4 -%2.4، على التوالي، نهيار الكبير لأسعار البترول ابتداءا من النصف الثاني لسنة 2014. و يبين الشكل التالي معدلات القطاعات المكونة للناتج المحلي خلال السنتين:

الشكل رقم (3-17): تطور معدلات قطاعات الناتج المحلي خلال السنتين 2014-2014 (%)



: با http://www.bank-of-algeria.dz.

-%6.2 %30.6 ، كما شهدت مختلف

القطاعات انخفاض في نموها سنة 2015 2014 .%13.7

وهذا ما يؤكد بأن اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات البترول بالدرجة الأولى ثم قطاع الخدمات ثم البناء والأشغال العمومية ثم الفلاحة ليأتي في الأخير قطاع الصناعة.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير سعر النفط الخام على النمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: بناء المعادلات النظرية للنموذج

من أجل دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي الحقيقي وسعر النفط ينبغي تقدير نموذج قياسي لقياس العلاقة ثابت ويمكن عرض العلاقة الرياضية بين النمو وسعر النفط من الشكل التالي:

$$PIB = f(p_{oil})$$

:

: إجمالي الناتج المحلي للتعبير عن النمو الاقتصادي با PIB.

: p_{oil} . با

به يح أهم القطاعات التي تتأثر بهذه التقلبات، نخص بالذكر القطاعات الأساسية في الاقتصاد وهي قطاع الفلاحة، قطاع الصناعة وقطاع الخدمات، بحكم أن الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيم المضافة لهذه ال .

$$PIB = VA_A + VA_M + VA_S + (TVA + DD)$$

:

VA_A: .

VA_M: .

VA_S: .

TVA: .

DD: .

ويمكن كتابة المعادلات النظرية من الشكل التالي:

$$f(p_{oil}) = VA_A$$

$$f(p_{oil}) = VA_M$$

$$f(p_{oil}) = VA_S$$

المطلب الثاني: تحديد الشكل الرياضي للنماذج المقترحة

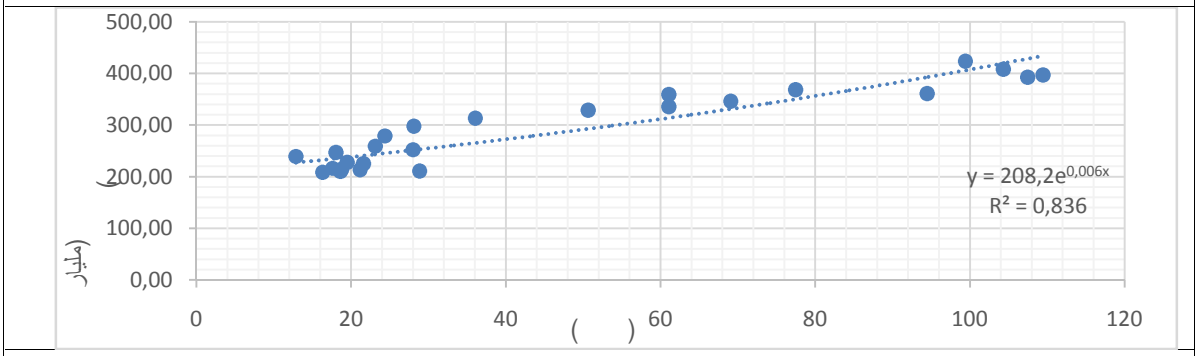
1- العلاقة بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط

متغيرين يا

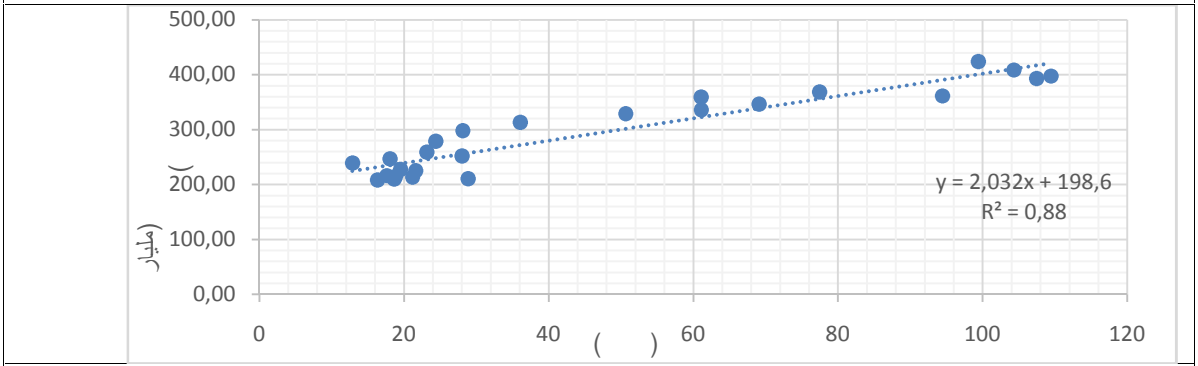
(X ,Y) x تمثل سعر البترول و y تمثل إجمالي الناتج المحلي باقتراح :

:

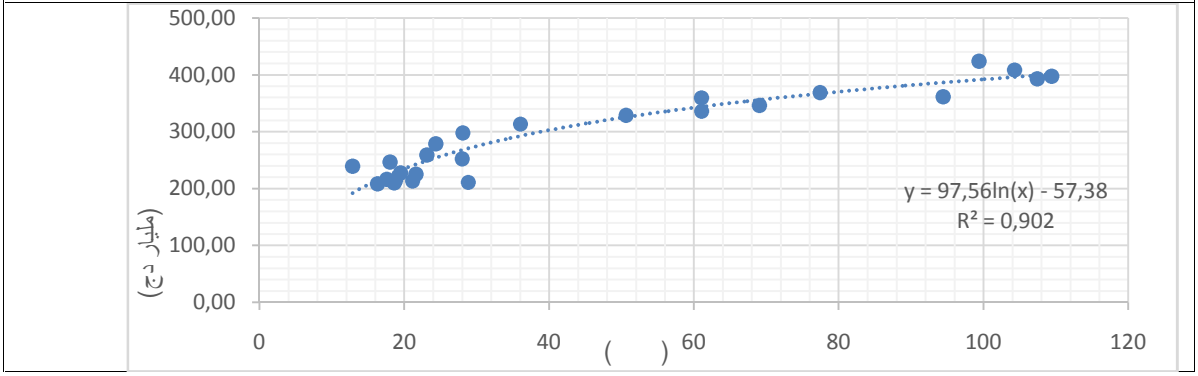
الشكل(3-18): الشكل الأسي للعلاقة بين النمو الاقتصادي الحقيقي وسعر البترول.



لشكل (3-19): الشكل الخطي للعلاقة بين النمو الاقتصادي الحقيقي وسعر البترول.



الشكل (3-20): الشكل اللوغاريتمي للعلاقة بين النمو الاقتصادي الحقيقي وسعر البترول.



: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews

من خلال الأشكال الثلاث نلاحظ أن العلاقة بين المتغيرين أقرب إلى الشكل

$$y = 97,56\ln(x) - 57,38 .$$

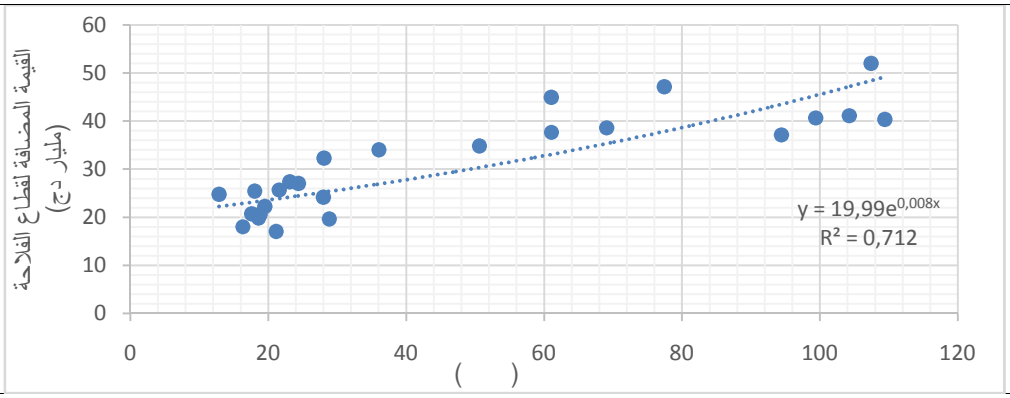
2- العلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الفلاحة وسعر النفط

يا

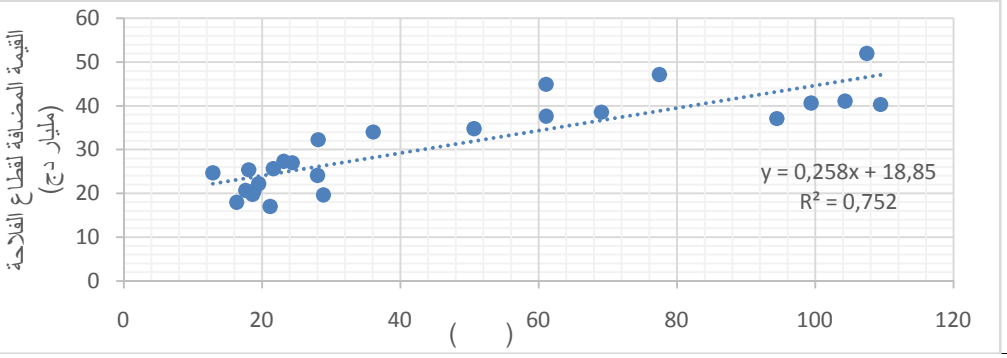
(X ,Y) x تمثل سعر البترول و y

الفلاحة وذلك موضح في الأشكال التالية:

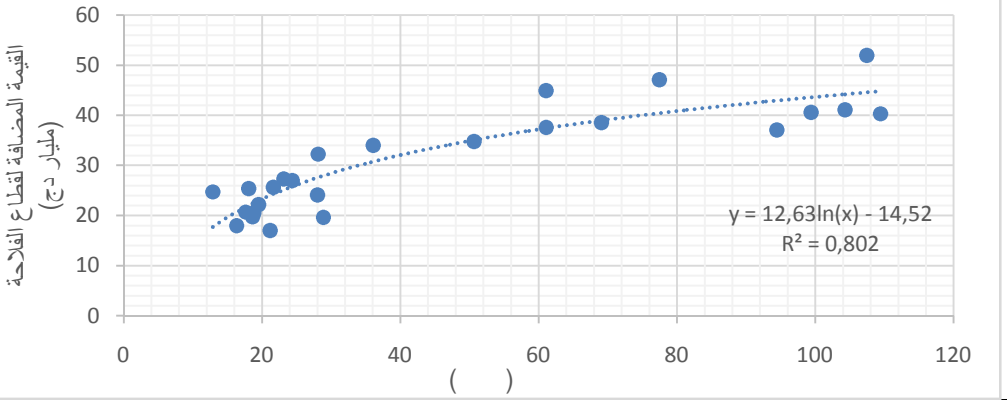
الشكل(3-21): الشكل الأسي للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الفلاحة وسعر البترول



الشكل (3-22): الشكل الخطي للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الفلاحة وسعر البترول



الشكل (3-23): الشكل اللوغاريتمي للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الفلاحة وسعر البترول



: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews

من خلال الأشكال الثلاث نلاحظ أن العلاقة بين المتغيرين أقرب إلى الشكل اللوغار

.y = 12,63ln(x) - 14,52

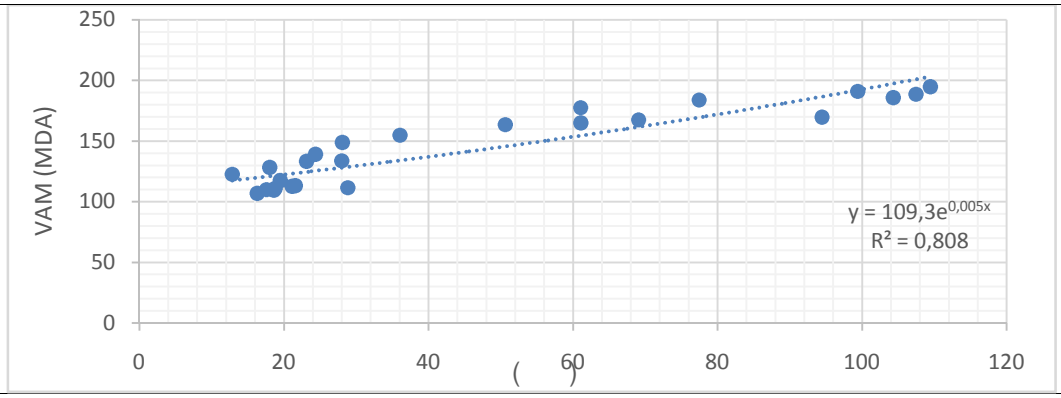
3- العلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الصناعة وسعر البترول

يا

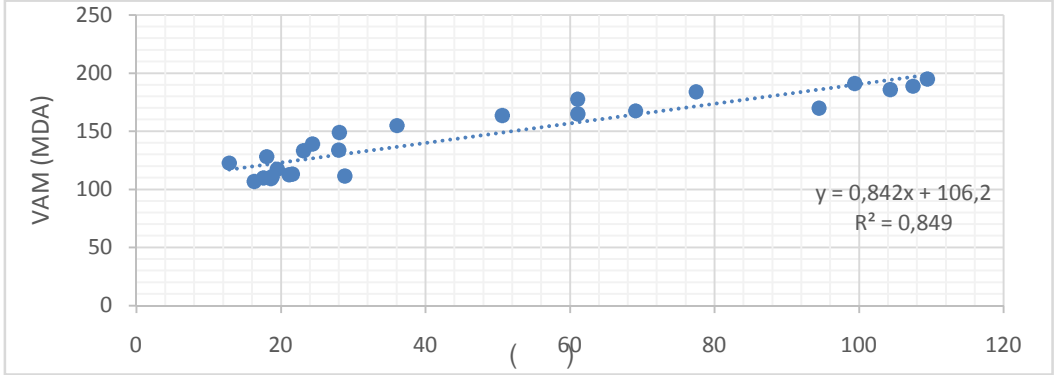
(X ,Y) x تمثل سعر البترول و y

. .

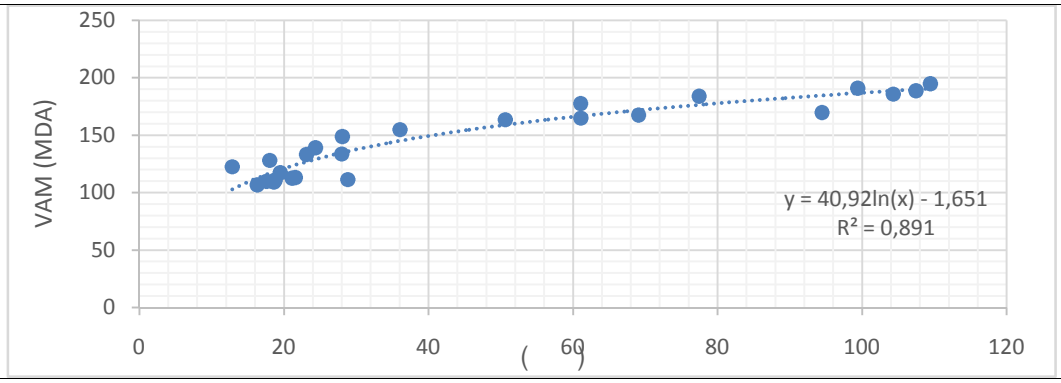
الشكل رقم(3-24): الشكل الأسي للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الصناعة وسعر البترول



الشكل (3-25): الشكل الخطي للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الصناعة وسعر البترول



الشكل (3-26): الشكل الوغاريتمي للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الصناعة وسعر البترول



من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews :

لقطاع الصناعة وسعر البترول $y = 40,92\ln(x) - 1,651$

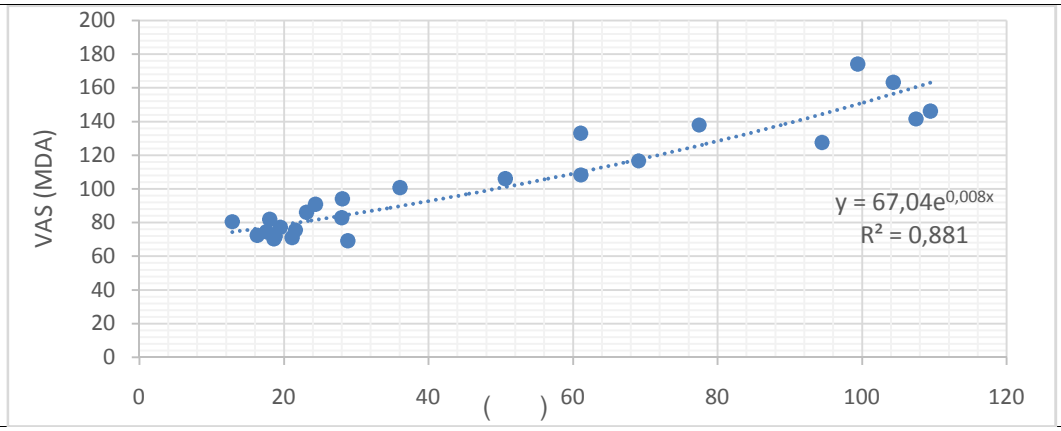
4- العلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الخدمات وسعر البترول

يا

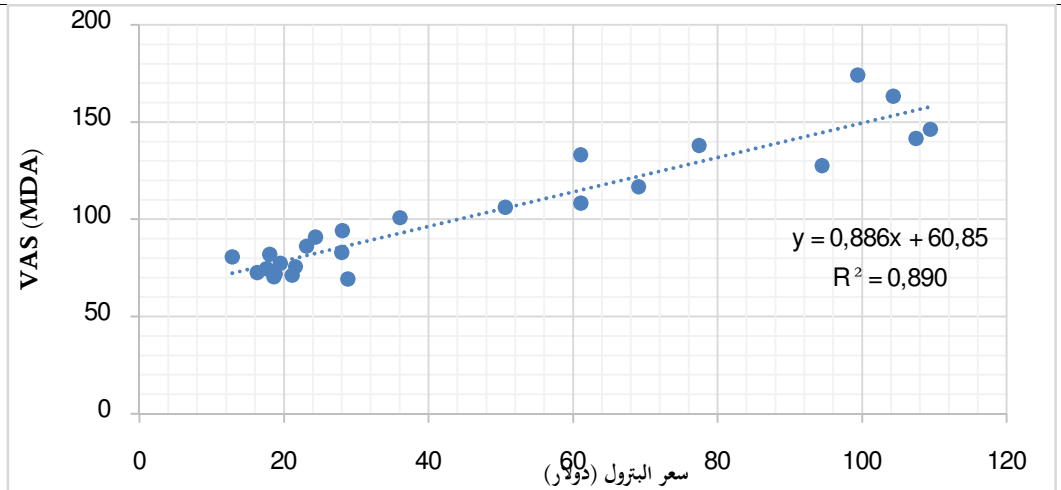
(X ,Y) x تمثل سعر البترول و y

، من أجل ذلك نقترح ثلاث صيغ مثلما هو موضح في :

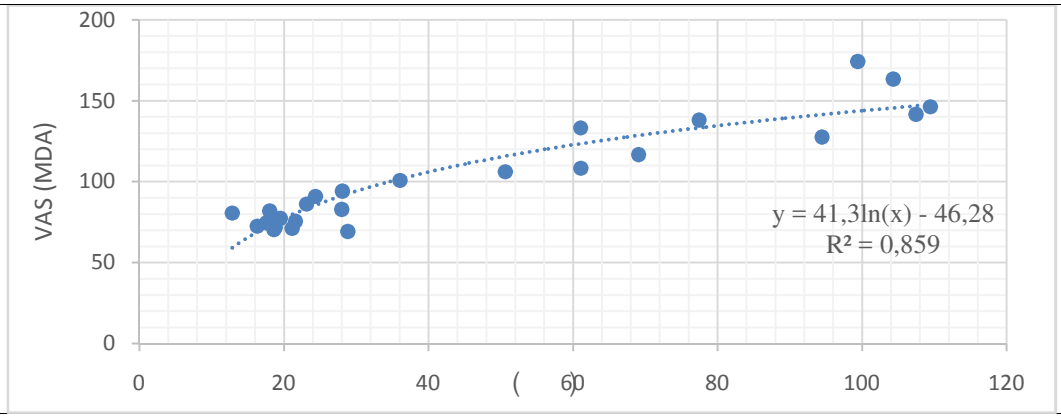
الشكل رقم (3-27): الشكل الأسي للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الخدمات وسعر البترول



الشكل (3-28): الشكل الخطي للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الخدمات وسعر البترول



الشكل (3-29): الشكل اللوغاريتمي للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الخدمات وسعر البترول



: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews

من خلال الأشكال السابقة نلاحظ أن معادلة العلاقة بين قطاع الخدمات وسعر البترول من الشكل الخطي.

المطلب الثالث: تقييم النماذج المقترحة

بالاعتماد على متغيرات الدراسة في الملحق رقم () والشكل الرياضي الذي تم تحديده لكل دالة في المطلب السابق يمكن تقدير النماذج باستخدام برنامج Eviews.

أولا– تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي وسعر البترول

باستخدام برنامج Eviews تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–14) نتائج التقدير للعلاقة بين النمو الاقتصادي وسعر البترول للفترة (1990–2014)

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 06/10/16 Time: 10:15
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPOIL	97.56715	6.686558	14.59154	0.0000
C	-57.38064	24.49542	-2.342504	0.0282

R-squared	0.902506	Mean dependent var	293.4932
Adjusted R-squared	0.898268	S.D. dependent var	73.18694
S.E. of regression	23.34336	Akaike info criterion	9.215121
Sum squared resid	12532.99	Schwarz criterion	9.312631
Log likelihood	-113.1890	Hannan-Quinn criter.	9.242166
F-statistic	212.9129	Durbin-Watson stat	1.003329
Prob(F-statistic)	0.000000		

: من إعداد الطالبة بناءاً على مستخرجات Eviews

1– تقييم المعنوية الإحصائية للنموذج

- نلاحظ من خلال الجدول أن التغير في سعر البترول يؤدي إلى التغير الطردي في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 97.56% أي ان الزيادة في سعر البترول ب 1 دولار تؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 97 د الوطني خلال فترة الدراسة.

- نلاحظ كذلك من خلال النموذج أن تغير سعر البترول يفسر 90% من التغير الكلي في إجمالي الناتج (R^2=90.25%).

- كما يمكن القول أن سعر البترول يؤثر حقيقة على النمو الاقتصادي لأن نتائج اختبار فيشر المحسوبة أكبر لجـ 5% :23

F_C=212.912>F_{tab}(1,23)=4.48

2 - تقييم المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج

النموذج هي ذات معنوية إحصائية وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3–15): تقييم المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج

			t	t جـ		
α	0.0282	2.06	-2.54	-57.54	α	
β	0.000	2.06	14.59	97.56	β	

: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج (3.)

t (t_c=14.59) أكبر من t جـ

23 %5 t_ta(23)= 2.06

لتأثير سعر البترول على النمو الاقتصادي.

Prob(F- S)=0,000 %5

.0.05

ومما سبق نستنتج أن النموذج مقبول من النفطية في

الاقتصاد الريعي الجزائري تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام.

ثانيا– تقدير العلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الفلاحة وسعر النفط

باستخدام برنامج Eviews تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3–16): نتائج التقدير للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الفلاحة وسعر البترول للفترة (2014–1990)

Dependent Variable: VAA
Method: Least Squares
Date: 06/10/16 Time: 10:20
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPOIL	12.63266	1.307542	9.661378	0.0000
C	-14.52635	4.790027	-3.032625	0.0059

R-squared	0.802307	Mean dependent var	30.90358
Adjusted R-squared	0.793712	S.D. dependent var	10.05031
S.E. of regression	4.564743	Akaike info criterion	5.951220
Sum squared resid	479.2482	Schwarz criterion	6.048730
Log likelihood	-72.39025	Hannan-Quinn criter.	5.978265
F-statistic	93.34223	Durbin-Watson stat	1.224229
Prob(F-statistic)	0.000000		

: من إعداد الطالبة بناءاً على مستخرجات Eviews.

- نلاحظ من خلال الجدول أن التغير في سعر البترول يؤدي إلى التغير الطردي في نسبة القيمة المضافة لقطاع %12 التأثير الضئيل لقطاع المحروقات على قطاع الفلاحة خلال فترة لعدم استغلال الدولة الجزائرية للإيرادات النفطية لزيادة نمو القطاعات المنتجة.

- -ونلاحظ كذلك من خلال النموذج أن تغير سعر البترول يفسر 80% ير الكلي في
.(R^2=80.23%)

- كما يمكن القول أن سعر البترول يؤثر نتائج اختبار فيشر المحسوبة
أكبر من قيمة فيشر المجدولة :

F_C=93.34 > F_{tab}=4.48

2 - اختبار المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج

إن معاملات النموذج هي ذات معنوية إحصائية وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-17): تقييم المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج

			t مجـ	t		
α	0.0059	2.06	-3.032	-14.52	α	
β	0.000	2.06	9.66	12.63	β	

: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدول (3.)

- t t (t_c=9.66) أكبر من t مجـ
%5 t_{ta}(23)= 2.06 .
- Prob(F- S)=0,000) %5
.0.05

ومما سبق نستنتج أن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية والإحصائية.

ثالثا– تقدير العلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الصناعة وسعر البترول

باستخدام برنامج Eviews تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-18): نتائج التقدير للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الصناعة وسعر البترول للفترة (1990-2014)

Dependent Variable: VAM
Method: Least Squares
Date: 06/10/16 Time: 10:21
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPOIL	40.92552	2.970417	13.77770	0.0000
C	-1.651034	10.88177	-0.151725	0.8807

R-squared	0.891930	Mean dependent var	145.5265
Adjusted R-squared	0.887231	S.D. dependent var	30.88047
S.E. of regression	10.36998	Akaike info criterion	7.592326
Sum squared resid	2473.341	Schwarz criterion	7.689837
Log likelihood	-92.90408	Hannan-Quinn criter.	7.619372
F-statistic	189.8251	Durbin-Watson stat	0.995970
Prob(F-statistic)	0.000000		

: من إعداد الطالبة بناءاً على مستخرجات Eviews.

- نلاحظ من خلال الجدول أن التغير في سعر البترول يؤدي إلى التغير الطردي في القيمة المضافة لقطاع 40.92% وهذا ما يبين مقدرة قطاع المحروقات على التأثير في قطاع الفلاحة خلال فترة

.

- %89

أسعار البترول، (R^2=89.19%).

- كما يمكن القول أن سعر البترول يؤثر

أكبر من قيمة فيشر المجدولة 5%:

F_C=189.825>F_{tab}=4.48

2 - اختبار المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج

الجدول التالي:

الجدول رقم (3–19): تقييم المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج

		t	t المجـ		
α	- 1.65	- 0.15	2.06	0.8807	α
β	40.92	13.77	2.06	0.000	ؤ

: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج (3.)

t أكبر من t المجـ (t_c=13.77)

β %5 t_{ta}(23)= 2.06

لتأثير سعر البترول على القيمة المضافة لقطاع الصناعة.

- α 0.05 Prob(F- S)=0,000) %5

.

ومما سبق نستنتج أن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية والإحصائية

رابعا– تقدير العلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الخدمات وسعر البترول

باستخدام برنامج Eviews تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3–20): نتائج التقدير للعلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الخدمات وسعر البترول للفترة (2014–1990)

Dependent Variable: VAS
Method: Least Squares
Date: 06/10/16 Time: 10:23
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POIL	0.886347	0.064942	13.64818	0.0000
C	60.85862	3.716930	16.37336	0.0000

R-squared	0.890096	Mean dependent var	102.2433
Adjusted R-squared	0.885317	S.D. dependent var	31.73879
S.E. of regression	10.74829	Akaike info criterion	7.663990
Sum squared resid	2657.094	Schwarz criterion	7.761500
Log likelihood	-93.79987	Hannan-Quinn criter.	7.691035
F-statistic	186.2729	Durbin-Watson stat	1.238603
Prob(F-statistic)	0.000000		

: من إعداد الطالبة بناءاً على مستخرجات Eviews.

– تقييم المعنوية الإحصائية للنموذج

- نلاحظ من خلال الجدول أن التغير في سعر البترول يؤدي إلى التغير الطردي في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.88% أي أن الزيادة في سعر البترول بـ 1 دولار تؤدي إلى الزيادة في القيمة المضافة لقطاع الخدمات بنسبة 0.88 تأثير

خلال فترة الدراسة.

-ونلاحظ كذلك من خلال النموذج أن تغير سعر البترول يفسر 89% ير الكلي للقيمة المضافة لقطاع .(R^2=89 %)

- كما يمكن القول أن سعر البترول يؤثر حقيقة على النمو نتائج اختبار فيشر المحسوبة أكبر

:

F_C=186.27>F_{tab}=4.48

2 - اختبار المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج

- إن معاملات النموذج هي ذات معنوية إحصائية وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3–21): تقييم المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج

		t	t		
α	60.85	16.67	2.06	0.000	α
β	0.88	13.64	2.06	0.000	β

: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج (3.).

t (t_c=13.64) أكبر من t

$t_{ta}(23) = 2.06$ 5%، أي أن المعامل جيد ويعكس الحقيقة الفعلية لتأثير سعر البترول

.

Prob(F- S)=0,000) %5 -

.0.05

ومما سبق نستنتج أن النموذج مقبول من الناحية يا

ي إلى قلة الاهتمام بالقطاعات ا .

خلاصة الفصل:

يعتبر قطاع النفط القطاع الرائد و المهيمن على اقتصاد الجزائر إذ يساهم بصورة مباشرة في تكوين الناتج المحلي الخام و بصورة غير مباشرة من خلال تأثيره على القطاعات الأخرى كما تمثل إيراداته أكثر من 70% .

شرعت الجزائر في الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد الشوق الحر منذ التسعينات ذلك بتبني برامج الاستقرار والتعديل الهيكلي ، ومع بداية الألفية الثالثة أصبحت الجزائر مستعدة للتوسع في الإنفاق وتطبيق برامج بمبالغ

الضخمة سجل اقتصاد الجزائر تحسنا واضحا في معدلات النمو أين تم تحقيق 2012 11%، إلا أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات لم تحقق النمو السياحة والتي تعتبر قطاعات إنتاجية تخلق الثروة .

الخاتمة:

يحتفظ النط بمكانة مهمة ضمن مصادر الطاقة الأولية، كما له دور رئيسي في عملية تنمية الدول النفطية النامية، لذا فإن تقلبات أسعاره تؤثر بشكل كبير على الدول ذات الاقتصاديات الريعية، وكان هدف دراستنا تبيان هذا الأثر، ومن بين النتائج التي أمكننا الوصول إليها ما يلي:

أولا– نتائج الدراسة:

1– بالنسبة للدول الريعية المصدرة للنفط:

– إن ارتفاع الأسعار تولد فائض من العوائد النفطية، يستخدم في تكوين الناتج المحلي الخام للدول، إلا انه لا يعتبر مورد إنتاجي، بل محصلة بيع لسلعة طبيعية ناضبة.

– إن أسعار النفط لا يتم تحديدها وفق عوامل الطلب والعرض لأنها ليست سلعة عادية، بل هي سلعة إستراتيجية تتميز عن بقية السلع بمجموعة من الخصائص الفريدة أكسبتها هذه الأهمية، وتتحدد أسعارها وفق مجموعة من العوامل الاقتصادية، الجيوسياسية، مناخية، نقدية، وعامل الندرة، وهذه العوامل تتحكم فيها الطبيعة، الدول المنتجة، الدول المستهلكة، والشركات العالمية الكبرى.

– من بين تداعيات ارتفاع الأسعار زيادة الإنفاق في معظم الدول المصدرة للنفط على المشاريع العمرانية الضخمة والبنية التحتية وتحقيق نمو اقتصادي، أما انخفاض الأسعار فيؤدي إلى تباطؤ عملية النمو، وتوقف تنفيذ برامج التنمية.

– إن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى حدوث صدمات تختلف باختلاف مستوى الأسعار العالمية وبمدى هشاشة اقتصاد الدولة العربية.

– إن نعمة الموارد في الدول الريعية قد تتحول إلى نقمة ولعنة تهدد تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في الدول التي يعتمد هيكل صادراتها على سلعة وحيدة هي النفط.

– إن تقلبات أسعار النفط لا يمكن التنبأ بها، لذا فإن الدول الريعية تواجه تحديات كبيرة من أجل إدارة اقتصادياتها بالشكل الصحيح.

– إن الدول العربية قامت بإنشاء الصناديق السيادية من أجل التقليل من خطر تقلبات الأسعار، إلا أن هذه الصناديق تستخدم في مشاريع فمثلا تستخدم لسد عجز الميزانية في خالة انخفاض الأسعار، وليست مخصصة لتنفيذ برامج التنمية فقط.

2– بالنسبة للدولة الجزائرية:

– يهيمن قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري بشكل كبير، فهو يشكل نسبة تفوق 30% من الناتج المحلي الخام، وتشكل موارد الجباية البترولية أكثر 70% من موارد الجباية.

– يعتمد هيكل صادرات الجزائر على سلعة أحادية تتمثل في النفط وتشكل صادرات المحروقات أكثر من 98% من الصادرات الإجمالية.

– تؤثر أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، فارتفاعها يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، تحسن وضعية الميزان التجاري، كما يساهم في تخفيض المديونية. أما انخفاضها فيؤدي إلى تدني نسب النمو الاقتصادي وحدوث عجز في كل من ميزانية الدولة وميزان المدفوعات.

– إن موارد النفط هي التي تحدد كيفية سير برامج التنمية، وهذا يعني أن تنمية الاقتصاد الجزائري مرهون بتقلبات أسعار النفط.

– إن سياسة التوسع في الإنفاق المتبعة من طرف الدولة الجزائرية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي أدت إلى تحسن قطاع البناء والأشغال العمومية فقط، أما القطاعات الأخرى كالصناعة والفلاحة والسياحة فلم تشهد تحسن ملحوظ، كما أن هذه البرامج أدت إلى زيادة الطلب على السلع الأجنبية وبالتالي زيادة الاستيراد.

– إن تطور النمو الاقتصادي بعيد عن تطور قطاع الفلاحة، ذلك أن إستراتيجية التنمية الفلاحية لا تتماشى وتحقيق الأمن الغذائي، ويظهر ذلك في النسب المتدنية لقطاع الفلاحة في برامج التنمية.

– إن الاعتماد على مورد واحد في الجزائر يضع الاقتصاد في مشاكل جمة ويعطيه سمة التبعية لتقلبات الأسعار، وبالتالي لا يستطيع مواجهة صدمات الانخفاض والدليل على ذلك عدم قدرة الجزائر على مواجهة الصدمة الأخير لانهيار الأسعار في النصف الثاني من سنة 2014، إذ لم تفدنا سنوات الرخاء ولجأت الحكومة بسرعة كبيرة إلى سياسة التقشف وانخفضت احتياطات الصرف وكذا موارد صندوق ضبط الإيرادات بنسبة كبيرة وفي حال استمرار انخفاض الأسعار فسيقع الاقتصاد في أزمة لا يعرف عقباها.

ثانيا– اختبار صحة الفرضيات

خلال قيامنا بهذه الدراسة حاولنا اختبار الفرضيات الأولى وقد اتضح لنا ما يلي:

– الفرضية الأولى: تم التأكد من صحتها، النفط لا يعتبر سلعة عادية ولا تتحدد أسعاره وفق ميكانزمات العرض والطلب فقط، بل تتحدد وتتأثر بعوامل أخرى.

– الفرضية الثانية: تم التأكد من صحتها، تحدد أسعار النفط في الجزائر المبلغ المخصص لبرنامج التنمية، وبالتالي يتوقف تنفيذ البرامج عند انخفاض الأسعار، وهو الأمر الذي يحتم على الجزائر تغيير إستراتيجيتها التنموية.

– الفرضية الثالثة: تم التأكد من صحتها، فالنمو الاقتصاد في الجزائر يتأثر بشكل كبير بتغيرات أسعار النفط، لأن النفط يساهم بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الخام.

ثالثا– التوصيات والاقتراحات

من خلال النتائج التي توصلنا إليها يمكننا تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

– إن طريقة تحقيق التنمية تختلف من دولة لأخرى على حسب طبيعة المجتمع وثقافته والظروف المحيطة به، فنجاح نموذج في دولة لا يعني بالضرورة نجاحه في دولة أخرى، بكلمة أخرى، حلول مشاكل التنمية لا يجب أن نتبناها من طرف خارجي بل يجب أن تستمد من الواقع المعاش، فمثلا ليس من الضروري بناء مرافق للترفيه ومراكز لمختلف الرياضات في منطقة لا يجد سكانها ما يأكلون، يتسرب أطفالها من المدارس بسبب قلة الوعي لان النتيجة ستكون تخريب ونهب للمراكز والمرافق. ما اعنيه انه على حسب المنطقة تكون صياغة عملية التنمية لتقليل التكلفة الوقت والجهد، فالمنطقة الزراعية تتم التنمية فيها بتقديم الآلات والحبوب الجيدة ومراقبة ومتابعة النتائج شهر بشهر، وليس تقديم المال دون محاسبة، وهكذا تكون لكل ولاية تخصص معين حسب المقومات التي تملكها زراعية، سياحية، رعوية، أو تمتلك مقومات ولاية صناعية لقربها من الموانئ أو توفرها على ثروات باطنية....إلخ، فلا يكون التوزيع بالتساوي لأموال البرامج ببناء مصنع في صحراء أين تكون تكاليف الإنتاج مرتفعة، بل يجب مراعاة المصلحة العامة لأن الأموال التي سيتم تحصيلها تعود بالمنفعة على جميع الولايات.

– رفع نسبة القطاع الفلاحي في مخصصات برامج التنمية في ظل تزايد عدد السكان، وتزايد الاحتياجات الغذائية. تشجيع السياحة إذ تمتلك الجزائر كل المقومات حيث تجمع بين البحر والصحراء ، الجبال والغابات.

– العمل على إيجاد إستراتيجية عربية للتنمية، تدعم كل مسارات التكامل العربي بإقامة مشاريع إنتاجية ضخمة وسوق عربية مشتركة، فمثلا يمكن لمجموعة دول أوابك أن تشكل كيان واحد يدافع عن مصالح مشتركة، ويحد من انفتاح الاقتصاد العربي على الأسواق العالمية خاصة الغربية(الدول التي كانت تمثل استعمار سابق) لان بيدها سلاح دمار شامل يتمثل في العملة التي تبيع بها ملايين البراميل من النفط، فمثلا تغيير العملة من النفط سيدمر اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.

– تنويع مصادر الدخل من خلال تشجيع القطاع الخاص حتى ننتقل إلى اقتصاد منتج يعتمد تشكل فيه الجباية العادية جزء مهم من إيرادات الخزينة، فمثلا يمكن للجزائر أن توكل مهمة المطاعم الجامعية للقطاع الخاص شريطة توظيف نسبة من العمال السابقين، وهو الّمر الذي سيحسن من الخدمة، يوفر موارد عن طريق الجباية، وولا يسمح بتسريح كل العمال الحاليين وحدوث البطالة.

– الاستثمار في رأس المال البشري لأنه أساس التقدم والازدهار.

رابعا– آفاق البحث

– دور صندوق ضبط الموارد في تحييد الأزمات الاقتصادية.

– صياغة نموذج للنمو الاقتصادي خارج المحروقات.

قائمة المراجع

أولا– الكتب

I– باللغة العربية:

1- ابراهيم طه عبد الوهاب، محاسبة البترول، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

2-ابراهيم سلطان وآخرون، تحليل وتقييم الأوراق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.

3-أحمد اسماعيل يحي، بترول المسلمين ومخططات الغاصبين، دار المعارف القاهرة، مصر، 1975.

4-أحمد رمضان شقيلية، النفط العربي وصناعة تكريره، تهامة للنشر، جدة، المملكة العربية السعودية، 1981.

5-أحمد فريد مصطفى، الموارد الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ط01، 2006.

6-أسامة فاضل الجمالي، الطاقة والاقتصاد وسوق النفط، أساسيات صناعة البترول والغاز ، الجزء الثاني، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، 1977.

7-إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.

8 إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2004.

9-إسماعيل مُحَمَّد بن قانة، اقتصاد التنمية- نظريات ، نماذج واستراتيجيات- دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2012.

10-السريتي مُحَمَّد، نجاعلي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008.

11-العشري حسين درويش، التنمية الاقتصادية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1979.

12-الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.

13-إميل جي بورسيك، ترجمة طارق بن فارس الفارس وابراهيم بن صالح المعتاز، خواص موائع المكامن البترولية، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 2000.

14-أنطوان زحلان وطاهر كنعان و مُحَمَّد عبد الشفيع عيسى وعلي عبد القادر علي ومراد دياني وزهير حامدي وعمر الرزاز ومنذر خدام،النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط01، 2013.

15-أيان رتليدج، ترجمة مازن الجندلي، العطش إلى النفط، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط01، 2006.

أيان سيمور، ترجمة عبد الوهاب الأمين، الأوبك أداة تغيير، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1993.

16-بلعزوز علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

17- حبيب كميل والبنى حازم، دراسات في الإنماء والتطور، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 1997.

18- حجر عبد الملك إسماعيل، محاسبة النفط، المبادئ، الإجراءات، دور الدول المضيفة في عقود المشاركة في الإنتاج، دار الفكر المعاصر، ط01، 2001.

19- حسين عبد الله، اقتصاديات البترول، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، ط02، 1979.

20- حسين عبد الله، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

21- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

22- حسين القاضي وآخرون، محاسبة البترول، الدار العلمية الدولية والثقافية للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2001.

23- زهدي الشامي، الأوبك في الاقتصاد العالمي، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985.

سارة حسين منيمة، جغرافية الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1996

24- سالفادور دومنيك ويوجين دوليو، ترجمة علي أحمد علي، الاقتصاد الكلي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2004.

25- سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999.

26-سميح مسعود، قضايا اقتصادية عربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2009.

27- سيد عابد مُحَمَّد، التجارة الدولية، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، ط01، 1999.

28- سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، ط5، 1997.

29- صاحب ذهب، البترول العربي الخام في السوق الدولية، المطبعة العالمية بالقاهرة، 1969.

30- صديق مُحَمَّد عفيفي، تسويق البترول، الطبعة التاسعة، مكتبة عين شمس، القاهرة،2003،

31- صلاح يحياوي وفاروق الصوفي، أساسيات في تصنيع النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت.

32- ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط2004 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

33- ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية1986-1989، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1990.

34- عبد الباسط وفاء، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي- نظريات النمو الذاتي-، دار النهضة العربية، مصر، 2006.

35- عبد الرحمن يسري أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط01، 1998.

عبد الحي زلوم وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،عمان، الأردن، ط 01، 2008.

36- عبد الخالق فاروق، النفط والأموال العربية في الخارج، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ط01،2001 .

37- عبد العزيز مؤمنة، البترول والمستقبل العربي، إكسبراس إنتر ناشيونل للنشر، لبنان، 1979.

38- عبد القادر مُحَّد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية ، مصر، 2000.

39- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، مصر، 2001.

40- عبد الملك إسماعيل حجر، محاسبة النفط، المبادئ، الإجراءات، دور الدول المضيفة في عقود المشاركة في الإنتاج، دار الفكر المعاصر،2001.

41- عريقات حربي ومُحَّد موسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان ، 2006.

42- فرهاد مُحَّد علي الأهدن، اقتصاديات الطاقة والبترول، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2000.

43- فرهاد مُحَّد علي الأهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر، القاهرة، ط01، 1994.

44- فؤاد حيدر، التنمية والتخلف في العالم العربي، دار الفكر العربي، بيروت، ط01 ، 1990،.

45- قاليري مارسيل، عمالقة النفط- شركات النفط الوطنية في الشرق الوسط-، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.

46- كامل العلاوي، كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء، الأردن، 2009.

47- كينيث س. ديفيس، ترجمة صباح صديق الدملوجي، ما بعد النفط، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط01،2009.

48- ماجد عبد الله المنيف وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

49- مالكوم جيبلز وآخرون، ترجمة طه عبد الله منصور، اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1990.

50- مُحَّد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983.

51- مُحَّد البنا، التخطيط و التنمية الاقتصادية، جامعة المنوفية، مصر، 1992.

52- مُحَّد أزهر السماك وزكريا عبد الحميد باشا، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، الموصل، 1979.

53- مُحَمَّد أزهر السماك، اقتصاد النفط والسياسة النفطية: أسس وتطبيقات، جامعة الموصل ،العراق ، 1987.

54- مُحَمَّد خميس الزوكة، جغرافيا الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 2001.

55- مُحَمَّد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2009.

56- مُحَمَّد عبد القادر، كيماويات المنتجات البترولية، الدار المصرية للعلوم، القاهرة، 2008.

57- مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، التعاون الاقتصادي العربي في المجال البترولي، دار الأحد، بيروت، لبنان، 1971.

58- مُحَمَّد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية وتطبيقية-، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000.

60- مُحَمَّد محروس إسماعيل، اقتصاديات البترول والطاقة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1988.

61- مُحَمَّد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد ، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.

62- مُحَمَّد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي، دار القاهرة، مصر، 2001.

63- محمود فوزي أبو السعود وآخرون، الموارد واقتصادياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

64- محمود يونس، العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام، الدار الجامعية، بيروت، 1986.

65- مدحت مصطفى القريشي، التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات- دار وائل للنشر، عمان، ط01، 2007.

66- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، ، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2009.

67- مصباح عبد العزيز، أساسيات صناعة البترول، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

68- مصطفى قاره وآخرون، الأزمة المالية العالمية وتحديات استعادة الاستقرار الاقتصادي، صندوق النقد العربي، السعودية، 2013.

69- ميشيل تودارو، ترجمة مُحَمَّد حسن حسين ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.

70- نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهيرية، ليبيا، 2000.

71- نواف نايف اسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق الدولية، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981.

72- هوشيار معروف، التحليل الاقتصادي الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
73- وسام ملاك، البورصات والأسواق المالية العالمية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2003.
74- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، بيروت، 2010.
75- يسري مُحَمَّد ابو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008.
76- يسري مُحَمَّد ابو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.

II- باللغة الأجنبية:

1- Maurice DUROUSSET , Le marché du pétrole, Ellipses Edition, Paris,1999.
2-Longatte et Vanhove, Economie Génerale, Dunod, Paris, 2001.
3-Salles et Wolf, Croissance et Développement , dunod, Paris, 1970.

ثانيا- الأطروحات والرسائل العلمية

1- أشرف حمدان يوسف، أثر منظمات ووكالات الطاقة الدولية على سياسة الطاقة في مصر، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2004.
2- أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص: 57.
3- بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد في افق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008
4- بن اعمر بن حاسين، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013.
5- بنين بغداد، نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.
6- بورنان الحاج، السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002
7- بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2011.

8- تهتان مراد، التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2010.
9- جبوري مُحَّد، تأثير أنظمة أسعار الصرف، على التضخم والنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2013.
10- حامد مولود على الرك، نموذج مقترح لمراجعة الجانب الحكومي لنفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط، أطروحة دكتوراه في علوم التسييرن تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرن جامعة الجزائر 03، 2011.
11- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة1986-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2009.
12- ربيع مُحَّد علي الأشقر، التطور الراهن للسوق الدولية للنفط الخام وأهميته بالنسبة لتطور اقتصادات الجمهورية العربية السورية، أطروحة دكتوراه، دمشق، 1992.
13- سليماني عبد الكريم، دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2014.
14- سهير سعود صالح، مستقبل اقتصاديات السوق، رسالة ماجستير في كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2007.
15- عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004) ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
16- عبلة عبد الحميد بخاري، محاضرات في مقياس التنمية والتخطيط الاقتصادي، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009.
17- عكة عبد الغني، تنمية البلدان النفطية في ظل العولمة الاقتصادية- حالة الدول العربية-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010.
18- عمامرية نبيلة، تسوية المنازعات الناجمة عن العقود الاستثمارية البترولية عن طريق التحكيم التجاري الدولي، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع قانون أعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2012.
19- عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخظر، باتنة، 2008.

20- قاسمي الأخضر، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.
21- قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2009.
22-كتوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
23-كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
24- لامي مُحَّد، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر،2011.
25- مجلد ميلود، الجباية البترولية لعقود البحث والإنتاج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر،2002.
26- مُحَّد العيد بوجمعة، أثر تطور الايرادات النفطية على ظاهرة الفساد المالي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013.
27- مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية،معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، سنة 2011.
28- مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة(1973-2003)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،2005.
29- معاذ الصغير، تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2013.
30- مكرطار فائزة، التنبؤ بأسعار النفط المرجعية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر،2000.
31- ميهوب مسعود، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري(1986-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، 2012.

32- هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

33- هندي كريم، الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2009.

34- وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2013.

ثالثا- المجلات والجرائد

1- ابراهيم بلقة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009، مجلة الباحث، عدد12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2013.

2- الطاهر الزيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد36، العدد132، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ،الكويت، شتاء 2010.

3- الطاهر الزيتوني، ندوة اكسفورد الثالثة والثالاثون للطاقة- التحديات الجديدة في ديناميكيات الطاقة العالمية-، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد37، عدد 139ن منظمة أوابك، الكويت، خريف 2011.

4- بوحنية قوي وخميس مُحَّد، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة، مجلة دفاتر السياسة والقانون،العدد 09، جامعة ورقلة، جوان 2013.

5- بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-210، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، جامعة شلف، 2013.

6- بلعزوز بن علي، انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 30، 2003

7- تركي الحمش، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات ودورها في العلاقات الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37، العدد 139، منظمة اوابك، الكويت، خريف 2011.

8- حمد الحساوي، مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف،، العدد135، إتحاد مصارف الكويت ، الكويت، فيفري 2015.

9- حسان خضر، أسواق النفط العالمية، سلسلة جسر للتنمية، السنة الخامسة، عدد57، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008.

10- حسن زكريا، تطلعات العالم الثالث إزاء النفط، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الحادي عشر، العدد03، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1985

11- حسين عبد الله، النفط والتعاون العربي، ، المجلد 22، عدد76، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1996.

12- عبد الحق لعميري، لا مستقبل للجزائر في ظل الارتهان للريع النفطي وتهميش راس المال البشري، جريدة الخبر، الجزائر، 2016/01/27.

13- عبد الحميد خضر الصافي، الآثار السلبية لتدهور أسعار النفط على الاقتصاد العالمين، مجلة النفط والتنمية، السنة 11 العدد02، بغداد، نيسان 1986

14- عبد العزيز مصطفى، تقييم نظام المشاركة في الصناعة النفطية، مجلة النفط والتنمية، السنة الثانية، العدد11، بغداد، آب 1977.

15- عبد الفتاح دندي، تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد125، منظمة أوابك، الكويت، ربيع 2008.

16- عبد الفتاح دندي، دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية والانعكاسات على الدول الأعضاء في أوابك، مجلد 37، عدد 136، الأمانة العامة لمنظمة أوابك،، شتاء 2011.

17- عبد الفتاح دندي ، الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة وأهميته في استقراء الأسعار، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد38، عدد140، منظمة اوابك، الكويت، شتاء 2012.

18- عبد الفتاح دندي، واقع ودور النفط والغاز الطبيعي في تعزيز التنمية العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 39، عدد 145، منظمة أوابك، الكويت، ربيع 2013.

19- عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 06، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010.

20- عبد المجيد قموح، الشراكة في مجال المحروقات، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 21، جامعة قسنطينة، جوان 2004.

21- عدنان شهاب الدين، دور الطاقة النووية والطاقة المتجددة في توليد الكهرباء، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد133،منظمة اوابك، ربيع 2010.

22- علي رجب، تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة، الثقيلة، واتجاهاتها المستقبلية، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد123، مجلة فصلية محكمة تصدر عن منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، الكويت، خريف2007.

23- علي رجب، تطور إنتاج النفوط غير التقليدية وانعكاساته على الأقطار الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد 125، ربيع 2008.

24- علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد38، عدد 141، منظمة أوابك، الكويت، ربيع 2012.
25- عماد مكي، تطوير صناعة تكرير النفط في الدول العربية الحاضر والمستقبل (2-2)، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 40، عدد 148،منظمة أوابك، الكويت، شتاء 2014.
26- فوزي القريشي، التطور التاريخي لأسعار النفط حتى عام 1973، مجلة النفط والتنمية، السنة الرابعة، عدد 03، بغداد، ديسمبر1973.
27- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة بسكرة، جانفي 2005.
28- لهب عطاء عبد الوهاب، انخفاض أسعار النفط: الأسباب والنتائج، صحيفة الغد، الأردن، 2014/10/19.
29- مُحَّد راتول، لقمان معزوز، انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار واليورو على اسعار النفط العالمية، النفط والتعاون العربي، المجلد37، العدد 139، منظمة أوابك، الكويت، خريف 2011.
30- مُحَّد طالبي ومُحَّد ساحل، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، مجلة الباحث،عدد06، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008.
31- مُحَّد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012، لجزائر.
32- مُحَّد مصطفى الخياط، الآثار المتوقعة للأزمة المالية على النفط، مجلة التكنولوجيا والصناعة، العدد 39، القاهرة، أبريل 2009.
33- مخلفي أمينة، النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة، مجلة الباحث، العدد09، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.
34- مدحت العراقي، الارتفاع في أسعار النفط، الأسباب التداعيات، التوقعات، مجلة دراسات اقتصادية، العدد08، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، جويلية 2006.
35- منير الحمش، مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار، مجلة المستقبل العربي، العدد353، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
36- كريستوفر آلسوب وبسام فتوح، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية(1من2)، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد36، عدد 135، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، خريف 2010.

37- كريستوفر آلسوب وبسام فتوح، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية(2من2)، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد37، عدد136، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، شتاء 2011.

38- نعمان حديد الحديثي، تطور الصناعة النفطية،مجلة المعارف النفطية، العدد03 سنة2001.

هيرمان فرانسن، أسواق النفط وآلياتها، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد 122، منظمة أوابك، صيف 2007.

رابعا- الملتقيات والمؤتمرات

1- أمال عياري ورجم نصيب، تقييم آثار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة باجي مختار، عنابة، 23/22 افريل، 2003.

2- بن عدة مُحَّد وحداب محي الدين، دراسة تحليلية لأثر العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لجذب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد بوضياف بالمسيلة، 28-29 أكتوبر 2014.

3- بوفليح نبيل، دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي، الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة المن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر2014.

4- حمزة طيبي و ناصر مغني، النفط في البلدان العربية بين التنمية الاقتصادية ولعنة الموارد، الملتقى الدولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لجذب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد بوضياف بالمسيلة، 28-29 أكتوبر 2014.

5- رابحي بوعبد الله، البطالة والتشغيل في الجزائر من خلال البرامج التنموية للفترة (2001 – 2014)، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001 – 2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 11 – 12 نوفمبر 2014.

6- صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001 – 2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، المؤتمر الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل

والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 – 2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 11 – 12 مارس 2013.

7- عمار غزازي، تراجع وانهيار أسعار النفط، الملتقى الدولي لانعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، يومي 07 و2015/10/08.

8- قطاف ليلى وبن عواق شرف الدين أمين، تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل، المؤتمر الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 – 2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 11 – 12 مارس 2013.

خامسا– التقارير

I– باللغة العربية

1- مُحَمَّد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، مركز الأبحاث Senyar Capital ، الكويت، يوليو 2012.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي الثاني عشر1985، المنظمة، الكويت، 1986.

3- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الثامن والثلاثون 2011، المنظمة، الكويت، 2012.

4- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي التاسع والثلاثون 2012، المنظمة، الكويت،2013.

5- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، تقرير الأمين العام الأربعون 2013،المنظمة، الكويت، 2014.

6- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، 2015.

7- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، حوار حول المائدة المستدير الآسيوي السادس، النشرة الشهرية، السنة41، عدد11، منظمة أوابك، نوفمبر 2015.

8- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013 ، أبو ضبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

10- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، أبو ضبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

II- باللغة الاجنبية

1-L.Pritchett, Understanding Pattern of Economic Growth, World Bank Economic Review , vol 14, no 02,May 2000.

سادسا- القوانين والمراسيم

1- قانون رقم 86-14 يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 35، 1986/09/27.

2- قانون رقم 91-21 المعدل والمتمم لقانون 86-14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 63، 1991/12/07.

3- القانون رقم 03-07 المؤرخ في 2005/04/28 يتعلق بالمحرقات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد50، 2005/07/19.

4- أمر رقم 06-10 يعدل ويتمم القانون 05-07 مؤرخ في 2006/07/29، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد48، 2006/07/30.

5- القانون رقم 13-01يعدل ويتمم القانون رقم 05-07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، 2013/02/24.

المواقع الالكترونية:

1-International Energy Agency publications, Energy Statistics Manual, 2000, Available Online: https://www.iea.org/stats/docs/statistics_manual.pdf(Last visited: 18/12/2015),

2- Robert Mabro, On Oil Price Concepts, Oxford Institute for Energy Studies, 1984, Available Online: http://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/WPM3-OnOilPriceConcepts-RMabro-1984.pdf, (Last visited:14/12/2015)

3-Bassam Fattouh, An Anatomy of the Crude Oil Pricing System, Oxford Institute for Energy Studies,January 2011, Available Online:http://www.oxfordenergy.org/wpcms/wpcontent/WPM40-AnAnatomyoftheCrudeOilPricingSystem-BassamFattouh-2011.pdf (Last visited:16/12/2015)

4- Energy Information Administration. World oil market and oil price chronologies: 1970-2001- January 2002 , P23 . Available Online:

http://WWW.eia.doe.gov/emeu/cabs/chron.html (Last visited :28/11/2015)

5-عامر العمران، الاقتصاد الدولي وآفاق المستقبل، مركز الروابط للبحوث والدراسات، العراق، متوفر على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/27825 consulté le (06/06/2016):

6- ابراهيم مُحَمَّد السقا، لماذا تتراجع أسعار النفط، ص: 03، متاح على الرابط: http://www.aleqt.com/2014/12/12/article_914128.html consulté le (07/12/2015)

7-Tomas Hirst, The Era of 100$ a barre of Oil is Over, Available Online : http://www.businessinsider.com/why-oil-keeps-dropping consulté le:(07/12/2015)

8- عامر العمران، انخفاض أسعار النفط: الأسباب والعواقب، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ص: 03، متوفر على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/901 consulté le (07/12/2015).

9- غرغوري غوس، هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية، مركز بروكينز الدوحة، متوفر على الرابط: http://www.brookings.edu/ar/research/papers/2015/04/6-falling-oil-prices-gause consulté le (07/12/2016).

10- عبد الرحيم الطويل، 7 أسباب أدت إلى تراجع أسعار النفط ، متوفر على الرابط: http://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2014-11-15-1.2244484 consulté le:(06/04/2016)

11- أحمد ريان، مثلث الرعب عام 2016 النفط والدولار والصين، متوفر على الرابط: http://sa.investing.com consulté le :(12/05/2016).

12- أسامة نجوم، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ، متوفر على الرابط: http://www.dohainstitute.org/.../dfb72ead-61df-4d6d-9bb7-50f5b2a4e427.pdf consulté le(06/04/2016).

13- IEA, **Oil Market Basics**, Available Online: ftp://ftp.eia.doe.gov/pub/oil_gas/petroleum/analysis_publications/oil_market_basics/full_contents.htm consulté le: (26/12/2015)

14- Infinity Trading Corp, Crude Oil Futures and Options, Available Online : http://www.infinitytrading.com/futures/energy-futures/CrudeOilFutures consulté le:(05/12/2015)

15- نبيل جعفر عبد الرضا، الريع النفطي، منشورات مؤسسة الحوار المتمدن، 2012/02/07، متوفرة على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=294425 consulté le (10/05/2016).

16- عبد العزيز الدخيل، الريع النفطي والتنمية والإصلاح السياسي، برنامج في العمق على قناة الجزيرة، 2013/12/09، متوفر على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=uM7DWby_IMI consulté le (10/05/2016).

17- ابراهيم الحمود، خالد سعد زغلول حلمي، النظم القانونية والسياسية للنفط العربي ووسائل تسوية المنازعات النفطية، دون ناشر، 2000، .متوفر على الرابط:
http://www.askzad.com consulté le 10/05/2016.

18- موقع CNN بالعربية، هل يدفع الوضع المتردي للاقتصاد إلى انفجار اجتماعي في الجزائر، متوفر على الرابط:
http://arabic.cnn.com/world/2015/09/23/algeria-economy-crisis Consulté le: (12/12/2015).

19- بوقاعدة توفيق، انهيار أسعار النفط يهدد الجزائريين بسنوات عجاف، متوفر على الرابط:
http://www.dw.com Consulté le: (04/04/2016).

20- بوفليح نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، متوفر على الرابط:
http://www.univchlef.dz/ratsh/RATSH_AR/Article_Revue_Academique_N_04_2010/Article_10.pdf Consulté le: (06/05/2016).

21- موقع الجزيرة نت، مصفاة جديدة في الجزائر، متوفر على الرابط:
http://www.aljazeera.net consulté le:(12/05/2016).

22- سوناطراك المصب، متوفرة على الرابط:
http://www.sonatrach.com/ar/aval.html consulté le :(16/06/2016).

23- بنك الجزائر، متوفر على الرابط: http://www.bank-of-algeria.dz (10/07 /2016).

24- الوكالة الوطنية للاستثمار، برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014، متوفر على الرابط: http://www.andi.dz/index.php/ar (2016/05/12).

25- الديوان الوطني للإحصاء متوفر على الرابط: http://www.ons.dz / (2016/05/12).

الملحق رقم (01): تطور إنتاج المحروقات 1962– 2012



المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، حوصلة إحصائية 1962-2012، ص: 151.

الملحق رقم (02) : صادرات وواردات النفط الخام خلال الفترة 1990–2014 (ألف برميل/يوم)

1990	330	
1991	332	
1992	331	
1993	330	
1994	322	
1995	333	
1996	391	
1997	373	
1998	549	
1999	415	
2000	461	
2001	442	
2002	825	
2003	924	
2004	893	
2005	970	
2006	947,2	
2007	1253,5	
2008	840,9	
2009	747,5	
2010	708,8	6,3
2011	697,6	4,4
2012	685,9	6,4
2013	608	3
2014	505	6

المصدر : نظم بالاعتماد على معطيات التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة أوبك متوفرة على: http://www.oapecorg.org/

الملحق رقم(03) : التطور التاريخي للناتج المحلي الخام، أسعار البترول، للقيمة المضافة لقطاع الفلاحة، قطاع الصناعة وقطاع الخدمات.

n	vva (Milliard DA)	Vam (Milliard DA)	Vas (Milliard DA)	Poil(Dollard)	Pib (Milliard DA)
1990	17,0262917	112,605045	71,2058716	21,15	213,50
1991	19,64834	111,380947	69,2843889	28,85	210,94
1992	20,5521654	110,850851	71,9001928	18,8	214,73
1993	19,7917348	109,228548	70,4821903	18,6	210,22
1994	18,0104786	106,703626	72,5747057	16,31	208,33
1995	20,7048458	109,787177	74,6085007	17,6	216,25
1996	25,6533033	113,140662	75,6744028	21,6	225,11
1997	22,2029353	117,332312	77,351895	19,49	227,59
1998	24,7340687	122,538738	80,6434652	12,85	239,20
1999	25,4018888	128,10856	81,9836273	18,03	246,85
2000	24,1317949	133,648294	82,9851976	28	252,28
2001	27,3352773	133,206229	86,1829284	23,12	258,97
2002	27,007254	139,009393	90,9280297	24,36	278,90
2003	32,2736685	148,800963	94,1962199	28,1	298,01
2004	34,0164466	154,801373	100,825694	36,05	313,35
2005	34,7988249	163,426295	106,131786	50,64	329,00
2006	37,6175297	164,892806	108,332371	61,08	335,89
2007	38,557968	167,442372	116,724029	69,08	346,30
2008	37,0927652	169,740624	127,57037	94,45	361,29
2009	44,9193386	177,468183	133,191131	61,06	359,38
2010	47,1203862	183,857038	137,986012	77,45	368,66
2011	51,973786	188,637321	141,573648	107,46	392,82
2012	40,3163488	194,862352	146,245579	109,45	397,32
2013	41,0877481	185,768989	163,307551	104,3	408,45
2014	40,6143425	190,924726	174,192937	99,403	423,97

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات البنك العالمي متوفرة على الموقع :

http://www.banquemondiale.org/